جامعة الجزائر 3

قسم العلاقات الدولية

الصعود السلمي للصين في منطقة جنوب شرق آسيا
جدلية المسؤولية الدولية والهيمنة العالمية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات الدولية

إعداد الطالبة:
بروى فريال

إشراف الأستاذ:
الدكتور حميد رامي

أعضاء اللجنة المناقشة

الرتبة العلمية + الاسم واللقب	مؤسسة الإنتساب	الصفة
الدكتور تلحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيس
الدكتور حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرف ومقرر
الدكتورة قصدالي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضو مناقش

السنة الجامعية 2023/2024

جامعة الجزائر 3

قسم العلاقات الدولية

الصعود السلمي للصين في منطقة جنوب شرق آسيا
جدلية المسؤولية الدولية والهيمنة العالمية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات الدولية

إعداد الطالبة:
بروى فريال

إشراف الأستاذ:
الدكتور حميد رامي

أعضاء اللجنة المناقشة

الرتبة العلمية + الاسم واللقب	مؤسسة الإنتساب	الصفة
الدكتور. تلحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيس
الدكتور. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرف ومقرر
الدكتورة قصدالي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضو مناقش

السنة الجامعية 2023/2024

سورة ابراهيم 07

شكر وتقدير

بداية اشكر الله عز وجل لجلال وجهه وعظيم سلطانه وعلاء منزلته الذي ألهمني الصبر والقوة لبلوغ هذه المرحلة

بعدها اتوجه بخالص الشكر الخالص والتقدير والاحترام الذي يصح فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ان الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير" للأستاذ الدكتور "حميد رامي" اولا على قبوله طلب الاشراف على هذه المذكرة ثم على مجهوداته المعتبرة ونصائحه القيمة التي اثرت في هذا العمل متواضع بالرغم من كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه وكلها تصب في سبيل العلم والبحث العلمي فلم اجد اجمل من هذه الكلمات للتعبير عن امتناني لأستاذي المحترم وعلى جزيل صنيعه وعلى ما ابداه من تفهم ونصائح قيمة لإخراج هذا العمل على اكمل وجه ادام الله عليه الصحة والعافية لك ولأسرتك واسرة المدرسة العليا للعلوم السياسية.

ثم يسعدني ان اتوجه بكامل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم وتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتكلفا بالاطلاع عليها وتصحيحها.

والى كل اساتذتي الكرام الذين أشرفوا على تأطيري طوال مشواري لغاية بلوغ هذه المرحلة خلال كامل مسار الدراسي.

الى كل من ساندني من بعيد او قريب في انجاز هذا العمل المتواضع؛

كما لا يفوتني ان اشكر مكتبة المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية على تقديم يد المساعدة بتوفير المراجع البحثية؛

والى كل طالب علم يسعى دائما لتقديم الافضل خدمة للإنسانية.

ونرجو من الله عز وجل ان يكون هذا العمل نافذة لبحوث اخرى في جوانب مختلفة واثراء للمكتبة الجامعية.

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي ان تكون كذلك؛ طريق محفوظ بالصعاب لكن تخطيتها بإذن الله.

الى من زين اسمي بأجمل الالقاب؛ من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل؛ الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة؛ الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الاول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله عز وجل الى فخري واعتزازي "والدي".

الى من اوصى بها الله سبحانه وتعالى " الجنة تحت اقدامها" احتضنني قلبها قبل يدها؛ سهلت لي الشدائد بدعائها؛ الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات؛ سر قوتي ومصباح دربي ووهج حياتي " والدتي".

الى ضلعي الثابت وامان وايامي الى ملهمي نجاحي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها؛ أحد اعمدة المنزل؛ الى خيرة ايامي وقرة عيني ونصفي الثاني "اخواتي: جميلة وايمان" وأخي: علي".

الى كل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق؛ للرفقاء السنين واصحاب الشدائد أقدم هذا الانجاز ثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته؛ ها انا اليوم اتمم اول ثمراته راجية من الله تعالى ان ينفعني بما علمني وان يعلمني ما أجهل.

" ما سلكنا البدايات الا بتيسيره وما بلغنا النهايات الا بتوفيقه وما حققنا الغايات الا بفضله فالحمد لله دائما وابدا".

فجزاكم الله واتهابكم خير الجزاء

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الاول: منطقة جنوب شرق اسيا في المنظور الاستراتيجي الصيني.

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب شرق اسيا.

المطلب الاول: الأهمية الجغرافية للمنطقة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة.

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

المبحث الثاني: الاهتمام الصيني بمنطقة جنوب شرق اسيا: الخلفيات والابعاد.

المبحث الثالث: الاهداف الاستراتيجية الصينية بالمنطقة.

الفصل الثاني: مبدأ السلمية والاعتدال في الادراك الاستراتيجي الصيني:

المبحث الاول: الصعود السلمي وفق الرؤية الصينية.

المطلب الاول: اشكالية المفهوم.

المطلب الثاني: الاطر النظرية المفسرة للصعود الصيني.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للصعود الصيني

المبحث الثاني: عوامل الصعود الصيني.

المطلب الاول: العوامل الجغرافية والطبيعية.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والثقافية.

المطلب الثالث: العوامل العسكرية والسياسية.

المبحث الثالث: الصعود السلمي للصين وفق المنظور الامريكي.

الفصل الثالث: الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية:

المبحث الاول: مسؤولية الصين الدولية في ظل المستجدات الدولية: ازمه كورونا: السياقات والابعاد.

المطلب الاول: بداية تفاشي الوباء بالصين وكيفية احتوائه.

المطلب الثاني: النموذج الصيني: اختبار جيد للقيادة على الصعيد الداخلي.

المطلب الثالث: النموذج الامريكي: اختبار سيء للقيادة.

المبحث الثاني: الصين والقوى الصاعدة بين التقارب والتنافس الدولي: دراسة في البريكس.

المطلب الاول: ماهية البريكس

المطلب الثاني: اجهزه وهيكلة مجموعة دول البريكس.

المطلب الثالث: التأثير الجيوالسياسي لدول البريكس في النظام الدولي واهم المعيقات التي تواجهه.

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني.

المطلب الاول: سيناريو استمرار القطبية الأحادية في النظام الدولي.

المطلب الثاني: سيناريو الثنائية القطبية في النظام الدولي.

المبحث الثالث: سيناريو التعددية القطبية في النظام الدولي.

الخاتمة.

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة الى رصد تأثير الصعود الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، بالاستناد على المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتسم بها الصين؛ كما سلطت الضوء على أفاق الصعود الصيني الطامحة لكسب المكانة الاقليمية والعالمية التي تتوافق وامكانياتها المتزايدة، في ظل نظام دولي احادي القطبية، وقد بينت الدراسة ان الصين اضحت قوة ذات تاثير مزدوج بسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة؛ اذ تمثل مصدر قلق نتيجة المخاوف والشكوك المتبادلة بينها وبين القوى الدولية الأخرى، وفي الوقت نفسه تعتبر شريك اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لتلك القوى، ؛ وخلصت الدراسة في الأخير لاستنتاج مفاده أن الصين استطاعت التكيف مع المتغيرات الدولية من خلال حرص القيادة الصينية على اضفاء طابع السلمية على صعودها المطرد.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ القوة الناعمة؛ الصعود السلمي؛ الامن الدولي.

Abstract

This study sought to monitor the impact of the Chinese rise in the Southeast Asian region, based on the political, Economic, military, and cultural components that characterize China. It also highlighted the prospects for China's rise as it aspires to gain regional and global status that is compatible with its increasing capabilities, in light of a unipolar international system

The study showed that China has become a power with a dual influence due to the intensity of mutual commercial, economic and political interests. It represents a source of concern as a result of mutual fears and suspicions between it and other international powers, and at the same time it is considered an indispensable economic partner for those powers. The study finally concluded that China was able to adapt to international changes through the Chinese leadership's keenness to give a peaceful nature to its steady rise

مقدمة

مقدمة:

عرف القرن الواحد والعشرين تغيرات جوهرية في العلاقات الدولية ، ينبؤ بعضها بإمكانية حدوث تغيرات في بنية وطبيعة النظام الدولي والتي قد تؤدي لإعادة بناء التوازنات الدولية بين القوى الكبرى، اذ شكلت احداث 11 سبتمبر بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية انهت سردية القوى الليبرالية العظمى المهيمنة وفتحت المجال امام التفاعلات بين محوري الغرب والشرق، واعادت احياء فكرة التعددية القطبية بأشكال وانماط مختلفة، اذ لم تعد تعتبر الزعامة الامريكية مسلم بها في ظل صعود قوى دولية جديدة غير ليبرالية العقيدة والتوجه.

رافقت هذه التغيرات الدولية تزايد تأثير ونفوذ القوى الجديدة والتي انتشرت بشكل اساسي في شرق الكرة الارضية، واتفقت أدبيات الدراسات الدولية على تسميتها بالقوى الصاعدة بالنظر لعناصر قوتها المتنامية، او قوى تعديلية نسبة لعدم رضاها عن توزيع القوة الدولية التي يتنافى في وضعه الحالي مع قدراتها وامكانياتها المتزايدة. تعتبر الصين وفق مؤشرات عدم الصعود ابرز القوى الدولية غير الراضية على شكل توزيع القوى الدولي؛ وعليه فصعود الصين لمصاف القوى الكبرى طرح العديد من التساؤلات حول تأثير هذا الوضع الجديد الذي استحدثه صعودها على المستوى الاقليمي والدولي، اذ ان الصين استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادية لم يشهدها التاريخ الانساني، وهذا النمو رافقه تزايد مطرد في قدراتها الاستراتيجية والعسكرية، بشكل اثار مخاوف وهواجس القوى الغربية على راسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الاخير تنظر للصين على انها العدو رقم واحد و الخصم الذي بإمكانه تهديد مصالحها الحيوية لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا.

لقد مهدت المعطيات السالف ذكرها للحديث عن الصعود الصيني؛ ففيما يذهب الغرب لاعتبار هذا الصعود حاملا لتداعيات كارثية على توازن واستقرار النظام الدولي، راحت نخبة من المفكرين والسياسيين الصينيين لتؤكد على الطبيعة السلمية لهذا الصعود وان الغرض منه لا يستهدف التوازنات الدولية.

انطلاقا من الجدلية الحاصلة بين منذر ومبشر بالصعود الصيني، يؤكد صناع القرار في الصين على احقيتهم في تحقيق النهضة المنشودة منذ الآباء المؤسسون، كما يصرون على ان صعود الصين كقوة كبرى يشكل تهديدا على الامن الاقليمي والدولي، ولن يستهدف تغيير الوضع الاقليمي في منطقة جنوب شرق اسيا عن طريق استعمال القوة، فالصين دولة مسالمة وكذلك دولة تحكمها فلسفة براغماتية عقلانية، فالمعضلة الامنية الناتجة عن تزايد رصيدها الاستراتيجي المتنامي في منطقة جنوب شرق آسيا تعالجه كقوة كبرى مسؤولة مدفوعة بطموحات جيوسياسية مشروعة، في حين تشكك الولايات المتحدة في وجود نوايا صينية جيوبوليتيكية خفية تستهدف إعادة بناء التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا ،على نحو قد يجر المنطقة نحو صراعات وازمات قد تهدد استقرار الاقليم ومعه النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

اغلب الدراسات التي اهتمت بالموضوع هي مقالات ودراسات منشورة في دوريات ومراكز دراسات مقارنة بالكتب؛ ويمكن الاستدلال بأهم الدراسات التي استفادت منها هذه الدراسة:

- دراسة جلال خشيب المعنونة: **البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني الامريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي: دراسة نظرية لأثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي**؛ حيث تناول الباحث فيها اشكالية ما إذا كان صعود الصين المتعاظم لما وراء جوارها الاقليمي سيؤدي

زيادة التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لتكون لنتائجها اثار حاسمة على بنية النظام الدولي المشكل في المستقبل المنظور؛ وقد ابرزت هذه الدراسة اهمية المؤثرات الجغرافية والجيوبوليتيكية في التحليل المتعلق لعملية التغيير في بنية النظام الدولي كأحد ابرز عوامل التغيير في النظام الاقليمي لكل مناطق الارتطام الجيوبوليتيكي بين بين القوى المتنافسة ما يجعل الصراع صفريا بامتياز وقد خلصت الدراسة الى كون التوجهات الاستراتيجية الكبرى لكل دولة على حدى من شانه ان يكون له تاثير فاعل على المنحى الذي سيأخذه صعود الصين من جهة والتعامل الامريكي مع هذا الصعود من جهة اخرى بالتالي يحدد المعالم الجيوبوليتيكية الكبرى التي سترسم المنطقة جراء هذا التنافس الدولي والاقليمي على حد سواء؛ وهنا تكمل الإضافة التي حاولت هذه الدراسة بلوغها الى جانب ما كتب من قبل.

- دراسة سليم قسوم المعنونة: **التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني**؛ اين تناول فيها الباحث اشكالية ما ان كان يمكن ادارة انتقال القوة والتغير في الأنظمة الدولية بشكل سلمي حيث يبقى كموضوع محدد لا يحظى الا بالقليل من الاهتمام الصريح ضمنه؛ فمعالجة كيفية الانتقال في توزيع القوة بشكل سلمي لا يمنع فقط من احتمالية حدوث حروب الهيمنة على المدى القريب في النظام الدولي القائم بقدر ما يتعلق بمحاولة تغطية العجز الكبير ضمن ادبيات العلاقات الدولية بخصوص هذا المجال البحثي؛ وقد خلصت الدراسة الى حقيقة أساسية مفادها ان الدول المتنافسة على الريادة في النظام الدولي قادرة على ادارة الصراعات بشكل سلمي واستنادا للحالة الصينية يجب الاتفاق حول كيفية تكييف النظام الدولي السائد مع التوزيع الجديد للقوة فيه بين القوى المهيمنة والمتحدية الصاعدة عبر بناء الثقة والانخراط الايجابي وحل النزاعات بطرق السلمية وبناء على ذلك سنحاول استكمال وسد الفجوة من خلال دراستنا هذه بالتركيز على كيفية تحقيق الصين لصعودها السلمي استنادا لمسؤوليتها الدولية.

- دراسة: **Mimgjiang Li ; soft power china's Emerging strategy in international ; New York ; Rowman** and **Littlefield Publishers 2009**. (القوة الناعمة واستراتيجية الصين في السياسة الدولية)؛ حيث يحلل فيها الكاتب بعمق الاستراتيجية المتبعة من قبل الصين والتزامها بصياغة الميكانيزمات الدولية والمشاركة في صناعة القواعد الدولية واداء الدور الملائم لحجم قوتها وموقعها ضمن سلم القوة الدولي؛ كما يضع في مقالته المنشورة المعايير اللازمة لمواصلة الصين لأداء دورها كقوة مسؤولة تستند على مجموعة من القواعد والمعايير الدولية بالاعتماد على القوة الناعمة كأحد اهم انماط القوة لتحقيق المصالح والاهداف المرجوة وانتهاجها لدبلوماسية فعالة اكثر اتساقا مع معايير المجتمع الدولي؛ كما يناقش اشكالية كيف ستصبح الصين الخطر المهدد للنفوذ الامريكي؛ ليتوصل في نهاية المقال الى كون الصين بحكم ممارستها لنفوذ متزايد في الشؤون الدولية والإقليمية وتحركاتها نحو المكانة الدولية قد يتسبب في اثارة قلق وهواجس النفوذ الامريكي خاصة وهذا هو لغز الألفية الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

أهمية الدراسة:

من هنا تبرز اهمية الدراسة ويمكن اختصارها في مجموعة من النقاط وهي:

- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب شرق اسيا في الادراك الاستراتيجي الصيني.
- التنافس الدولي بين القوى الكبرى من اجل الهيمنة والزعامة على المنطقة سعيا لتحقيق التوازن الاستراتيجي الاقليمي.
- تقصي عوامل نجاح التجربة الصينية التي من شانها فسح المجال للحديث عن التعددية في النظام الدولي فضلا عن التفاعلات الجديدة لها؛ دون اغفال مضاعفات هذا الصعود على المستوى الاقليمي والدولي.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى فهم معمق وقراءة موضوعية لواقع ومستقبل توازن القوى في منطقة جنوب شرق اسيا في ظل الصعود الصيني؛ كقوة اقليمية مؤثرة تؤدي دورا ريادي استنادا لمسؤوليتها الدولية المستمدة من القوانين والمعايير الدولية.

اسباب اختيار الموضوع:

تضافرت وتداخلت العديد من الاسباب التي كانت الدافع وراء اختياري لهذا الموضوع منها ما هو ذاتي مرتبط بالرغبة الشخصية لدراسته ومنها ما هو موضوعي مرتبط بسمات الموضوع وخصائصه خاصة ما تعلق بدراسة التغير في استراتيجية الصين وفق سياسة الصعود السلمي استنادا لمسؤوليتها الدولية.

1. الاسباب الذاتية:

ينبع اختياري لهذا الموضوع من الرغبة الذاتية والاهتمام الشخصي بمواضيع العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الإقليمية تحديدا في منطقة جنوب شرق اسيا بشكل خاص؛ فضلا عن اهتمامي بالدراسات التي تعنى بالصين؛ اذ يعد صعودها كقوة كبرى غير راضية تعتمد اليات واستراتيجيات ناعمة وناجحة الى حد كبير حيث تنظر بتغير موازين القوى الدولية عامة وفي منطقة جنوب شرق اسيا خاصة وهي ظاهره تستدعي الدراسة خاصة في الوقت الراهن.

اضافة الى محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات الشخصية حول مدى قدرة الصين على الصمود والاستدامة والابقاء على الاستقرار الاقليمي بمنطقة جنوب شرق اسيا؛ خاصة في ظل المنافسات الدولية بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة.

2. الاسباب الموضوعية:

للموضوع أهمية متميزة في الاوساط العلمية والأكاديمية كونها استطاعت الوصول الى مصاف الدول الكبرى ذات التاثير والنفوذ؛ إضافة الى انه يحمل الكثير من الجاذبية والخصوصية

التي تشجع البحث فيه؛ كما يعد مكسب ثمين يضاف لحقل الدراسات الامنية والاستراتيجية فالصين اليوم كقوة كبرى تطمح لتعزيز قوتها في جوارها الاقليمي لاسيما ما يتعلق ببحر الصين الجنوبي كمنطقة تنافس القوى العظمى؛ فضلا على انها تعتبر من بين الشركاء الاستراتيجيين للجزائر اين

تطرح نفسها كموضوع مهم واساسي تجاهها؛ ما يجعلها تتمتع بقدر كبير من الاستقطاب والاهتمام على نطاق واسع كمادة دسمة في الدراسات الأسيوية خاصة.

كما تنبع من الأهمية التي تمثلها منطقة جنوب شرق اسيا لمستقبل الاستقرار الامني الصيني كأحد أبرز المناطق الصراعية للقوى العظمى بغرض بسط النفوذ عليها؛ دون اغفال مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل الصعود الصيني المتنامي؛ لذا حاولت الدراسة البحث في تلك الحقائق من خلال تقضي مجموعة من الأدلة والبراهين التي تثبت صحة هذه الافتراضات من عدمها.

الإشكالية المركزية:

مثلت نهاية الحرب الباردة سبب رئيسي في تقويض بنية وتوزيع القوة في النظام الدولي؛ اين اصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة فيه فضلا عن تزايد اهمية تأثير عدد من القوى الإقليمية في طليعتها الصين؛ فمع تطبيق سياسة الباب المفتوح سجلت الصين اداء اقتصادي ملحوظ نتيجة مجموعة من التغيرات الهائلة فضلا عن القدرات العسكرية الأخذة في النمو الامر الذي يثير مخاوف العديد من الدول في ظهورها بشكل أكثر عدوانية التي من المرجح ان تزعزع النظام الامني القائم في منطقة جنوب شرق اسيا خاصة.

بالتالي أصبح ينظر على نطاق واسع للصين باعتبارها قوة صاعدة تمارس نفوذ متزايد في الشؤون الدولية والإقليمية استنادا لمسؤولياتها المتنامية؛ وتحركها تدريجيا نحو مكانة القوة العظمى قد تسبب في اثارة القلق إضافة لكيفية التعامل مع صعودها المتنامي الذي مثل لغز الألفية الجديدة.

وبناء على ما تم تقديمه تتمحور الاشكالية في:

الى اي مدى يمكن للصعود الصيني كقوة مسؤولة أن يؤثر على طبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب شرق اسيا؟

التساؤلات الفرعية:

تتفرع الإشكالية الى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1. فيما تتمثل دواعي الاهتمام بمنطقة جنوب شرق أسيا في المنظور الاستراتيجي الصيني؟
2. ما هي ملامح الصعود السلمي للصين وهو مدى قدرته على الاستدامة في ظل المستجدات الدولية؟
3. كيف سيؤثر الصعود الصيني كقوة كبرى مسؤولة في منطقة جنوب شرق آسيا في ظل تنامي طموحاتها الجيوبوليتيكية؟

الفرضيات:

تماشيا مع الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المطروحة يستوجب علينا اختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة من عندها:

- الفرضية المركزية: ان امكانية انتقال الصين من قوة مسؤولة الى قوة تعديلية غير راضية سيحدد بشكل كبير بنية الوضع في جنوب شرق اسيا.
- يتزايد اهتمام الصين بمنطقة جنوب شرق اسيا بازدياد الأهمية الجيوسياسية والجيوقتصادية لها.
- كلما تتجه الصين نحو تبني سياسات اقليمية سلمية كلما ساهم ذلك في قبولها كطرف مساهم في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين.
- تزايد احتمالية انتقال الصين لقوة تعديلية تؤدي الى التأثير في طبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا؛ نتيجة تزايد قوتها الاقتصادية والعسكرية وطموحاتها الجيوبوليتيكية.

مجالات وحدود الدراسة:

- **المجال المكاني:**

تتحدد حدود الدراسة المكانية بمنطقة جنوب شرق اسيا وقد وقع اختيارنا على المنطقة نظرا لتزايد اهميتها كمنطقة تنافس بين الدول الكبرى وكنتيجة لثلاثة تطورات مترابطة:

- زيادة القدرات والطموحات الجيوسياسية للدول الإقليمية الرئيسية.
- الاعتمادات المتبادلة التي تم تأسيسها بدمج الأسيان في الاقتصاد العالمي.
- تحول المنطقة لمنطقة تنافس كبريات الدول على النفود والزعامة فيها.

- **المجال الزماني:**

يتحدد المجال الزماني لهذه الدراسة في الفترة ما بين (2013-2022) نظرا للتطورات والتغيرات التي تضمنتها والتي اثرت بشكل كبير على تشكيل السياسات الامنية للقوى الكبرى التي اسهمت في اعادة ترتيب وهيكلة المنظومة الدولية وصياغتها من جديد في ظل بروز القوى الصاعدة على راسها الصين كأحد أبرز واهم القوى الكبرى الغير راضية عما هو قائم أبرزها:

- تغير البنية الامنية لمنطقة جنوب شرق اسيا بتزايد التنافس بين القوى الكبرى على بسط نفوذها في المنطقة.
- تغير معايير القوة وزيادة القدرات القومية والطموحات الجيوبوليتيكية للدول في الجوار الاقليمي للعب ادوار أكثر تأثيرا خاصة اندونيسيا.

الإطار النظري للدراسة:

تعد النظرية بمثابة الأرضية العلمية التي يتم على اساسها رسم المعالم الرئيسية للدراسة ورسم التوجهات التي تسير وفقها الظاهرة؛ فطبيعة الموضوع تستوجب الاستناد الى مجموعة من الاطر النظرية لتفسره اهمها:

➢ مقاربة القوة المسؤولة:

تستخدم مقاربة القوة المسؤولة لتفسير صعود الصين بشكل سلمي؛ تقوم على فرضية مفادها: أنها كدولة صاعدة تدرك المسؤولية المترتبة عليها كقوة كبرى أين تأخذ على عاتقها ذلك؛ والتي تقتضي الانخراط الايجابي في المؤسسات كما تتحلى بالحذر والحكمة في ممارسة النفوذ والتأثير العالمي.

وسنحاول اختبار هذه المقاربة في السياسة الخارجية الصينية؛ بحكم انها تمتلك القدرات والامكانيات الكافية لممارسة النفوذ قصد احلال الامن والسلم الدوليين؛ وتفسر هذه المقاربة الصعود الصيني على أساس مجموعة من العوامل أبرزها: الاستقرار الداخلي؛ تعزيز الحوار والتعاون؛ الالتزام بالقانون والمعايير الدولية؛ التركيز على تحقيق التنمية المستدامة والدبلوماسية الناعمة.

ومع ذلك هناك آراء متباينة بشأن مقاربة القوة المسؤولة وتفسير صعود الصين فبينما يرى البعض أن الصين تسعى للتعاون العالمي والاستقرار الدولي، بينما يعتبر آخرون انها تسعى لتعزيز نفوذها تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي وقد يتضمن ذلك استخدام الوسائل الغير سلمية.

➢ مقاربة تحول القوة:

يشير مفهوم تحول القوة الى فقدان الدولة المهيمنة لموقعها القيادي لصالح الدولة الصاعدة التعديلية في النظام الدولي ولكي يحدث هذا التحول في القوة يتعين على الدولة الصاعدة ان تحصل على مصادر للقوة أكبر من التي هي متوفرة لدى الدولة المهيمنة او تعادلها؛ بشكل الذي يجعل من القدرات القومية لكل منها تقترب منها التساوي.

وفي سياق أكثر انسجاما مع الحالة الصينية ووفق هذه المقاربة؛ فان الصين تحقق صعودها كقوة عالمية بشكل سلمي عن طريق الاستفادة من التغيرات الهيكلية في النظام الدولي وتحقيق توازن جديد للقوى العالمية؛ وتتأسس هذه المقاربة على استنتاج أن الصين تتبع مقاربة امنية من منظور أمنى مختلف وسياسة خارجية محايدة؛ كما تفصل في النزاعات بالطرق السلمية تجنبا للصدامات المباشرة.

الإطار المفاهيمي:

بصدد الإجابة عن المطروحة واثبات مصداقية فرضيات الدراسة من عدمها؛ استلزم الامر استعراض جملة من المفاهيم الاساسية تم تضمينها فيما يلي:

➢ الهيمنة:

يشير المصطلح عادة في العلاقات الدولية للدولة القوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات الدولية ولديها الرغبة في فعل ذلك؛ ولتحقيق الهيمنة يجب ان تتركز السلطة بما فيه الكفاية في دولة واحدة لتتمكن من وضع القوانين للأخرين.

كما يجب ان تمتلك تلك الدولة التفوق العسكري والاقتصادي اللازم المرتبط بوجود طموحات للحفاظ على مصالحها، ما يجعلها قوة عظمى احادية؛ ولم يقتصر المفهوم في على تضمين فكرة الشرعية في مصطلح الهيمنة ونوع القوة التي يتوجب ان تمتلكها، فهذا التباين يمكن ربطه بالأطر النظرية التي ينتمي لها الباحثون.

- **المسؤولية الدولية:**

هي تلك المسؤولية التي تتحملها الدولة وفق معايير القانون الدولي امام المجتمع الدولي؛ المتضمن لمسائل تمس كافة الميادين: حقوق الانسان-حماية البيئة-الامن الاقليمي-الاقتصاد العالمي-الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذا تجنب استخدام القوة بشكل غير قانوني؛ إضافة لتقديم المساعدة للدول الاخرى في حالة الطوارئ وحل النزاعات بطرق السلمية.

- **القوة الناعمة:**

تنشا من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله السياسية ومختلف استراتيجياته وليس فقط بإرغامهم على التغيير عن طريق استخدام القوة الصلبة "التهديد العسكري" او العقوبات الاقتصادية؛ فعندما تبدو هذه السياسات مشروعة في نظر بعض الدول؛ تتسع القوة الناعمة وتجعل الاخرين يريدون ما تريد عن طريق الاستقطاب والجذب وتقديم المساعدات الاقتصادية.

- **القوى الصاعدة:**

هي تلك القوى التي تشهد نسل عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق اهدافها القطاعية ضمن نطاق معين كالصين-اليابان-ماليزيا-الهند-البرازيل-تكتل البريكس؛ وتختلف عن القوى الكبرى مثل فرنسا-بريطانيا-الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة النقص في التاثير والتوظيف الجيد للمقدرة.

وتسعى هذه القوى الى تغيير ديناميات القوة وهيكلتها في النظام الدولي عن طريق تعزيز دورها في المؤسسات الدولية وتكوين روابط وعلاقات سياسية مستقلة عن القوى المهيمنة؛ بالتالي قدرتها على التحكم في الادوار الإقليمية بفعالية.

مناهج الدراسة:

يعرف المنهج على انه: الخطة المرسومة والطريق المستقيم اي المحدد الناظم للبحث واول القواعد التأسيسية لنجاحه هي اعتمادها على منهج متماسك المبنى داخليا بما يتناسب مع الطرح المقدم.

وبالنظر لطبيعة الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من المناهج والمقاربات:

- **المقاربة التاريخية السردية:**

لا يمكن فهم الظاهرة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة بمعزل عن سياقها التاريخي الذي يبرز بشكل جلي في كيفية ظهورها وتطورها.

ونظرا لأهمية التاريخ وتوافقه كأداة ترتبط باستحضار الاحداث والمعلومات التاريخية الهامة المرتبطة بالماضي؛ ثم الاعتماد عليه لتتبع مسار تطور الظاهرة اذ حاولنا من خلال هذه الدراسة تتبع اهم المحطات التاريخية ورسم مختلف التغيرات التي مرت بها السياسة الخارجية

الصينية؛ والتطرق لاهم الاحداث التي اسهمت في بلورة المواقف الصينية تجاه منطقة جنوب شرق اسيا لاسيما التواجد

الامريكي فيها؛ كون ان معرفة التاريخ ضروري ومهم لفهم واقعه الحالي وعليه من الضروري فهم وتحليل هذه العلاقات في سياقها التاريخي.

- **المنهج المقارن:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن كمنهج يناسب فحواها من حيث المقارنة بين مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية الصينية لا سيما في منطقة جنوب شرق اسيا مع رصد اهم عناصر الثبات فيها؛ إضافة لمختلف العناصر التي تغيرت مع تطور الاحداث التي احاطت بالصين وبمنطقة جنوب شرق اسيا.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال مراحل البحث المختلفة مجموعة من الصعوبات والعوائق الموضوعية والغير موضوعية اذ تفتقد اغلب المراجع المتوافرة للموضوعية والحياد في تعاملها مع ملف الصعود الصيني وتنحاز بشكل واضح الى المبالغة في التحذير من انعكاسات هذا الصعود.

هيكلة الدراسة:

من اجل رصد وتحديد دور الاستراتيجية السلمية للصين في التأثير على طبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب شرق اسيا؛ اعتمدت الدراسة على خطة ترتكز بشكل اساسي على البحث النظري ومن ثم القياس عليه عمليا؛ بصدد دراسة الموضوع والالمام بكل جوانبه وتوضيح كل تعقيداته؛ سيتم التطرق للدراسة وفق التقسيم التالي:

تم التركيز في الفصل الاول على أهمية منطقة جنوب شرق اسيا في المنظور الاستراتيجي الصيني؛ تم فيه محاولة التطرق للأهمية الجيوسياسية للمنطقة ومختلف الاهداف الاستراتيجية الصينية التي تسعى لتحقيقها بالمنطقة؛ لينتهي بالإقرار على انها انعكاس لمجال النفوذ التقليدي للصين نظرا لما لها من روابط حضارية؛ ثقافية؛ تجارية؛ اقتصادية مع دول المنطقة.

في حين تم التطرق في الفصل الثاني الى البناء المفاهيمي والنظري للصعود السلمي للصين من خلال محاولة التعريف بالمفهوم وفق الرؤية الصينية والأمريكية كل وفق منظور معين يكون خادم لمصالح مستقبلية فيما بعد؛ اين تكون الصيغ والمفاهيم المعتمدة لكل طرف جاذبة مقدمة من اجل الاستقطاب؛ حيث تدرك القوى الكبرى الغرض من توظيف المفاهيم والمصطلحات.

امل الفصل الثالث فتم فيها عرض إستراتيجية الصعود الصيني بين ثنائية المسؤولية الدولية والطموحات الجيو السياسية؛ اين يمكن اعتبار هذا الصعود كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب فهمًا شاملاً للتحديات والفرص التي تواجهها الصين والمجتمع الدولي في تعاملهم واستيعاب هذا الصعود من اجل وإيجاد نقاط توازن لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

الفصـل الأول: منطقـة جنـوب شرق أسيا في المنظور الاستراتيجي الصينـي

الفصل الاول: منطقة جنوب شرق أسيا في المنظور الاستراتيجي الصيني

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا ذات أهمية استراتيجية كبيرة في المنظور الاستراتيجي الصيني؛ حيث تلعب هذه المنطقة دورًا حيويًا في السياسة الخارجية والاقتصادية الصينية كما تعتبر جزءًا حيويًا من استراتيجيتها واجندتها السياسية الرامية إلى تحقيق النفوذ الإقليمي والتأثير في المنطقة.

ويمكننا التماس ذلك من خلال مجموعة من النقاط الاساسية متمثلة في:

- الأمن الإقليمي: يعتبر الاستقرار الإقليمي والأمن من أهم الأولويات للصين في جنوب شرق آسيا؛ حيث تسعى للحفاظ على الاستقرار وتعزيز الأمن في المنطقة من خلال تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة والمشاركة في آليات التعاون الإقليمي مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا " آسيان " ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ " آبك ".
- النفوذ الاقتصادي: تهتم الصين بتعزيز التجارة والاستثمار في جنوب شرق آسيا بحيث تعتبر المنطقة مهمة بالنسبة لها كمنطقة للتصنيع وتوفير الخدمات والعمالة الرخيصة والوصول إلى الأسواق المحلية؛ كما تحاول تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة من خلال البنية التحتية والاستثمارات الضخمة والتجارة الحرة والاتفاقيات الاقتصادية مثل منطقة التجارة الحرة الشاملة للشرق آسيوي "RCEP».
- الصين والقضايا البحرية: تمتلك الصين مصالح استراتيجية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي وتسعى لتعزيز نفوذها في هذه المناطق البحرية الحيوية كما تواجه نزاعات بحرية مع دول المنطقة بشأن السيادة وحقوق الوصول للموارد البحرية؛ وتعتبر مياه جنوب الصين الاستراتيجية من منظور الأمن والتجارة بالنسبة للصين وتسعى للحفاظ على حقوقها ومصالحها في هذه المناطق.
- التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف : تسعى الصين لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف حيث تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا من خلال العاون الاقتصادي والسياسي والثقافي كما وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع عدة دول في المنطقة؛ وتقوم بتمويل المشاريع البنية التحتية والتنموية في هذه الدول كما تشارك في آليات التعاون الإقليمي مثل "مبادرة الحزام والطريق" ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "آبك" لتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون المتعدد الأطراف في المنطقة.
- التحديات الأمنية والمخاطر: تواجه الصين تحديات أمنية ومخاطر في جنوب شرق آسيا مثل التطرف والإرهاب والتهريب والقرصنة وتهريب المخدرات إذ تعمل على تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة لمكافحة هذه التحديات وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي.

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب شرق أسيا:

ان الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب شرق اسيا لا تحتاج لمقدمات فلا طالما كانت ولا تزال محط للأنظار والاهتمام للعديد من الدول المتنافسة المستمدة بالأساس من الموقع الجغرافي الهام والأهمية الاقتصادية لرابطة الاسيان الى جانب ان الامن الطاقوي العالمي؛ حيث برزت كعامل مؤثر جدا في تشكيل اتجاهات الطاقة العالمية [1] أين يعتمد في شقه الاكبر على امن الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة على راسها : مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي؛ كل هذه العوامل جعلت من المنطقة بؤرة للتنافس الجيوستراتيجي في احد المناطق الأكثر أهمية وتأثيرًا؛ اذ تتميز بمجموعة متنوعة من الدول التي تتمتع بتنوع ثقافي واقتصادي وسياسي.[2]

كما تتسم بمجموعة من السمات التي تجعلها بؤرة للصراعات ولتوترات ما بين الدول قصد بسط الزعامة والنفوذ عليها نذكر منها:

- الاقتصاد القوي: تعتبر جنوب شرق آسيا إحدى أسرع المناطق نموًا اقتصاديًا في العالم؛ تتضمن الدول الرئيسية في المنطقة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين وفيتنام وغيرها؛ اذ تتميز المنطقة بتوفر موارد طبيعية غنية وقوى عاملة ماهرة وقطاعات اقتصادية متنوعة مثل التصنيع والتكنولوجيا والسياحة والخدمات المالية وتعتبر المنطقة جزءًا هامًا من سلاسل التوريد العالمية وتعزز التجارة والاستثمار وتسهم في نمو الاقتصاد العالمي.
- السوق الكبيرة والاستهلاك: تشتهر جنوب شرق آسيا بكونها سوقًا كبيرة للسلع والخدمات حيث تمتلك المنطقة عددا سكانًيا ضخمًا يقدر بمئات الملايين؛ وهذا يعني وجود طلب متزايد على المنتجات والخدمات المختلفة مع ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الظروف المعيشية ويزداد الاستهلاك وتتنام فرص الأعمال والشركات.
- الموقع الجغرافي الحيوي: تحتل جنوب شرق آسيا موقعًا استراتيجيًا بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وتعد نقطة تقاطع بين المناطق الاقتصادية الناشئة في آسيا الشرقية وجنوب آسيا وتتمتع المنطقة بمواني بحرية حيوية وشبكة مطارات متطورة مما يسهل التجارة والنقل البحري والجوي ويعزز الاتصالات الاقتصادية والسياسية.
- التعاون الإقليمي والاتحادات الاقتصادية: تعمل دول جنوب شرق آسيا على تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي من خلال تشكيل آليات مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا.

[1] عبد القادر دندن؛ **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: أسيا الوسطى؛ جنوب أسيا؛ شرق وجنوب شرق أسيا؛** (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية؛ جامعة الجزائر 1 باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ تاريخ ايجاز الاطروحة للمناقشة 2013 تاريخ المناقشة 28/01/2014) ص 190.

[2] امينة حلال؛ **جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛** (مقالة منشورة؛ المعهد المصري للدراسات السياسية؛ 28 سبتمبر 2022) ص 22

- **التعريف بالمنطقة واصل التسمية:**

تقع منطقة جنوب شرق أسيا جنوب الصين وغرب المحيط الهادئ الجنوبي وشمال المحيط الهندي وشرق خليج البنغال وشبه القارة الهندية وتتضمن جزيرة الهند الصينية وشبه جزيرة الملايو وارخبيل اندونيسيا والفلبين وعددا من الدول وهي كمبوديا؛ بروناي؛ اندونيسيا؛ لاوس؛ ماليزيا؛ الفلبين؛ ميانمار؛ تايلاند؛ سنغافورة ولفيتنام.[1]

يطلق اسم دول جنوب شرق اسيا على تلك المنطقة الجغرافية الواقعة جهة الشرق الجنوبي من القارة الأسيوية حيث تعد واحدة من أبرز المناطق في القارة تبلغ مساحتها ما يقارب 4 مليون كلم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 600 مليون نسمة؛ أكثر من سدس السكان يعيشون في جزيرة" جاو بإندونيسيا ".

فقد دخل مصطلح جنوب شرق اسيا معجم العلاقات الدولية كمنطقة جيوسياسية خلال الحرب العالمية الثانية بإقليم الباسيفيك عندما اطلق البريطانيون في حرب الحلفاء ضد اليابان على قياداتهم العسكرية الإقليمية التي تغطي سيلون ؛ سوماطرا ؛ تايلاند ؛ بورما والصين الهندية (لاوس – كمبوديا – الفيتنام) تم انشاء قيادة جنوب شرق اسيا Seac عام 1943 كان مقرها بكاندي (سيريلانكا اليوم)[2] تلك القيادة التي لا تتطابق جغرافيا بالكامل مع جنوب شرق اسيا الحالية الا انها اعطت سياقا سياسيا لمفهوم المنطق ذات التماسك السياسي واستراتيجي مهم للغاية.

لكن من منظور جغرافي بحث تم تحديد المنطقة في وقت سابق بكثير اذ كانت عبارة عن منطقة جغرافية حصلت من خلالها الدول الأوروبية وامريكا على مناطق سيادية فضلا على انه لم تكن هنالك بنية سياسية موحدة وشاملة لجنوب شرق اسيا اذ كان يطلق على المنطقة عدة تسميات: شرق الهند؛ الهند البعيد؛ الهند الصينية؛ شبه جزيرة مالاي والتي كانت تشير الى المنطقة بأكملها او جزء منها.

كما أطلق الصينيون على المنطقة اسم **بحار الجنوب** التي تعكس علاقات الألفية الطويلة القائمة على اساس تجاره البحرية والهجرة.

تاريخياً شهدت منطقة جنوب شرق أسيا العديد من التغيرات في التسميات حسب منطق الفترة الزمنية والثقافة السائدة والمصدر المستخدم للإشارة إليها؛ ومن بين التسميات المستخدم للدلالة على المنطقة:

- الهند الصينية: في العصور الوسطى كانت جنوب شرق أسيا معروفة بتسمية "الهند الصينية" وذلك بسبب الروابط التجارية والثقافية الوثيقة بين الهند والصين والمنطقة المحيطة بهما.
- الملايو: في العصور الوسطى استخدمت تسمية "أرخان" أو "أرخان الكبيرة" للإشارة إلى منطقة جنوب شرق أسيا والتي تشمل ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين وجزر الملايو.
- الأرخان: في العصور الحديثة استخدمت تسمية "الأرخان" للإشارة إلى المنطقة التي تشمل بورما (ميانمار) وتايلاند ولاوس وكمبوديا وفيتنام وماليزيا وسنغافورة والفلبين وإندونيسيا.
- جنوب شرق أسيا: في العصور الحديثة بدأت تسمية "جنوب شرق أسيا" في الاستخدام الشائع للإشارة إلى المنطقة بصورة عامة تشمل هذه المنطقة بورما (ميانمار) وتايلاند ولاوس وكمبوديا وفيتنام وماليزيا وسنغافورة والفلبين وإندونيسيا وبروناي وتيمور الشرقية.

[1] http:// www.eionet.europa .eu / genet / concept /7949.

[2] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص 3.

خريطة رقم 01: دول جنوب شرق اسيا

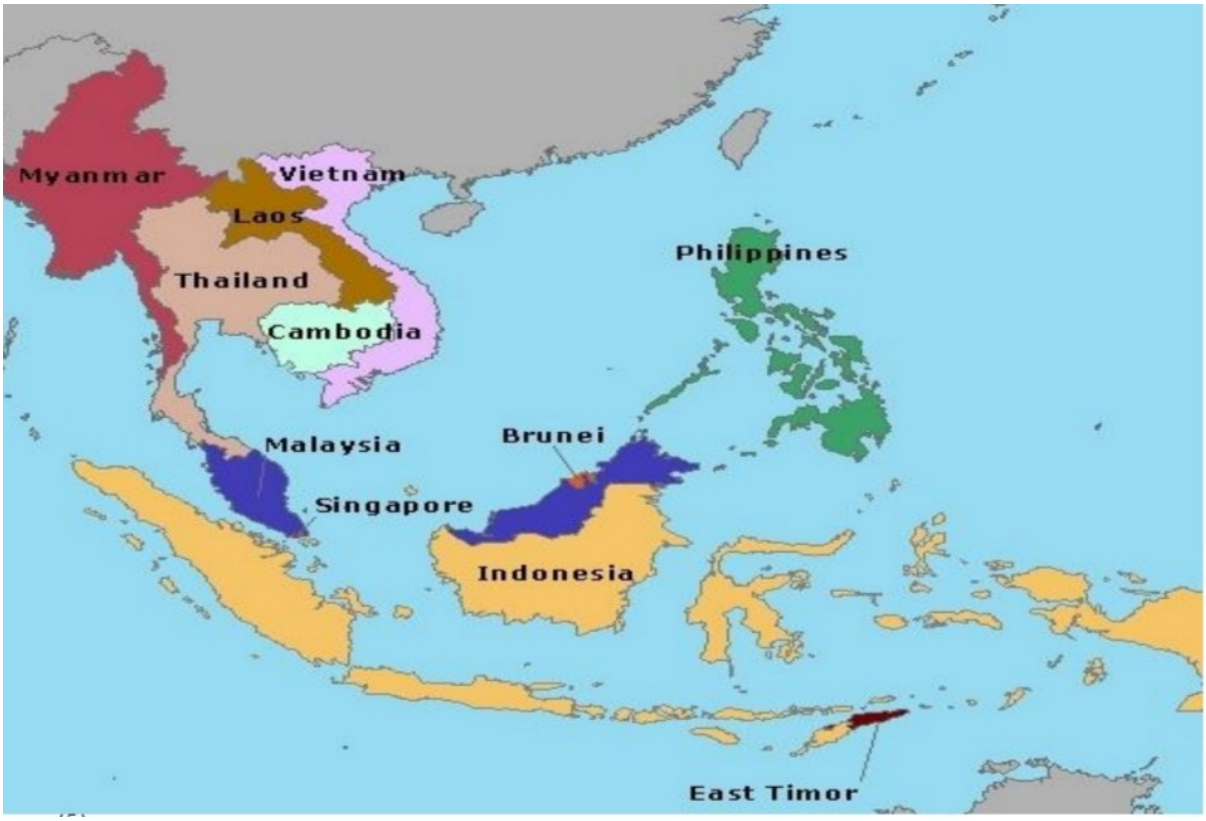

المصدر: اسماء باهي ورضا شوادرة ; **التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق اسيا ومساعي احتواء الصين** ;جامعة سطيف ;مخبر الدراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية 2009 _2020 ص467.

المطلب الاول: الأهمية الجغرافية للمنطقة

تتمتع جنوب شرق اسيا بأهمية جغرافية غير قليلة نظرا لوقوعها بين محيطين كبيرين فضلا عن احتوائها على بحر ومضائق وممرات بحرية هامة واستراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية.[1] ما يجعلها محط للأنظار ومحور لصراعات المصالح والقدرات المختلفة بين القوى الدولية؛ كما تعد المنطقة مهمة وديناميكية ومترامية الاطراف.

يقع اقليم جنوب شرق اسيا ضمن منطقة يحيطها من الشمال الصين ومن الشرق المحيط الهادي ومن الجنوب المحيط الهندي ومن الجنوب الشرقي استراليا بينما يحيطها من الجنوب الغربي خليجي البنغال والهند؛ تبلغ مساحتها ما يقارب 1.7 مليون كلم مربع؛ ويعد القرب الجغرافي هو المعيار الاساسي لهذه المنطقة.

تنقسم المنطقة لإقليميين فرعيان هما:[2]

1. الاقليم القاري: فهو يتصل بنهر "الميكونغ" من جهة ويتصل برا بالصين من الجهة الاخرى ويضم كل من ميانمار؛ تايلاند؛ كمبوديا؛ لاوس؛ الفيتنام.
2. الاقليم البحري: يضم كل من الفلبين؛ اندونيسيا؛ ماليزيا سنغافورة؛ بروناي.

من حيث النطاق المناخي تقع دول جنوب شرق اسيا ضمن المناطق المناخية المدارية وشبه الاستوائية ما يسمح لها بالاستفادة من امطار موسمية تصل الى ازيد من 2000 ملم سنويا ساعدت على انتشار زراعة الارز الى جانب ذلك يتميز المشهد الطبيعي لهذه المنطقة بثلاث عناصر مادية متمازجة: السلاسل الجبلية؛ السهول والهضاب؛ المياه في شكل بحار ضحلة وشبكات صرف واسعة.[3]

خريطة رقم 02: جغرافيا منطقة جنوب شرق اسيا

المصدر: عمار كريم حميد؛ **ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح**؛ (بيروت؛ لبنان – مركز الوالدين الحوار – الطبعة الأولى 2021) ص 90.

كما تمثل ملتقى حضارات عدة في التاريخ نتيجة الاستعمار الذي شهدته كما تعد من اغنى مناطق العالم بالموارد المعدنية والبترولية والزراعية لا سيما الاستوائية منها وتمثل المياه ما يقارب نصف مساحه الاقليم كونها انعكاسا لمجموعة من الجزر واشباه الجزر والبحار الأخيلية والمضائق التي تشكل مختلف الروابط البحرية بين شمال شرق اسيا وجنوب اسيا والشرق الاوسط وهو ما يصطلح عليه

[1] عمار كريم حميد؛ **ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح**؛ (بيروت؛ لبنان – مركز الوالدين الحوار – الطبعة الأولى 2021) ص 88.
[2] وصال هندي كاظم؛ **الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة جنوب شرق اسيا**؛ (الجامعة العراقية؛ كلية القانون والعلوم السياسية) ص5.
[3] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص 6

بتسمية : **ارخبيل الملايو** ونظرا لما يكتسيه الموقع الجغرافي للإقليم من أهمية هذا ما جعله يسيطر على طرق التجارة والمواصلات العالمية البحرية الواصلة بين الشرق الاسيوي وغربه.

وتعد المنطقة من بين أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم اذ يبلغ عدد سكان دولها مجتمعة ما يقارب 663 مليون نسمه اين تحتل اندونيسيا المركز الرابع عالميا في عدد السكان.[1]

اما فيما يخص التركيبة السكانية لإقليم جنوب شرق اسيا تتسم بكونها خليط من الاعراق والقوميات وكذا متعددة الاثنيات والعقائد خاصة في سنغافورة نتيجة الاستعمار المتتالي الذي تعرض له الاقليم وفيما يخص اللغة فان الاقليم يضم ثلاث مجموعات لغوية اثنية رئيسية فالقسم القاري منه يحمل عده لغات وهي:[2]

1. عائلة لغة اوسترو-ازباتيك وتسما المون والخمر (الكمبودية) والفيتنامية.
2. مجموعة Tibeto-Burman والتي تتخذ من البورمية لغة اساسية.
3. المجموعة القبلية المتحدثة باللغة التايلاندية وهي غالبا قبائل قادمة من غرب الصين يتمركزون في لاوس وتايلاند.

اما بالنسبة للقسم البحري من الاقليم تعود جذورها اللغوية العرقية الى الهجرات من المناطق الساحلية للصين وتايوان الى جنوب المحيط الهادئ اذ ان اندونيسيا لوحدها تضم أكثر من 3 الاف مجموعة لغوية عرقية ويمثلون مزيج من المهاجرين الصينيين اضافه الى سكان الاصليين الذين يمثلون 5% من مجموع سكان جنوب شرق اسيا.

كما يضم الاقليم ديانات عدة اذ يسود في القسم البري (تايلاند؛ لاوس؛ كمبوديا؛ ميانمار) الديانة البوذية بينما في القسم البحري تسود الديانة الإسلامية التي انتقلت لهذه المناطق عن طريق التجارة مع العرب والهنود في القرن 13.

اما في الفيتنام والفلبين فهما تحملان خصوصية دينية لا تتوافق مع دول المنطقة[3] بالنسبة لفيتنام تتشكل من عدة ديانات المسيحية والبوذية اما الفلبين أكثر من 90% من سكانها يدينون بالديانة المسيحية.

ومن الناحية والجيوبوليتيكية تتمتع جنوب شرق اسيا بأهمية حيوية واستراتيجية اذا تعد محور الصراع بين القوى الصاعدة والمهيمنة في المنطقة فضلا عن احتواءه على مضائق هامة تشكل مع بحر الصين الجنوبي شرايين تجارية واقتصادية تربط شرق اسيا ببقية مناطق العالم كجنوب اسيا ؛

اوروبا والشرق الاوسط ؛ كما تعد المنطقة محور اساسي مرتبط بالأمن القومي الصيني وعلاقاته الخارجية ومجال حيوي لها كما تتجلى هذه الأهمية في قضايا تطوير ما يسمى **بالاقتصاد الازرق او**

الاقتصاد البحري المستدام [4] الذي يزيد عن 1.2 تريليون دولار امريكي وامن الطاقة والتجارة العالمية.

---

[1] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح؛ مرجع سابق الذكر ص 89.

[2] وصال هندي كاظم؛ الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة جنوب شرق اسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 9.

[3] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص8

[4] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح؛ مرجع سابق الذكر ص 90.

كما تحتوي المنطقة على 10 دول "الاسيان" تكتسب أهمية أكبر بحسب ميزاتها الجغرافية من ثروات طبيعية وبشرية فضلا عن الاطلالة على بحر استراتيجي ومضيق مهم وحيوي وتمثل هذه الأخيرة كل من: الفيتنام؛ اندونيسيا؛ كمبوديا؛ ميانمار؛ سنغافورة؛ الفلبين؛ ماليزيا؛ تايلاند؛ لاوس؛ بروناي؛ تايوان بذلك تنكشف لنا أهمية الموقع الجغرافي لاحد اهم المناطق الإقليمية في العالم التي تؤثر وتتأثر انطلاقا من موقعها الحيوي؛ ما يثير جذب القوى المهيمنة والصاعدة اليها والتي تتباين مطالبها ومواقفها فيها.[1]

وعليه تمتلك المنطقة سمات وفرص استراتيجية هامة تريدها القوى الكبرى كما شهدت تحول في ميزان النفوذ اذ ان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها يتضاءلان لصالح القوى الصاعدة اين تبدو كأنها تسير في عربة باتجاه التحالف أكثر مع الصين ما جعلها تسعى للتوجه الاستراتيجي نحو المنطقة.

وعليها تحظى منطقة جنوب شرق اسيا بأهمية كبيرة نظرا للعديد من العوامل أبرزها:

- الموقع الاستراتيجي: تعتبر المنطقة استراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي الذي يربط بين القارات الكبرى وبين المحيط الهادي والهندي ما يجعلها مركز هام للتجارة والاقتصاد العالمي.
- التنوع البيئي: اذ تنوع البيئة في جنوب شرق اسيا بين الغابات المطيرة والسهول الزراعية والجبال الشاهقة والشواطئ الرملية ما يوفر موارد طبيعية غنية ومتنوعة.
- التنوع الثقافي: تضم المنطقة مجموعة واسعة من الاعراق والتقاليد واللغات وحتى الثقافات مما يعتبر موروث ثقافي غني يمتد عبر العصور.
- الديموغرافيا: تمتاز المنطقة بكثافة سكانية كبيرة بما يجعله مجتمع متنوع يتمتع بتاريخ طويل الامد وتقاليد عريقة تصبح ذات أهمية في تشكيل طابع ثقافي واقتصادي للمنطقة.

بذلك تعتبر المنطقة بمثابة خط امامي في حقبة جديدة من المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة فالخصوصية الجغرافية للصين وطموحاتها لتكون مجال جيوسياسي في اقليمها يتصاحب وغياب منافس حقيقي لها في اقليمها ما يجعل من منطقة جنوب شرق اسيا خطا اماميا للتوسع والنفوذ الصيني على الصعيد الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي ما جعلها في موضع يتعارض مع المنظور الامريكي للمنطقة وطموحاتها فيها.

[1] وصال هندي كاظم؛ الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة جنوب شرق اسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 10.

اهمية المضائق البحرية:

تتسم المضائق البحرية في جنوب شرق أسيا بأهمية استراتيجية نظرا لما تلعبه من دور حيوي في حركة التجارة البحرية الدولية والنقل البحري وكذا تحقيق الأمن الاستراتيجي في المنطقة ودول الجوار؛ بذلك تعتبر سلامة الطرق البحرية مسألة حيوية خاصة بالنسبة للتزود العالمي بالهيدروكربون.[1]

إذ يناط لها مجموعة من الأدوار الرئيسية التي تؤدي دور حاسم في تسهيل وظائفها اهمها: تسهيل حركة الملاحة؛ التجارة البحرية؛ الأمن الطاقوي؛ الأمن البيئي؛ الاقتصاد الوطني والعالمي.

فالعبور البحري لمنطقة جنوب شرق اسيا لا يمكن ان يتم الا من خلال مجموعة من المضائق والممرات اين تحتل مكانة مركزية وتعتبر محور رئيسي لحركة الملاحة البحرية العالمية وضرورة حتمية للتجارة داخل المنطقة وخارجها.

❖ مضيق ملقا:

يعتبر مضيق ملقا من أهم المضائق البحرية في العالم عامة و منطقة جنوب شرق أسيا خاصة إذا يفصل بين الجزيرة الرئيسية لماليزيا وجزيرة سنغافورة كما يربط بين المحيط الهندي والهادئ و بحر الصين الجنوبي وبحر أندامان ؛ ويشكل نقطة عبور طريقين بحريين يربطان اوروبا والشرق الاوسط لشرق اسيا ؛ يبلغ طوله 500 ميل ويبلغ عرضه بين 25 و 125 ماي البحرين بينما يتراوح طوله عمقه بين 25 و 113 متر يمتد من ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية ومياهه مشتركه بين ثلاث دول هي اندونيسيا ؛سنغافورة وماليزيا يتسم بكونه ضيق ومزدحم كان له اثر كبير في تشكيل الانماط التاريخية المعاصرة للحياة وسبل العيش في منطقة جنوب شرق اسيا لطبيعته الجغرافية التي تمتاز بالضفاف الرملية المقسمة في بجزر كبيرة و صغيرة فضلا عن المناطق الساحلية والانهار والمستوطنات البشرية؛ يُعد ممرًا حيويًا لحركة الملاحة وتجارة النقل البحري بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ اذ يأتي في المرتبة الثانية بعد مضيق هرمز.

عرضه المحدود يجعله ذو بعد استراتيجي خاص فمن السهل السيطرة عليه مقارنة بأعالي البحار وهذا من شانه ان يقوض حرية الملاحة البحرية بالتالي امكانية نشر القوات البحرية؛ واخيرا يشكل المضيق بحرا داخليا مصدرا للثروة للدول المشاطئة بالمقابل مصدر للقلق حول سيادتها الوطنية التي يمكن ان تتعرض للخطر بسبب تدخل الاجنبي والصراعات المحتملة.[2]

ترجع اهميته الاقتصادية الجيوستراتيجية الى العصور القديمة فقد كان ممر رئيسي للتجارة الهندية والصينية الى جانب مضيق سوندا ولومبوك؛ كما زادت اهميته التجارية منذ افتتاح قناة السويس فأصبح الممر الرئيسي لناقلات الطاقة من الخليج العربي والخليج الفارسي الى اليابان.[3]

---

[1] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص 18.

[2] بوراوي عمار؛ **الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في العلاقات الدولية: دراسة حالة مضيق ملقا؛** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات استراتيجية؛ جامعة محمد الصديق بن يحي؛ قسم العلوم السياسية ؛2016/ 2017) ص 72.

[3] بوراوي عمار؛ الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في العلاقات الدولية: دراسة حالة مضيق ملقا؛ مرجع سابق الذكر ص 73.

يمر عبر ما يزيد عن ثلثي تدفقات النفط والغاز اي ثلاثة اضعاف قناة السويس و15 مرة قناة[1] بنما بالتالي يعتبر مضيق ملقا ممر ذو قيمة اقتصادية واستراتيجية هامة فأصبح بمثابة العقدة التي تؤرق امن الطاقة الصيني خاصة من وجهه النظر السائدة التي تقول: " من يسيطر على مضيق ملقا يستطيع التحكم بممرات ومسالك الطاقة الصينية "[2] وعليه نظرا لما يكتسيه هذا المضيق من أهمية استراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وامنية معقدة جعله محل اهتمام ومحط انظار العديد من الدول.

خريطة رقم 03: مضيق ملقا

https://www aljazeera net

❖ **مضيق سنغافورة:**

هو ممر مائي حيوي يقع في جنوب شرق آسيا ويفصل بين شبه الجزيرة الماليزية وجزيرة سومطرة في إندونيسيا ؛ يقع مضيق سنغافورة في أقصى جنوب شرق آسيا، ويفصل بين بحر الصين الجنوبي وبحر أندامان ؛ من اكثر المضائق ارتباطا بشكل مباشر بمضيق ملقا كما يعتبر أحد أكثر الممرات الملاحية حيوية في العالم ويعد من أهم الطرق المائية التجارية يمر عبره نحو 30٪ من حركة الشحن البحري العالمية

ذياب الران من هذا المضيق سنويا ما يقارب 100.000 سفينة تحميل 80% من النفط المنقول الى منطقة شمال شرق اسيا[3] ؛ بما في ذلك السفن الحاوية والناقلات النفطية والسفن البضائع الأخرى بما فيها السبع الصينية و الإندونيسية وبفضل موقعه الاستراتيجي يعد نقطة تجمع للتجارة العالمية ويسهم في الاقتصادات المحلية والإقليمية.

[1] بوراوي عمار؛ الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في العلاقات الدولية: دراسة حالة مضيق ملقا؛ مرجع سابق الذكر ص 81.
[2] جمال معتوق وسفيان بلمادي؛ جيوسياسية **المضائق البحرية وامن إمدادات الطاقة: مضيق ملقا وأثره على امن الطاقة الصيني انموذج**؛ (مقالة منشورة جامعة البليدة؛ قسم العلوم الاجتماعية 2019) ص 8.
[3] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح؛ مرجع سابق الذكر ص 97.

يعد مضيق سنغافورة أحد أكثر الممرات الملاحية أمانًا في العالم، حيث تتمتع سنغافورة بقواعد صارمة للسلامة البحرية والحماية البيئية؛ اين تقوم السلطات المحلية برصد حركة المرور البحري وتنظيمها بشكل فعال لضمان تسيير سلس وآمن للسفن عبر المضيق.

كما توجد العديد من الجسور والأنفاق التي تعبر مضيق سنغافورة لتسهيل حركة المرور وتقليل الازدحام يشتهر الجسر الأكثر شهرة هناك بجسر سلطان يوسف شاه والذي يربط بين سنغافورة وماليزيا ويعد أحد الرموز المعمارية البارزة في المنطقة.

بالمقابل يوجد تحدي بيئي في هذا المضيق بسبب العبور الكثيف للسفن وحركة المرور البحري اذ تتعامل السلطات المحلية مع هذا التحدي من خلال تنفيذ إجراءات للحفاظ على جودة المياه وحماية البيئة المائية.

وعليه يعد مضيق سنغافورة أحد الممرات الملاحية الحيوية في العالم ويسهم بشكل كبير في التجارة العالمية واقتصاد المنطقة كما يشكل جزءًا من الهوية الثقافية والاقتصادية لسنغافورة والمنطقة المحيطة بها.

خريطة رقم 04: مضيق سنغافورة

Qinag meng ,jinxiam weng and suyi li, analysis with automatic indentificition system, journal .of the transporttation research.no,2424(2014)p25

❖ **مضيق سوندا:**

هو ممر مائي يقع في إندونيسيا يقعد بين جزيرتي "جاوة" و "سومطرة" ويمتد على طول حوالي 1000 كيلومتر يعد بديل اخر لمضيق ملقا ومن بين اهم المضائق في المنطقة ويبلغ عرض المدخل الشمالي الشرقي للمضيق 15 ميل وبسبب تياراته القوية وعمقه المحدود نسبيا لا تعبره السفن التي تتطلب مياهها اعمق تزيد عن 100.000طن ؛ مقارنة بغيره من المضائق يتضح انه لا يستخدم بكثرة وسنويا تمر ما يقارب 3500 سفينة منه ويبلغ حجمها 15 مليون طن بقيمه 5 مليارات دولار [1]؛ ويشكل جزءًا من الممر البحري الذي يصل بين بحر جاوة وبحر الأندمان كما يُعتبر ممرًا مائيًا حيويًا

[1] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح؛ مرجع سابق الذكر ص 99.

وممرًا تجاريًا مهمًا تمر عبره حركة المرور البحري من وإلى بحر جاوة والمحيط الهندي ويعتبر مسارًا رئيسيًا للسفن الحاوية والسفن النفطية والسفن البضائع الأخرى اذ يساهم مرور هذه السفن في تعزيز التجارة البحرية والاقتصاد في المنطقة.

يتميز بتضاريس تتضمن الجزر والشعاب المرجانية والمضائق الضيقة لكن توجد بعض التحديات الملاحية في المضيق بسبب الأعماق المتغيرة والتيارات البحرية القوية بحيث يتطلب عبور المضيق تنسيقًا دقيقًا ومراعاة للظروف البحرية لضمان السلامة.

يحتوي المضيق على تنوع بيئي كبير بما في ذلك الغابات المطيرة والشعاب المرجانية والمناطق الساحلية؛ ومع ذلك تواجه المنطقة تحديات بيئية بسبب النشاط البشري والتلوث؛ اذ تعمل الحكومات المحلية والمنظمات البيئية على حماية هذه البيئة الهامة والموارد الطبيعية المتعلقة بها.

وعليه يعد مضيق سوندا ممرًا مائيًا هامًا من الناحية الاقتصادية والتجارية في جنوب شرق آسيا اذ يعزز تنقل السفن عبره التجارة البحرية ويسهم في توفير وصول سريع وفعال إلى المناطق الساحلية المهمة في إندونيسيا.

خريطة رقم 05: مضيق سوندا

https://
.www.straitstimes.com/asia/se_asia/undonesia_plans_traffic_system_for_busy_sunda_strait

❖ **مضيق لومبوك:**

ممر مائي يقع في إندونيسيا ويفصل بين جزيرتي "بالي" المعروفة بشواطئها الرملية البيضاء ومياهها الزرقاء الفاتنة و "جزيرة لومبوك" التي تتميز بشواطئها الجميلة والمناظر الطبيعية الخلابة؛ يعد اوسع وأعمق من سابقته اذ يبلغ الحد الادنى لعرض هذا المضيق 11.5 ميل وعمقه أكثر من 150 ميل. وعليه يعد أكثر من المضائق امانا للناقلات العملاقة المتجهة نحو شرق اسيا احيانا تمر من خلاله

يعتبر هذا المضيق مسارًا شهيرًا للسفن السياحية والقوارب الصغيرة وهو يسمح للسياح بالانتقال بين الجزيرتين بسهولة؛ مما يوفر فرصة استكشاف الجمال الطبيعي للمنطقة والمشاركة في الأنشطة المائية مثل الغوص والغطس وركوب الأمواج.

المنطقة المحيطة بهذا المضيق معروفة بتنوع ثقافاتها وتراثها الغني اذ يعيش فيها مجموعة متنوعة من الشعوب والقبائل مما يؤدي إلى وجود تنوع ثقافي ولغوي وتقاليد مختلفة كما يعتبر بوابة لاستكشاف وفهم هذا التراث الثقافي المتنوع.

كما تحتوي المنطقة المحيطة بمضيق لومبوك على مناظر طبيعية خلابة بما في ذلك الشواطئ الجميلة والشعاب المرجانية الغنية بالحياة البحرية اذ هناك جهود مستمرة للحفاظ على هذه البيئة الطبيعية وحماية الشعاب المرجانية والكائنات البحرية المعيشة فيها.

خريطة رقم 06: مضيق لومبوك

https ://www.wikidata.org / q745025/ file.lombok.strait.png.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة:

يجتاز العالم في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي واعادة صياغة العديد من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة في العلاقات الدولية وتشير مجمل هذه الاتجاهات لحقيقة اساسية مفادها: ان العالم يتحرك تحركا حديثا نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء من اجل قيام تجمعات اقليمية جديدة او تفعيل هياكل قائمة بالفعل واعادة تحويل الاهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافومقتضيات التغيرات الحالية على الساحة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم. [1]

ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها: القوة الاقتصادية؛ الدفاع عن المصالح المشتركة؛ تحقيق الاستقرار السياسي؛ تبادل المعرفة والخبرات وكذلك التكنولوجيات المتطورة. [2]

وما ميز فترة الحرب الباردة ان التوجه الاقليمي كان الصفة المميزة للعلاقات الدولية وهو ما ساهم في ظهور العديد من التكتلات والاقاليم الفرعية بقارة اسيا: اهمها اقليم جنوب اسيا؛ اقليم شرق اسيا؛ اقليم

[1] بومرزاق محمد وعبادة محمد سمير؛ **الاتحاد الاوروبي وتجربة التكامل الاقليمي: المسار والتحديات؛** (جامعة ابو بكر بلقايد؛ تلمسان الجزائر؛ مجلة التكامل الاقتصادي؛ المجلة 10 العدد 3 سبتمبر 2022 تاريخ الإرسال 10/04/2022 تاريخ القبول 09/09/2022. تاريخ النشر 30/09/2022) ص 587.

[2] بومرزاق محمد وعبادة محمد سمير؛ الاتحاد الاوروبي وتجربة التكامل الاقليمي: المسار والتحديات؛ مرجع سابق الذكر ص 590.

جنوب شرق اسيا وهي تقسيمات وجدت بناء على طبيعة البنية الدولية والإقليمية والتفاعلات التي تشهدها هذه البنى.[1]

ان نهضة دول جنوب شرق اسيا عام 1967 مع كل من ماليزيا ؛ سنغافورة ؛ الفلبين ؛ اندونيسيا وتايلاند ادى لخلق تكتل اقتصادي قام على انقاض حلف جنوب شرق اسيا اين كانت فيه المسوغات امنية محض في عام 1954 اذا اهتم بشؤون الامنية والعسكرية بالدرجة الاولى [2]لكن سرعان ما لقى الفشل خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما ادى لقيام رابطة جنوب شرق اسيا بمبادرة داخلية على عكس الحلف الذي كان مبادرة غربية ؛ وقد كان للنهج الليبرالي في الاقتصاد دور كبير في هذا التوجه الاستراتيجي لرابطة جنوب شرق اسيا بحيث تدعم ذلك في التوجه الى المنظومة الغربية خاصة بعد التغلغل في المنظمات المالية وتحرير التجارة مع العالم الخارجي.

فقد انشات دول المنطقة رابطة الاسيان كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهه الشيوعية في المنطقة بمبادرة خمس دول اندونيسيا ماليزيا؛ سنغافورة؛ تايلاند؛ الفلبين انضمت بروناي عام 1984؛ اين كان لها دور فعال في المبادرات التجارية العالمية؛ الهدف منها تحقيق التكامل بين دوالها في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية وتنفيذ سياسات وطنية لحماية الصناعات الناشئة [3]؛ اتسعت رابطة الاسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بين اعضائها يتم خلالها الغاء كافة القيود الجمركية والغير

الجمركية على تجارتها وتتجسد الأهمية الاقتصادية لهذه الدول في الثروات الطبيعية؛ النمو الاقتصادي؛ التجارة والاستثمار.

فبعد نيلها الاستقلال كان لدول جنوب شرق اسيا باستثناء سنغافورة؛ بروناي نفس المشاكل الاقتصادية[i] وعلى غرار الغالبية العظمى للدول الأفريقية والأسيوية اين صنفت دول المنطقة كدول متخلفة فيما بعد أطلق عليها بالأقل تطورا ومن ثم الدول المتطورة هذه الوضعية تميزت بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي؛ ضعف مستويات المعيشة وضعف مؤشرات الاداء الاقتصادي؛ لهذا احتل تطور الاقتصادي الأولوية لهذه الدول.

فمنذ أكثر من ربع قرن من الزمن حققت دول جنوب شرق اسيا طفرة نوعية تمثلت بقفزها من قائمة أفقر الدول في العالم الى مصاف الدول الصناعية اين جرت عمليات التحديث والنمو وكان لها الاثر في احداث أسرع زيادة في دخل أكبر عدد من سكان من دول المنطقة.

وبالنظر لهذه التجربة التنموية الفريدة من نوعها استحقت ان تكون محط للأنظار ومحور اهتمام العديد من الدول الإقليمية والدولية على حد سواء وهو ما اسماه الباحثون **بالمعجزة الاسيوية**.

---

[1] مروة صديقي؛ **الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؛** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية: تخصص استراتيجية وعلاقات دولية؛ جامعة محمد بوضياف: المسيلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014/2015). ص 31.

[2] عومار بلحربي؛ **دور الصين في جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة؛** (قسم العلوم السياسية -جامعة جيجل الجزائر – مجلة الأبحاث القانونية والسياسية؛ العدد السادس جوان 2018؛ تاريخ إرسال المقال :2/5/2018 تاريخ قبول المقال 9/6/ 2018 ص 357.

[3] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص 15.

وتأسيس هذه الرابطة جاء بناء على مجموعة من الدوافع تتمثل في:[1]

- الاستجابة لحاجيات داخلية ذلك لمواجهة التهديدات المتمثلة في امتداد النزاعات.
- تأكيد مبدا الحياد والعمل على تحقيق السلم والاستقرار الاقليمي.
- تنامي ظاهرة التكتلات الاقليمية.
- الرابطة تشكل الية لخلق التوازن بين الدول الاعضاء الاقوياء.
- وجود العديد من النزاعات بين دول الاقليم لأسباب قومية واخرى عقائدية دينية.
- العامل الخارجي المتمثل في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم التعامل الاقليمي في هذه المنطقة.

وتتميز رابطة جنوب شرق اسيا بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[2]

- الدول الاعضاء في هذه المجموعة تعرضت للاستعمار.
- هذه الرابطة تعبر عن مجموعة من الدول الساعية الى رفع مستوى نموها الاقتصادي.
- التباين الاقتصادي بين اعضاء الرابطة.
- انتشار اللامساواة الجهوية.

بذلك يظهر لنا بشكل جلي اهمية منظمة الاسيان على المستوى الاقليمي والعالمي؛اذ نلاحظ ان هنالك تنامي لدور الأسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وانضمام الصين لها حيث توجهت الى الاسراع في تفعيل اقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الامريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الامريكيتين

[3] وتوسيع منطقة التجارة الحرة المزعم اقامتها داخل حدود الرابطة كأكبر تجمع اقتصادي في العالم باسره من زاوية عدد المستهلكين وهو الامر الذي يسهم بشكل كبير في تحقيق وافرات اقتصادية كبرى.

وتبعا للمؤشرات الاقتصادية لدول منطقة جنوب شرق اسيا يتأكد لنا حجم الانجازات المحققة فعلى الرغم مما سببتها الازمة الاقتصادية ما بين 1997 -1998 من كبح للزخم الاقتصادي لدول المنطقة وانخفاض معدلات بشكل كبير وتدهور مستويات المعيشة بشكل واضح [4]

كما اظهرت مدى هشاشة اقتصاديات أكبر دول الاسيان خاصة اندونيسيا وتايلاند لكن انعكاساتها سلبية امتدت الى كل دول المنطقة بما فيها الصين رغم ما ابدت هذه الأخيرة من مقاومة لهذا الوضع الصعب.

---

[1] مروة صديقي؛ الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 33.
[2] مروة صديقي؛ الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 34.
[3] مروة صديقي؛ الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 35.
[4] شذا جمال خطيب؛ **الازمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق أسيا**؛ (سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ابو ظبي؛ العدد 51 ؛2001) ص 9.

ولقد ادى انتشار علامات الخوف في كل المنطقة الى اضطرابات هذا بين الابنية الاقتصادية والتجارية الدولية افضى ذلك لتدني ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية نحو جنوب شرق اسيا؛ هذه الازمة التي تضررت لها جميع اقتصاديات المنطقة ولد شعور مشترك لدى هذه الدول بضرورة فرض التعامل مع القضايا الاقتصادية كمحور اساسي في سياساتها الإقليمية والخارجية كونها لا تقل اهمية الاخطار الامنية والعسكرية.

الا انه ما بين 1999-2000 بدأت عمليات الانتعاش الاقتصادي تظهر بشكل واضح وملحوظ للأداء الاقتصادي المنفرد الذي امتازت به دول جنوب شرق اسيا خاصة خلال العقود الماضية [1]

اين اصبحت المنطقة رمز للتطور الاقتصادي بأبهى تجلياته.

وهنالك من يعتقد ان بعضا من اقتصاديات هذه المنطقة كإندونيسيا ماليزيا؛ تايلاند؛ سنغافورة؛ الصين؛ تايوان وكوريا الجنوبية ستكون اساس مصادر القوة المستقبلية لقارة اسيا بالمقابل هنالك من يعتقد انه من الضروري على الدول الأوروبية ان تحاكي النموذج الاسيوي إذا ما ارادت ان تبقى مزدهرة في السنوات القادمة.

ولعل أبرز الاساسيات التي افضت لبروز الديناميكية الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق اسيا هي المعدلات العالية للادخار؛ الحث على التعليم؛ الإدارة الجيدة؛ للاقتصاد الكلي؛ القدرة على استيعاب التقنية؛ الانفتاح النسبي على الاسواق المالية؛ زيادة التجارة بين دول المنطقة ناهيك عن الاستثمارات. [2]

وعلى الرغم من اختلاف دول جنوب شرق اسيا من حيث المساحة وعدد السكان وحتى الناتج المحلي وكذا التحديات التي تواجهها؛ لكن ما تشترك فيه هو امكانية النمو الاقتصادي المتنامي [3] الذي تتمتع به اين حققت دول المنطقة معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حفزه التوسع السريع في الصادرات

والاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعد رابطة الاسيان من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم كما تعد أكبر منتج للمواد الخام لتقوم بإنتاج 90% من زيت النخيل في العالم و70% من المطاط الطبيعي وربع الانتاج العالمي من الارز وتنتج 6.4 من الغاز الطبيعي في العالم و7.4 من الفحم.

وحسب تقرير البنك الدولي في جنوب اسيا من المتوقع ان يبلغ معدل نمو 5.8 % في المتوسط لعام 2022 وهو تعديل بالنقصان بمقدار نقطه مئوية واحدة عن التوقعات الصادرة في يونيو وتأتي هذه النسبة

بعد نمو بلغ 7.8% عام 2021 عندما كانت معظم البلدان في مرحلة الانتعاش من الركود الناجم مع ان جائحة كورونا كما انها كما انها ليست بسرعة الكافية لتحقيق اهدافها الائتمانية.

هذا واستفادت المنطقة من انخفاض اجور اليد العاملة المؤهلة بالإضافة الى ثروات الطبيعية الهائلة التي تتوافر عليها بنسبه 78.7% من الانتاج العالمي للمطاط و14.3% من انتاج الارز وست

[1] شذا جمال خطيب؛ الازمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق أسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 14.
[2] يونس مؤيد؛ **ادوار القوى الأسيوية في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية**؛ عمان؛ الأكاديميون للنشر والتوزيع 2015 ص 155.
[3] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا مرجع سابق الذكر ص 102.

فاصل سبعه من الثروات السمكية الى جانب الغاز الطبيعي وهو ما سمح برفع اقتصاديات دولها الى صفوف الدولة المصنعة حديثا حيث تحتل سنغافورة المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم التداول أضف لذلك انفتاحها على العالم الخارجي.

ويتوقع اخر اصدار من تقرير احداث مستجدات التنمية في جنوب اسيا بعنوان: "نحو نمو أسرع وأنظف «ان تباطؤ النمو الى 5.6% عامي 2024-2025 مع تراجع الانتعاش بعد الجائحة والاثر السلبي على النشاط الاقتصادي الناجم عن تجديد السياسات النقدية وضبط اوضاع المالية العامة وانخفاض الطلب العالمي.

وتخضع افاق النمو لمخاطر التطورات السلبية لا سيما هشاشة الاوضاع المالية العامة وبلغ متوسط الدين الحكومي في دول جنوب شرق اسيا الى 86% من اجمالي الناتج المحلي في 2022 ما زاد من مخاطر التخلف عن ماء السداد ورفع تكاليف الاقتراض وتحويل الائتمان بعيدا عن القطاع الخاص كما يمكن ان تتأثر المنطقة بمزيد من التابع في النمو الاقتصادي الصيني وكذا الكوارث الطبيعية التي اصبحت أكثر توترا وشدة بسبب تغير المناخ.

وفي هذا السياق قالت " مانويك فيرو " نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة شرق اسيا والمحيط الهادئ: " لقد واجهت معظم الاقتصاديات الرئيسية في شرق اسيا والمحيط الهادئ مصاعب بسبب الجائحة لكن يجب عليها الان اجتياز بيئة عالمية مختلفة ومن اجل استعادة زخم النمو فان امامنا الكثير من العمل الذي يجب علينا انجازه لتعزيز روح الابتكار ورفع مستوى الإنتاجية ووضع الاسس اللازمة لتحقيق تعاف أكثر مراعاة للبيئة ".[1]

ومن جانبه قال " اديتيا ماتو " رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة شرق اسيا والمحيط الهادئ بالبنك الدولي: " يلقي انحصار موجة العولمة وتزايد اعداد المسنين وتغير المناخ بظلاله على افاق النمو في

منطقة ازدهرت عن طريق التجارة وتشهد تزايد سريع غير ان تعزيز التجارة ومعالجة ديناميكيات السكان وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ يمكن ان يدعم معدلات النمو ".[2]

ضف لذلك ان رابطة الاسيان لم تبقى تكتلا اقتصاديا معلقا على الدول الاعضاء بل وثقت علاقاتها مع الدول الاخرى واعتمدت على سياسة موجهة للخارج من اجل جذب رؤوس الاموال الأجنبية وجعل

الاسيان كقاعدة انتاجية تنافسية موجهة الى خدمة السوق العالمية [3]خاصة بعد اتفاق اعضائها على اقامة قاعدة اساسية لسوق موحد عام 2020 بالتالي اقامة أكبر تكتل اسيوي قادر على مواجهة التكتلات

الاقتصادية الكبرى [4]على راسها الاتحاد الاوروبي – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النافتا " وذلك تحت إطار ما يسمى بالإقليمية المنفتحة

المطلب الثالث: الاهمية الاستراتيجية للمنطقة

[1] **مجموعة البنك الدولي؛ تسارع وتيرة النمو الإقليمي في شرق أسيا والمحيط الهادي مع انتعاش الصين؛** (بيان صحفي في 30/03 2023 EAP /2023/056

[2] مجموعة البنك الدولي؛ تسارع وتيرة النمو الإقليمي في شرق أسيا والمحيط الهادي مع انتعاش الصين؛ مرجع سابق الذكر.

[3] يونس مؤيد؛ ادوار القوى الأسيوية في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية؛ مرجع سابق الذكر ص 157.

[4] امينة حلال؛ جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية؛ مرجع سابق الذكر ص 16.

تتميز منطقة جنوب شرق اسيا بانها منطقة ديناميكية وحيوية فهي تعد محور استراتيجي مهم يربط بين المحيط الهندي والهادئ [1]وتمتد على مساحة كبيرة تقدر بحوالي 1.7 مليون ميل مربع بتعداد سكاني يبلغ 638 مليون نسمة ويتوقع ان يتجاوز 700 مليون بحلول 2030؛ تقع عند تقاطع استراليا وجنوب اسيا الغربي وشمالها الشرقي حيث تمتد من خليج البنغال في الغرب الى المحيط الهادئ في الشرق ومن جبال الهيمالايا في الشمال الى استراليا في الجنوب.

كما نلاحظ تنوع دول جنوب شرق اسيا في السياسة والعرق والثقافة والدين والاقتصاد يعود هذا التنوع بالأساس الى تاريخ المنطقة مع المهاجرين والاستعمار اذ تشكلت من اربعة موجات من المهاجرين:[2] الهنود – الصينيون – الغربيين والمسلمون كما عانت المنطقة من الاستعمار الاوروبي طويل الامد من القرن الخامس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر: الهولندية؛ الفرنسية؛ البرتغالية والبريطانية.

وبما ان معظم دول الاتحاد الاسيان ذات طبيعة ساحلية وتفتقر لقواعد ارضية للتنقل [3]

فاغلب التجارة البينية الإقليمية تعتمد على هذه الطرق المائية زد على ذلك فكل سفن الشحن تقريبا يستوجب عليها المرور عبر أحد المضائق ثلاث او ما يسمى **بنقاط الاختناق** [4]

المتواجدة بالمنطقة: مضيق ملقا؛ مضيق السوندا؛ مضيق لومبوك ومضيق ماسكار؛ كما ان الدول الإقليمية الثلاث: ماليزيا؛ اندونيسيا؛ وسنغافورة التي تقع بمحاذاة هذه النقاط لها امكانية التحكم في نسبة معتبرة من مجموع التجارة البحرية العالمية.

من المنظور العسكري تشكل هذه الطرق البحرية أهمية كبيرة ترتكز في الحفاظ على حرية الملاحة لسفنها العسكرية لهذه الطرق المائية اضافه لقدرتها على مجابهة التهديدات العسكرية التي تحد من هذه الاخيرة.

فعل الرغم من تنوعها الا انها تشترك في موقع استراتيجي هام حيث لها حدود كبيرة برية وبحرية تقدر بألاف الكيلومترات مع القوى الإقليمية الكبرى ما يفتح امامهم افاق تجارية واستراتيجية وطاقوية مهمة؛ كما تطل على أكثر الممرات البحرية ازدحاما في العالم " مضيق ملقا" الذي تمر عبر حوالي ما

يقارب 50% من اجمالي حركة المرور العالمية بما في ذلك 40% من صادرات ووالدات النفط بالإضافة لاثنين من أكثر الموانئ والمطارات ازدحاما " سنغافورة وماليزيا " ومطاري شانغي في سنغافورة وسوفار نابومي في تايلاندا.

وبالحديث عن المشكلة المركزية الخاصة بالصين في منطقة جنوب شرق اسيا هي السيطرة على بحر الصين الجنوبي التي تتواجد به الجزر المهمة استراتيجيا اذ يعبر منها 70% من الاحتياجات اليابانية والكورية من النفط [5]

فضلا على ان الصين تقدر الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة بانها تفوق 30% من الاحتياطات النفطية للكويت.

---

[1] وصال هندي كاظم؛ الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة جنوب شرق اسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 11.

[2] اسماء باهي ورضا شوادره؛ **التوجه الاستراتيجي الامريكي نحو جنوب شرق أسيا ومساعي احتواء الصين؛** (مخبر دراسات وأبحث حول المجازر الاستعمارية؛ جامعة الجزائر 2 سطيف؛ المجلة الدولية القانونية والسياسية 2009/2020) تاريخ الاستلام 1/4/2020 تاريخ قبول النشر: 9/5/2022. تاريخ النشر 30/5/2022 ص 467.

[3] امرجع سابق الذكر ص 16.

[4] امرجع سابق الذكر ص 17.

[5] اسماء باهي ورضا شوادرة؛ التوجه الاستراتيجي الامريكي نحو جنوب شرق أسيا ومساعي احتواء الصين؛ مرجع سابق الذكر ص 469.

ومن هذا المنطلق يجب علينا تسليط الضوء على اهمية بحر الصين الجنوبي بصفة خاصة من اجل إدراك الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في اجندة الدول وممارساتها.

الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي:

يقع في جنوب الصين يربط بين المحيط الهادئ شرقا والمحيط الهندي غربا عن طريق المضائق والممرات البحرية؛ هذا البحر شبه مغلق تطل عليه سبعة دول:

الصين شمالا بروناي جنوبا ماليزيا واندونيسيا بينما تطل عليه الفلبين شرقا والفيتنام غربا اذ يمتد من سنغافورة ومضيق ملقا الى مضيق تايوان؛ يغطي مساحة تصل الى 448.3 مليون كلم مربع ويصل عمقه الى أكثر من 245.5 في حده الاعلى في خندق مانيلا؛ كما يعد الرابط الجغرافي الحيوي بين منطقتين: جنوب شرق اسيا وشمال شرق اسيا ويشكل خط اتصال بحري استراتيجي بين هاتين منطقتين الهامتين؛ يمتاز بالتنوع البيولوجي البحري وهو ما اضفى عليه بعد حيوي استراتيجي فضلا على انه مركز الثقل الاقتصادي في جنوب شرق اسيا على وجه التحديد

ويمثل هذا المسطح المائي الضخم شريان بحريا وحيويا للتجارة العالمية وأكبر معبر لها اذ يعد اهم منطقة مائية بالنسبة للاقتصاد العالمي نظرا لكونه بوابة عبور لما يربو عن نصف السفن التجارية في العالم وتقدر قيمة البضائع التي تنقلها تلك السفن بأكثر من خمس تريليونات دولار سنويا وهي قيمه تعادل ما يزيد عن اجماليين ناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق اسيا مجتمعة.[1]

يعد أحد اهم بؤر الصراع الساخنة في منطقة جنوب شرق اسيا ذلك لكونها منطقة صراع حول بسط النفود والسيطرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية [2]فالصين في إطار سعيها نحو الحفاظ على التنمية الاقتصادية مع التنامي العسكري ستسعى لبسط السيطرة على بحر الصين الجنوبي لما يحويه من مقدرات ونقطة هامة في طريق الملاحة العالمية الامر الذي يؤدي لتوتر العلاقات مع دول الجوار خاصة

الفيتنام – الفلبين -ماليزيا وبروناي بينما تهتم امريكا بالحفاظ على تفوقها السيادي المهيمن على الاقليم خاصة في ظل التهديد الصيني.

فمن المعلوم ان تمت خلافات حادة بين الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة مختلف الأنشطة البحرية والعسكرية؛ الاقتصادية

والتجارية وحتى السياحية [3] حيث تقدم الصين باعتبارها الدولة التي تدعي السيادة على 80% من مساحة هذا البحر العديد من الحجج والقرائن التي تبرر بها موقفها خاصة السيطرة على جزر سبراتلي وباراسيل لما يحويه من موارد طاقوية هائلة هذا يعني بالضرورة ان مطالب الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ستجعل الحرب حتمية دون مراعاة القيود التي حددتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار.

---

[1] **بحر الصين الجنوبي: البيئة الاخطر للمواجهة و بؤرة الصراع القادم**؛ 10 يونيو 2022 على الساعة 3:12 www.ar .shafaqna.com

[2] شريفة كلاع؛ **مركزية الصين في مجالها الحيوي الاول: جنوب شرق أسيا والبحث عن شوطين النفوذ**؛ (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية؛ المجلد 10 العدد 02؛ 2021 ص 466.

[3] وسام علي كيطان؛ **الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وأثره في الملاحة البحرية**؛ (مجلة كلية التربية الاساسية؛ المجلد 28 العدد 11؛ الجامعة المستنصرية بغداد؛ كلية التربية الاساسية 2021) ص 347.

خريطة رقم 07: الحدود التي تطالب بها الصين في بحر الصين الجنوبي

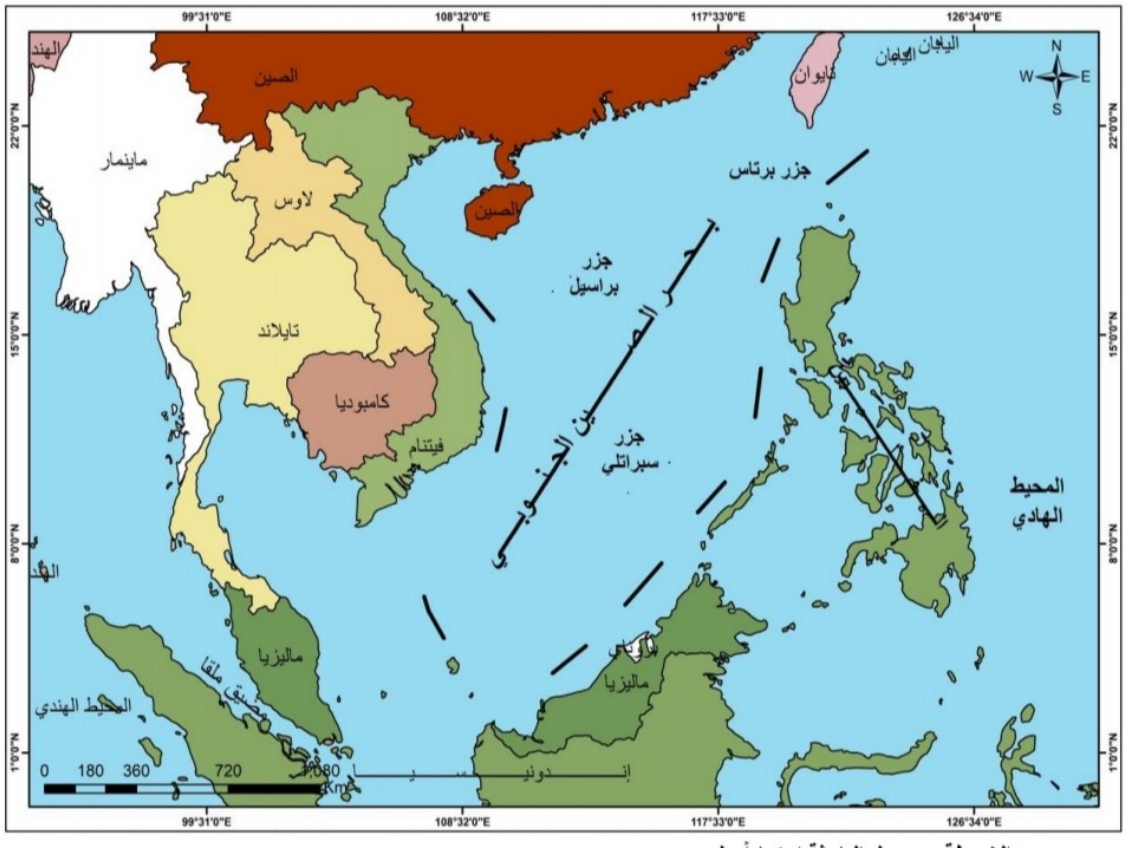

Klaus heinrich radito ,understanding china's behaviour in the south china sea adefensive realist perspective. 1st ed , publisher palgrave macmullam 2019 p 49

بحيث تدور النزاعات في بحر الصين الجنوبي بعد مطالبات المتنافسين على سيادة الجزر القريبة منها ومن مياهها الإقليمية خاصة جزر برسيل وسبراتلي حيث تتنافس الصين والفيتنام على جزر البراسيل وتوقع حوالي نصف الجزر على بعد 370 كلم او 200 ميل بحري من الفيتنام بينما تقع جميعها على بعد 370 كلم من جزيرة هاينان الصينية بينما تطالب الفيتنام والفلبين واندونيسيا وتايوان وماليزيا بأجزاء مختلفة من جزر سبراتلي وتطالب الصين بأجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي بناء على خريطة صادرة عام 1947 وقد برزت القضية للوجود عندما طالبت الصين بجزء كبير من هذا البحر كجزء من اراضيها وسيادتها من خلال تقديم خريطة " Ninedash " التي تعني الخطوط التسعة التي تظهر على شكل U يضم غالبية بحر الصين الجنوبي وهو بذلك يتضمن جميع جزر سبراتلي وباراسيل وقد تم انشاء هذه الخريطة من قبل الصين في ظل حكومة الكومينتانغ 1947 وما زالت تستخدم كخريطة للتسمية من قبل الصين.[1]

[1] نور حسين فيض الرشدي ؛ **الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي** – (اطروحة مقدمة لمجلس كلية التربية في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في الجغرافيا التطبيقية ؛ كلية العلوم الانسانية 2022 ص 248.

خريطة رقم 08: المناطق التي تطالب بها الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي

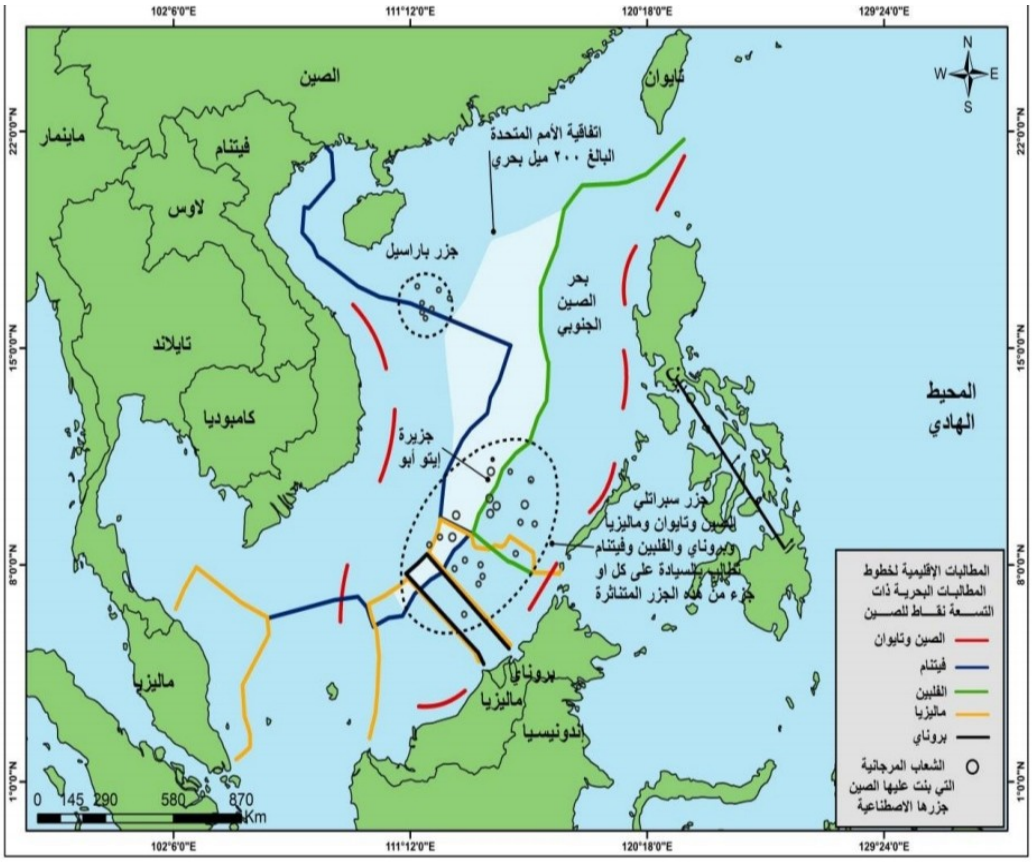

Klaus heinrich radito ,understanding china's behaviour in the south china sea adefensive realist perspective. 1st ed , publisher palgrave macmullam 2019 p50.

له اهمية استراتيجية واقتصادية فائقة نتيجة وقوعه جغرافيا في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية الاكثر كثافة في العالم حيث تمر عبره نصف التجارة الدولية التي من المحتمل ان تزداد بشكل مكثف مستقبلا كما يتمتع بإمكانيات سكانية واقتصادية ونفطية وغازية في اعماقه[1] كما يعتبر اقصر الطرق التي تصل بين المحيطين كما يمتاز بوجود اكثر خطوط الملاحة ازدحاما بحركة السفن في العالم[2]؛ هذه الأهمية دفعت القوى الكبرى للاهتمام به وحمايته من اي قوى اقليمية او دولية لما لذلك من تخوف بسبب تعطيل حركة الملاحة فيه وما له من اثار وتداعيات على واقتصادياتها.

كما يحوي على مخزونات كبيرة من النفط والغاز والممرات الملاحية يمر من خلاله نحو ثلث التجارة العالمية[3]؛ يعد البحر الاكثر خطورة نظرا لما يشهده من مواجهة ونزاع بين الولايات المتحدة

[1] وسام علي كيطان؛ الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وأثره في الملاحة البحرية؛ مرجع سابق الذكر ص 350.
[2] رحايلي سعاد؛ **الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**؛ (مذكرة للحصول على شهادة الماستر؛ جامعة 8 ماي 1945 قالمة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ 2018/ 2019 ص 122.
[3] نور حسين فيض الرشدي؛ الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي؛ مرجع سابق الذكر ص 250.

الأمريكية والصين بحكم اصرارها على اعتباره ممر ملاحيا دوليا ومفتوحا مثلها مثل كوريا الجنوبية ؛ اليابان ؛ الفلبين والفيتنام بينما تتمسك الصين باعتبارها جزء من اراضيها وسياداتها يجب ان تسترده.[1]

كما تكمن الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي من اعتباره أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين اذ تمر عبره ما يقارب 3 تريليونات من التجارة الدولية كل عام فضلا عن احتوائه على احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بين 23 و30 مليار طن من النفط و16 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي [2]

يتكون من اكثر من 200 جزيرة صغيرة وشعاب مرجانية ومياه ضحلة وجزر مرجانية وضفاف رملية مجمعة في ثلاث ارخبيلات : براسيل – سبراتلي وبراتاس[3].

ويمر اكثر من 50% من التجارة العالمية عبر مضيق ملقا والسوندا و لومبوك فوق الجزء الرابع من مياه بحر الصين الجنوبي التي تبلغ قيمته حوالي 5 تريليون دولار والاهم من ذلك انها تغطي اكثر طرق الطاقة أهمية لدول شرق اسيا للنقل النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي [4] ؛ كما يتمتع بأهمية جيوسياسية جيوستراتيجية للطاقة والامن الاقتصادي للصين ودول شرق اسيا وكذا الامر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تتحرك تجاره 1.2 ترليون دولار عبر المياه بالإضافة لذلك قد اثبتت احتياطاتها الوفيرة من النفط والغاز وبالتالي فان سيادة الجزر المتنازع عليها تنطوي على حقوق قانونية لاستغلال مواردها من منظور استراتيجي.

وعليه يعتبر بحر الصين الجنوبي منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة بسبب الموارد الطبيعية والممرات الملاحية المتنازع عليها؛ ويمكن تلخيص ذلك في عدة اسباب أبرزها:

- ✓ <u>الموارد الطبيعية:</u> يحتوي بحر الصين الجنوبي على موارد طبيعية غنية اهمها النفط والغاز الطبيعي والموارد البحرية الأخرى؛ تلك الموارد تعتبر مهمة لاقتصادات الدول المحيطة وتلعب دورًا هامًا في توفير الطاقة والثروة الاقتصادية.

- ✓ <u>الممرات الملاحية:</u> يعبر بحر الصين الجنوبي ممرات ملاحية حيوية للتجارة البحرية العالمية؛ بحيث يمر العديد من خطوط الشحن والسفن التجارية من خلال هذه المنطقة وتحافظ على اتصال الدول الساحلية بالأسواق العالمية وتسهم في التجارة والتنمية الاقتصادية.
- ✓ <u>الجغرافيا الهامة والاستراتيجية:</u> تمتلك بعض الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي قيمة استراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي اذ تعتبر تلك الجزر والمناطق المستصلحة مواقع عسكرية محتملة ونقاط قوة في حالة النزاعات الإقليمية والأمنية.
- ✓ <u>النزاعات الإقليمية:</u> تشهد منطقة بحر الصين الجنوبي نزاعات وتوترات بين الدول المحيطة بشأن السيادة على الجزر والمرجانيات والموارد الطبيعية؛ تلك النزاعات تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة وتجعل بحر الصين الجنوبي قضية دولية تتطلب التعاون والحوار لحلها.

---

[1] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 92

[2] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 129.

[3] نور حسين فيض الرشدي؛ الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي –مرجع سابق الذكر ص 254.

[4] نورة التركيز؛ **امن دولي: بحر الصين الجنوبي بؤرة التوتر الدولي**؛ المركز الاوروبي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات؛ وحدة التقارير و الدراسات؛ 11 ابريل 2023.

خريطة رقم (2 ـ 3) أهم الجزر في بحر الصين الجنوبي

النزاع على بحر الصين الجنوبي

قضت محكمة تحكيم يوم الثلاثاء بأنه لا يوجد حق تاريخي للصين للسيادة على مياه بحر الصين الجنوبي وانها انتهكت الحقوق السيادية للفلبين بافعالها هناك وهو ما أثار غضب بكين.

المصدر: رويترز

المرجع: عبد العباس فضيح دعبوش و نور حسين الرشدي ,**بحر الصين الجنوبي** في **الاستراتيجية الصينية,** مصر المجلة العربية للدراسات الجغرافية ,المؤسسة العربية للتربية و العلوم و الآداب , مجلد 05 العدد 14 ص 178.

كما له العديد من التداعيات والآثار الرئيسية المؤثرة على كافة الاصعدة والميادين يمكن اجمالاها في النقاط التالية:

1. توترات أمنية: يؤدي النزاع إلى تصاعد التوترات الأمنية بين الدول المتنازعة؛ بحيث تشهد المنطقة تحركات عسكرية وزيادة التواجد العسكري مما يزيد من احتمال وقوع اشتباكات عسكرية غير مرغوب فيها؛ هذا يشكل تهديدًا على السلام والاستقرار في المنطقة.
2. تعطيل الممرات الملاحية: تتسبب التوترات في تعطيل بعض الممرات الملاحية الحيوية في بحر الصين الجنوبي مما يؤثر على حرية الملاحة البحرية ويعرقل حركة التجارة العالمية؛ ذلك يتسبب في تكلفة اقتصادية عالية وقد يؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد.
3. الصراع على الموارد: تحتوي منطقة بحر الصين الجنوبي على موارد طبيعية ثمينة أبرزها النفط والغاز والموارد البحرية تسعى الدول المتنازعة للاستحواذ على هذه الموارد مما يؤدي إلى تصاعد الصراع على حقوق الاستغلال وتوزيع الثروات.
4. التأثير على العلاقات الدولية: ينعكس النزاع في بحر الصين الجنوبي على العلاقات والتفاعلات الدولية بين الدول المعنية والقوى الإقليمية والعالمية الأخرى؛ يتم تشديد العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية بين الطرفين المتنازعين والدول الأخرى التي تسعى للتدخل أو الوساطة.
5. التأثير على استقرار المنطقة: يعمل النزاع في بحر الصين الجنوبي على تقويض استقرار المنطقة بشكل عام بحيث يؤدي التوتر الدائم إلى تعقيد التعاون الإقليمي والتنمية المشتركة وقد يزيد من احتمالية نشوب نزاعات أخرى في المستقبل.

وعليه من المهم أن يسعى الأطراف المتنازعة إلى حل النزاع بطرق سلمية ووفقًا للقانون الدولي وتعزيز التعاون والحوار لتحقيق السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي كونه أحد اهم النزاعات الإقليمية المعقدة والمستمرة بين دول الجوار.

المبحث الثاني: الاهتمام الصيني بالمنطقة: الخلفيات والابعاد

تدل المراجعة التاريخية للتفاعلات في منطقة جنوب شرق اسيا على سمة الاضطراب فيها سواء من خلال التنافس الاستعمار الغربي او خلال الحرب الباردة وقد عرفت هذه المنطقة بشكل خاص ومنطقة المحيط الهادئ بشكل عام ثلاثة تحولات ادت الى تغيير في بنية موازين قوى لهذا النظام الاقليمي الحالي وهي:[1]

- انهيار الاتحاد السوفياتي.
- التغير السريع في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة.
- الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ونظرا لكون الصين تسعى لتحقيق نفوذها في مجالها الحيوي الاول المتمثل في منطقة جنوب شرق اسيا لما لها من اهمية في تامين امنها وتوطين نفوذها فيه؛ الامر الذي جعل جيوسياسية هذه المنطقة تحظى بأهمية بالغة في المنظور الصيني خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة وهذا ما تجسد بشكل اكبر في بداية القرن 21 من ثم مجيئ الرئيس الصيني الحالي « شي جين بينغ " وتسلمه مقاليد الحكم في مارس 2013 واطلاقه المبادرة الاقتصادية العملاقة " الحزام و الطريق ".

فقد احتفظت الصين بأدوار الفاعل المستقل والدولة المناهضة للهيمنة الامريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة على الرغم من التغيير في بعض اولوياتها [2]

الا انها تمسكت بالاستقلال الجيوسياسي في الصين خاصة في ظل التغير في ميزان القوى ما جعلها ترغب في تأسيس علاقات جيدة مع جيرانها ويعتبر قادتها ان المصالح الصين الحيوية تستلزم دورا اقليميا نشطا وتعاونا اقتصاديا مع الدول الأسيوية الاخرى إضافة للحفاظ على العلاقات الجيدة مع جيران الصين؛ هي سياسة المعلنة للصين. [3]

ونظرا لأهمية هذه المنطقة قد جعلت الصين تقدم مبادراتها الاقتصادية كمبادرة جديدة للنمو الاقتصادي اين اطلقها الرئيس الصيني " شي جيت بينغ " خلال زيارته الى كازاخستان في سبتمبر 2013 وهي مبادرة طموحة تهدف لتعزيز النمو الاقتصادي الاقليمي بأفكار جديدة تحوي على مقترحات لدول اسيا الوسطى ؛اما النصف الثاني من المبادرة وهو ما يهم لارتباطها بمركزية الصين في مجالها الحيوي الا وهو طريق الحرير البحرية التي اطلقه الرئيس اثناء زيارته الى الدول المجاورة للصين في جنوب شرق اسيا في اكتوبر 2013 اذ يغطي المشروع منطقة مختلفة تماما عن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ويهدف لتوفير تعاون اكثر عمقا مع دوله في المياه البحرية مما يسمح للصين بإدارة وتطوير واستغلال الاراضي والمساحات البحرية في منطقة جنوب شرق اسيا.

وتدرك الصين انه من اجل ان تتمكن من اقامة منطقة نفود لها في جنوب شرق اسيا يجب عليها اولا تقويض التفوق العسكري الامريكي في المنطقة[4]

---

[1] وليد سليم عبد الحي؛ **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**؛ (ابو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة؛ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ الطبعة الثانية 2014) ص 178.

[2] شريفة كلاع؛ مركزية الصين في مجالها الحيوي الاول – جنوب شرق أسيا والبحث عن توطين النفوذ؛ مرجع سابق الذكر ص 450.

[3] مرجع سابق الذكر ص 454.

[4] وليد سليم عبد الحي؛ المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010؛ مرجع سابق الذكر ص 182.

وتعزيز مكانتها باعتبارها للأمن والرخاء والرفاه والاقتصادية ولتحقيق ذلك الهدف تعمل على توظيف تحالف مع كوريا الشمالية نظرا لان هذه الأخيرة تمثل درعا تعزلها عن وجود العسكري الامريكي في شرق وجنوب شرق اسيا فضلا عن مد نفوذها خارج المنطقة لتعزيز نفوذها على المستوى الدولي وانتظارا لتبلور اي فرص استراتيجية تمكنها من التخلص من الحصار الامريكي لها في المنطقة.

كما تجدر الاشارة الى ان هنالك عدة عوامل تتدخل الان بقوة في تحديد سياساتها أبرزها:

- ✓ الانتعاش الاقتصادي المشروط بالاستقرار الاقليمي.
- ✓ التزاوج والتكامل بين الامتداد الجغرافي والبعد المصلحي الاقتصادي يكسب الاثنين معا فوائد ومنافع جمو ويفرض عليها الاندماج في نمط التوجه العام السائد في المنطقة القائمة على الارتباط بالفعاليات الاقتصادية ومنظومات التبادلات في اسيا والعالم الخارجي.

وبالحديث عن دوافع واسباب الاهتمام الصيني بمنطقة جنوب شرق أسيا هنالك العديد منها اهمها:

- **الأمن الاستراتيجي:** تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا موقعًا استراتيجيًا مهمًا وتتوافر على ممرات بحرية حيوية للتجارة البحرية؛ تهدف الصين إلى حماية مصالحها الأمنية والبحرية في المنطقة وضمان حرية الملاحة والتجارة.

حيت تمتلك الصين علاقة معقدة ومتنوعة من حيث الأمن الاستراتيجي مع منطقة جنوب شرق آسيا تتمثل في:

- المطالبات الإقليمية والمنازعات الحدودية: حيث تواجه الصين ودول جنوب شرق آسيا بعض المطالبات الإقليمية والمنازعات الحدودية مثل النزاعات حول بحر الصين الجنوبي وجزر سبراتلي وباراسيل؛ وتعتبر هذه المنازعات مصدرًا للتوترات الأمنية وتؤثر على العلاقات بين الصين ودول المنطقة.
- السباق التسلح البحري: يشهد المحيط الهادئ في جنوب شرق آسيا تصاعدًا في السباق التسلح البحري بين الصين والدول الأخرى في المنطقة اذ تهدف الصين إلى تعزيز قدراتها البحرية وتوسيع نفوذها البحري وهو أمر يثير قلقًا لدى الدول الأخرى في المنطقة ومن شأنه أن يزيد من التوترات الأمنية.
- التعاون الأمني والدبلوماسي: تسعى الصين إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول جنوب شرق آسيا من خلال آليات مثل منتدى التعاون الأمني في آسيا (ARF) ومبادرة ميكونغ-غانجا (MGC) كما تتضمن هذه الجهود التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري وتبادل المعلومات الأمنية.
- القضايا الإقليمية والدولية: تتشارك الصين ودول جنوب شرق آسيا العديد من القضايا الإقليمية والدولية المشتركة مثل التحديات البيئية والتغير المناخي والتهديدات الإرهابية

بحيث يسعى الصين والدول المعنية إلى التعاون في مواجهة هذه التحديات من خلال التنسيق وتبادل الخبرات.

- العلاقات الثنائية: تختلف العلاقات الثنائية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا من دولة إلى أخرى وتتراوح هذه العلاقات بين التعاون الوثيق والشراكة الاقتصادية والسياسية إلى التوترات والمنازعات فقد تتأثر العلاقات الثنائية بالتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية المشتركة.

وعليه تهدف الصين إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق آسيا من خلال الحفاظ على العلاقات الثنائية القوية والتعاون الاقتصادي والأمني ومع ذلك، فإن هناك تحديات وتوترات تستمر في التأثير على العلاقات بينهما اذ تتطلب جهودًا مستمرة للتعاون والحوار لتحقيق الاستقرار والأمن المشترك في المنطقة.

- **الاقتصاد والتجارة:** تعد منطقة جنوب شرق آسيا من أسرع المناطق نموًا اقتصاديًا في العالم حيث تهدف الصين إلى تعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة واستغلال فرص النمو الاقتصادي المتاحة.

حيث تتميز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومنطقة جنوب شرق آسيا بالعديد من الجوانب المهمة أبرزها:

- التجارة الثنائية: تشهد الصين ودول جنوب شرق آسيا حجمًا كبيرًا من التجارة الثنائية اذ تُعد الصين أكبر شريك تجاري للعديد من الدول في المنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وإندونيسيا وتايلاند؛ وتتمثل السلع المتداولة في المواد الخام والمنتجات الصناعية والإلكترونيات والملابس والمنتجات الزراعية.
- الاستثمار المتبادل: تستثمر الصين بشكل متزايد في جنوب شرق آسيا وتعزز التعاون الاستثماري بحيث تتراوح مجالات الاستثمار من البنية التحتية والطاقة والتصنيع إلى القطاعات الخدمية مثل الاتصالات والتكنولوجيا المالية؛ كما تستفيد الدول في المنطقة من الاستثمارات الصينية في تعزيز قطاعاتها الاقتصادية وتشجيع النمو.
- مبادرة الحزام والطريق: تعتبر مبادرة الحزام والطريق مبادرة هامة للتعاون الاقتصادي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا؛ تهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والبنية التحتية بين الصين والدول في المنطقة عبر شبكة شوارع وسكك حديدية وموانئ بحرية وتوفر المبادرة فرصًا لتعزيز التجارة وتبادل الاستثمارات بين الصين وجنوب شرق آسيا.
- التكامل الاقتصادي الإقليمي: تشارك الصين ودول جنوب شرق آسيا في مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي مثل اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة للشرق "RCEP" يهدف إلى تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول المشاركة وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة مما يعزز العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.
- القطاع السياحي: تلعب السياحة دورًا مهمًا في العلاقة الاقتصادية بين الصين وجنوب شرق آسيا اذ يتوجه الصينيين بأعداد كبيرة إلى الدول في المنطقة للاستمتاع بالمناظر الطبيعية والثقافة المحلية وبالمثل يزور السياح من جنوب شرق آسيا الصين للاستمتاع بالمعالم السياحية والتسوق والثقافة.

وعليه تتميز العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الصين وجنوب شرق آسيا بالتوسع والتعاون المستمر كما تعمل الدول في المنطقة على تعزيز الروابط الاقتصادية وتعزيز التجارة الحرة والاستثمار والتكامل الاقتصادي وتعزز هذه العلاقة الاقتصادية الثنائية النمو الاقتصادي وتعزز التنمية المستدامة في المنطقة بأكملها.

- **الموارد الطبيعية:** تحتوي منطقة جنوب شرق آسيا على موارد طبيعية غنية مثل النفط والغاز والمعادن الثمينة اذ تسعى الصين للحصول على وصول مستدام إلى هذه الموارد لتلبية احتياجاتها الاقتصادية.

بحيث تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بتوافر مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية المهمة وقد أظهرت الصين اهتمامًا كبيرًا بها اهمها:

- النفط والغاز الطبيعي: تحتل الموارد النفطية والغاز الطبيعي مكانة هامة في المنطقة اذ تعتبر إندونيسيا وماليزيا وبروناي وتايلاند منتجين رئيسيين للنفط والغاز في المنطقة وتستورد الصين كميات كبيرة من النفط والغاز من هذه الدول، حيث تعتبر إندونيسيا وماليزيا وتايلاند من بين أهم مصادر النفط للصين.
- الفحم: تحتوي دول المنطقة مثل إندونيسيا وفيتنام والفلبين وتايلاند على احتياطيات كبيرة من الفحم وتستورد الصين كميات كبيرة منها لتلبية احتياجاتها الضخمة في قطاع الطاقة والصناعة.
- المعادن: تحتوي جنوب شرق آسيا على موارد غنية من المعادن المختلفة على سبيل المثال تعتبر إندونيسيا وماليزيا والفلبين منتجين رئيسيين للقصدير وتعتبر إندونيسيا وفيتنام وتايلاند منتجين رئيسيين للزنك وتستورد الصين كميات كبيرة من هذه المعادن لاستخدامها في صناعاتها المختلفة.
- الموارد المائية: تشتهر جنوب شرق آسيا بوفرة الموارد المائية مثل الأنهار والبحيرات اذ تستفيد الصين من هذه الموارد المائية من خلال التعاون في مجالات مثل الزراعة وإنتاج الطاقة المتجددة؛ حيث تستخدم مياه الأنهار لتوليد الكهرباء من خلال سدود المياه.
- الغابات والزراعة: تحتوي المنطقة على مساحات واسعة من الغابات والأراضي الزراعية بحيث تهتم الصين بالتعاون في مجالات الزراعة والأمن الغذائي كما تستورد المنتجات الزراعية كالأرز والمطاط والزيوت النباتية من دول مثل تايلاند وإندونيسيا وفيتنام.

- **النفوذ الإقليمي والجيوسياسي:** تهدف الصين إلى تعزيز تأثيرها ونفوذها في المنطقة وتعزيز دورها كقوة إقليمية رائدة اين تستخدم العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي لتعزيز علاقاتها مع الدول في جنوب شرق آسيا.

حيث تمتلك الصين نفوذًا إقليميًا وجيوسياسيا قويًا في منطقة جنوب شرق آسيا متمثل في:

- القوة الاقتصادية: تعد الصين أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمنحها نفوذًا اقتصاديًا كبيرًا في جنوب شرق آسيا كما تعتبر الصين شريكًا تجاريًا رئيسيًا للدول في المنطقة وتستثمر بشكل كبير في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية في هذه الدول.
- العلاقات الثنائية: قامت الصين بتطوير علاقات وثيقة مع العديد من دول جنوب شرق آسيا وتعتبر جميع دول الجمعية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا "ASEAN" شركاء استراتيجيين للصين كما تسعى لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول من خلال القمم الثنائية والمنتديات الاقتصادية والتعاون الثقافي.

- النزاعات الإقليمية: تواجه الصين بعض النزاعات الإقليمية في جنوب شرق آسيا بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالمياه الإقليمية والحدود فعلى سبيل المثال تختلف الصين مع دول مثل فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي فيما يتعلق بالمطالب السيادية في بحر الصين الجنوبي ويؤثر حل هذه النزاعات على العلاقات الصينية مع هذه الدول.
- المبادرة الحزام والطريق: تعتبر مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين استراتيجية هامة لتعزيز نفوذها في جنوب شرق آسيا وخارجها حيث تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار والتواصل الثقافي والتعاون السياسي بين الصين والدول المشاركة وتشمل العديد من المشاريع البنية التحتية الكبرى مثل السكك الحديدية والطرق والموانئ وتهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.
- القضايا الامنية: تولي الصين اهتمامًا متزايدًا بالقضايا الأمنية في جنوب شرق آسيا حيث تسعى لتعزيز تواجدها العسكري والأمني في المنطقة من خلال زيادة النشاط البحري وإقامة قواعد عسكرية في بعض المناطق الاستراتيجية وتثير هذه الخطوات قلقًا في بعض الدول المجاورة التي تعتبر ذلك تهديدًا لاستقرار المنطقة.

القضايا الجيوسياسية والتاريخية: توجد بعض القضايا الجيوسياسية والتاريخية التي تؤثر على العلاقات بين الصين ودول جنوب شرق آسيا مثل النزاعات الحدودية والتنافس التاريخي حبيت تعمل على تعزيز العلاقات وتحسين الثقة مع الدول المجاورة لتسوية هذه القضايا وتعزيز التعاون المشترك.

نذكر اهمها:

- نزاعات الحدود: تواجه الصين نزاعات حدودية مع بعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل الهند وفيتنام يعود بعضها إلى التاريخ القديم المتعلق بالحدود البرية والبحرية بين الصين وتلك الدول أين تؤثر على العلاقات الصينية مع هذه الدول وتسبب توترًا في المنطقة.
- قضية بحر الصين الجنوبي: يعتبر بحر الصين الجنوبي منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة حيث يمر به ممرات ملاحية حيوية وتحتوي على موارد بحرية وطبيعية غنية اذ تتنافس الصين مع دول أخرى في المنطقة مثل فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي وتايوان بشأن المطالب السيادية وحقوق الوصول للموارد في البحر الصين الجنوبي؛ هذه المسألة تسبب توترًا كبيرًا في المنطقة وتؤثر على العلاقات الصينية مع هذه الدول.
- الوجود الامريكي: تعتبر جنوب شرق آسيا منطقة ذات أهمية جيوسياسية كبيرة وتشهد تواجدًا قويًا للولايات المتحدة الامريكية أين تعتبر نفسها شريكًا استراتيجيًا لدول المنطقة وتعزز التعاون الأمني والاقتصادي معها وهذا يعني أن أي توترات أو تحركات في العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا قد تؤثر أيضًا على العلاقات الصينية-الأمريكية.
- القضايا الثقافية والتاريخية: تؤثر القضايا الثقافية والتاريخية على العلاقات الصينية بجنوب شرق آسيا اذ توجد توترات تاريخية بين الصين وبعض الدول في المنطقة بسبب النزاعات الحدودية والتأثير الثقافي وقد يؤدي الوجود الثقافي المتشابه والتأثير التاريخي إلى تعزيز العلاقات وفي المقابل قد تؤدي الأحقاد التاريخية والخلافات إلى تدهور العلاقات فيما بينها.

المبحث الثالث: الاهداف الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا

تنطلق الرؤية الامنية للصين بأبعادها الاستراتيجية انطلاقا من طبيعة الدور الذي تتطلع به الدولة ضمن البيئة الهيكلية للنظام الدولي اذ ان السمة التي تميزت بها في إطار مدركاتها الجيوسياسية والاستراتيجية ما تزال تميل لان تكون اقليمية الابعاد أكثر من ان يحكمها إطار عالمي اذ لا يبدو ان الصين قد طورت عقيدتها الامنية بمواصفات عالمية كما كانت عليه العقيدة الامنية السوفياتية اين كانت ترى بان اي تحرك امريكي في اية منطقة من العالم يمكن ان يشكل تهديد لأمنها الاستراتيجي بالتالي الامنية الكونية.[1]

ولا يمكن في عالم اليوم تجاهل المكانة التي اضحت الصين تحتلها في العلاقات الدولية خاصة اقتصاديا وفي خضم التقدم الاقتصادي المتسارع لا يمكن تناسي الطموحات الجيوسياسية لها في تشكيل عالم متعدد الاقطاب من خلال برامج التحديث والتنمية التي تتبناها القيادة الصينية إضافة الى اصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية الدولية من خلال استغلال اكبر قدر مما تمتلكه من القوة الناعمة خاصة لكونها موطن الثقافة الكونفوشيوسية من جهة وتمكنها من تحقيق قفزة اقتصادية بناء على نظام اقتصادي فريد من نوعه نابع من عمق الثقافة والتقاليد الصينية العريقة.

اذ ترى الصين بأنها القائد الطبيعي لمنطقة جنوب شرق أسيا على وجه التحديد أين باتت اليوم تمتلك مختلف الامكانيات التي تجعلها تتبوأ تلك المكانة وتؤدي ذلك الدور مستقبلا ولو بطريقة المشاركة مع القوى الفاعلة في المنطقة [2]

.كالهند واليابان خاصة في ظل المنافسات الإقليمية والدولية على حد سواء

هذه السيادة الإقليمية تنطلق من بحر الصين الجنوبي والذي بإمكان الصين السيطرة عليها وابعاد اي قوى معادية عن هذا البحر انطلاقا من الهيمنة على اهم جزره لما لها من موارد وثروات هامة بما يسمح لها التغلغل في شرق اسيا.

كما وسبق الذكر تمثل جنوب شرق اسيا من الناحية الاستراتيجية الساحة الخلفية ومجال النفوذ التقليدي للصين نظرا لما لها من روابط تاريخية وحضارية وثقافية واقتصادية وتجارية مع دول المنطقة وهي تماثل في ذلك موقع ومكانة امريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ اوراسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لروسيا [3]

وتأتي المنطقة ضمن اولويات صناع القرار السياسيين عند وضع استراتيجياتهم في مختلف المجالات سواء تعلق الامر بالحفاظ على مكانة الصين الإقليمية والعمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع [4]

---

[1] عبد القادر محمد فهمي؛ **مدخل الى دراسة الاستراتيجية**؛ (المملكة الاردنية – عمان؛ دار مجدلاوي للنشر والتوزيع؛ الطبعة الأولى 2008.) ص289

[2] عومار بلحربي؛ دور الصين في جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 362.

[3] عبد القادر دندن؛ الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: أسيا الوسطى؛ جنوب اسيا؛ شرق وجنوب شرق أسيا: مرجع سابق الذكر ص 264.

[4] عمار كريم حميد؛ ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا؛ مرجع سابق الذكر ص 111.

من جهة او ما تعلق بتحقيق امن الطاقة المتصلة بتوفير الموارد الطاقوية اللازمة لاحتياجات المتزايدة للبلاد في كل حين وتجنب كل ما من شانه ان يؤثر على موثوقية الامدادات واستمرار تدفقها من جهة اخرى.

لذلك يحدد الخبراء الاهداف والمصالح الامنية الحيوية للصين في جنوب شرق اسيا في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1. بناء منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية مكونة من دول جنوب شرق اسيا اين تعتبر الصين القوة الخارجية المهيمنة واحباط اية محاولة امريكية لاحتوائها.
2. الحفاظ وان أمكن على توسيع مطالبها الإقليمية في اغلب المناطق الغنية بمواردها الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.
3. زيادة امن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق البحرية التي تمر عبرها واردات النفط الصينية التي تغذي اقتصادها.

وعليه تحددت اولوية استراتيجية الصين الامنية بجملة من الاعتبارات اهمها:[1]

- ✓ التوحيد السلمي لأراضي الوطن الام فقد عدت القيادة الصينية ان تحقيق هذا يحتل التزاما ثابتا لا يمكن الحياد عنه ما يعني امرين الا وهما: تأكيد الامن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الاقليمي وكذا تحقيق الامن الوطني بما فيه اتمام عمليه توحيد اراضي الصين بالوسائل السلمية.

لكن هذا لا ينفي احتكام القيادة الصينية الى الوسائل العسكرية إذا ما تعرضت اهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة اراضيها للتهديد من قبل الاطراف الخارجية.

- ✓ الحفاظ على وحدة الاراضي الصينية واعتبارها واحدة من بين اهداف الدولة لصيانة الامن الوطني وحل النزاعات بالوسائل والطرق السلمية تجنبا للنزاعات المسلحة مع دول الجوار بغية التفرغ لمشكلات تعتبر أكثر الحاحا كقضية تايوان؛ بحر الصين الجنوبي؛ جزر سبراتلي؛ حقوق التنقيب على النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها.
- ✓ كما تعتمد الاستراتيجية الامنية الصينية على اقامة علاقات صداقة وحسن الجوار مع الدول المحيطة بها؛ ففي ظل الظروف لما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين ان تجعل من اولوياتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاونية امنية ثنائية وكذلك تفاعلات حسن الجوار مع الدول المجاورة.

ولعل من بين اهم الاهداف الأساسية للصين في منطقة جنوب شرق اسيا: اعادة توحيد الصين من خلال مسألة توحيد تايوان اذ تعتبر قضيتها "القضية المجال " بمفهوم جيمس روزنو في المطالب الإقليمية الصينية.

❖ توحيد تايوان:

تولي الصين اهمية كبرى لأمنها الوطني القائم على وحدة الاراضي الصينية الذي يخولها التحكم بالمجال الحيوي من منظورها الامني الخاص لأجل ذلك ساعد الى توحيد المناطق التابعة لها من الناحية

[1] عبد القادر محمد فهمي؛ مدخل الى دراسة الاستراتيجية؛ مرجع سابق الذكر ص 291-294.

التاريخية لما لها من أهمية استراتيجية حيث نجحت وبطريقة سلمية في ضم كل من هونغ كونغ و مكاو في 1997-1999 ولا تزال في سعيها المستتب لأجل استرجاع تايوان الى الوطن الام وتوحيدها مع البر الرئيسي مستخدمة كافة الوسائل لها منذ عقود الى غاية الوقت الراهن معتمدة في ذلك استراتيجية النفس طويل لبلوغ هدفها الذي لن تركن حتى تحققه ونظرا لأهمية تايوان في المنظور الاستراتيجي تاريخيا واقتصاديا و جيوبوليتيكيا إضافة لأنها بوابة لحدود الدفاع الصينية في البحر التي تتيح للصين امتيازات لامتداد سيطرتها عن المجالات البحرية الواقعة في نقاط التقاطع الرابطة بين المحيط الهندي والهادئ [1].

حيث تمثل قضية تايوان محور الرئيسي للأحداث في منطقة الشرق الاقصى للعديد من الاعتبارات والجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية التي تعنى بها الصين وهي الوطن الام والبر الرئيسي الذي تتبعه جزيره تايوان تاريخيا وحضاريا وثقافيا لكن عودتها بشكل رسمي للانضواء تحت السيادة الصينية ليست بالمسالة السهلة رغم اقرار العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية نظريا وظاهريا بمبدأ الصين الواحدة لكن عمليا تقوم بتعويق ذلك والحيلولة دون حدوثه كما هو الحال لدى اليابان التي تعد من بين الدول الأسيوية الداعمة لتايوان الغير مرتبطة بالصين.

منذ اربعينات القرن الماضي مثل مضيق تايوان بؤرة للازمات والصراعات المسلحة بين جمهورية الصين الشعبية " البر الرئيسي للصين " وجمهورية الصين " تايوان "وتعد الازمة احدى اقدم الازمات في العالم الحديث؛ اين يشكل المضيق جزءا من بحر الصين الجنوبي ؛ كما تمثل تايوان مصدر قلق للصين من عدة زوايا ابرزها : موقع الجزيرة الحيوي في المحيط الهادئ ما يجعلها تتوسط اليابان شمالا والفلبين جنوبا مما يجعل موقعها حيوي بالنسبة للأسطول والقواعد الأمريكية الابرز في المنطقة وهو ما يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية ما قد يعيق حضورها العسكري؛ فضلا على انها تحمل نزاعات انفصالية كجزيرة هونغ كونغ.

اذ تعتبر تايوان ارضا صينية منذ القرن السادس عشر ميلادي الى غاية احتلال اليابان لهذه الجزيرة عام 1895 [2] التي تبعد 100 ميل بحري عن السواحل الصينية اصبح " تشانج كاين تشيك " رئيسا لها عام 1950 ومنذ ذلك الحين والصين تسعى لإعادة تايوان الى الوطن الام غير ان هذه الأخيرة ترفض هذه المبادرات وبناء على الخلفية التاريخية للعلاقة بين الدولتين فان المنطقة الاساسي الذي يحكم الصين من تايوان بالتحديد الموقف من الوحدة اين تنظر لها على انها جزء من التراب الصيني في الوقت الذي يعترف فيه الدبلوماسيون الصينيون برغبة المواطنين التايوانيين بإدارة شؤونهم بذاتهم في ظل المشروعية الدولية؛ بالمقابل لم ترفض الصين محاولات تايوان في الحصول على اعتراف دولي بحكوماتها على انها كيان

مستقلة عنها وتصل الى حد الاتهام بانها تسعى لتمزيق الصين اين تعد احدى اهم اسباب التوتر الصيني الامريكي [3] التي من الممكن ان تؤدي الى صراع على درجة عالية من العنف.

لكن بعد التحول الذي طرا على سياسة الصين الشعبية في نهاية السبعينيات واتجاه الدبلوماسية الى اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب انتقلت قضية تايوان الى مجال اخر باعتراف الصين بانهم

[1] شريفة كلاع؛ **المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان**؛ مجلة دراسات الدفاع والاستشراف؛ جامعة الجزائر 3؛ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ العدد 17 السداسي الاول 2022 ص 47.

[2] عومار بلحربي؛ دور الصين في جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 362.

[3] عومار بلحربي؛ دور الصين في جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة؛ مرجع سابق الذكر ص 362.

كيان له سمات تجارية والاقتصادية الخاصة به ؛ لكن هذا لا يعني تراجعها على ما تصبو اليها في استعادة تايوان الى الوطن الام وجاء ذلك نتيجة الادراك لما تعني هذه الجزيرة بالنسبة للصين وارتباطها بأمن البلاد اضافة الى المكان الاقتصادية التي تتطلع الصين الى الاستحواذ عليها والاستثمار في مزاياها كما ترى بانها نقطة انفتاح على المحيط الخارجي والبحار المجاورة اقتصاديا وثقافيا ؛ كما تعد مركز ثقل السياسة الامنية الصينية ولها قيمة إستراتيجية ضخمة في سلاسل التوريد العالمية للرقائق الإلكترونية فائقة التقدم هذا سبب قوي لدى الغرب في ابقاء الصين بعيدة عن تايوان قدر المستطاع.

وتعتبر حكومة الصين ان تايوان جزء لا يتجزأ من اراضيها؛ اما تايوان فتتمسك باستقلالها وبحكمها الذاتي فضلا عن حالة التنافس الدولي الملحوظ عليها بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية فعلى الرغم من وجود ملفات خلافية كثيرة بينهما؛ الا ان خلافهما بشان قضية تايوان يعد الاكثر اهمية وحساسية فيما يخص العلاقات الصينية - الأمريكية ويظل خلاف حولها هو جوهر التنافس والصراع بين واشنطن وبيكن ؛ فاذا نجحت الصين في ضم تايوان لها ستكون اكثر حرية في استعراض قوتها العسكرية في منطقة غرب المحيط الهادي ما ترى فيه واشنطن تهديدا لقواعدها العسكرية في اماكن بعيدة؛ بالتالي مساس بالتواجد العسكري الامريكي في بحر الصين الجنوبي اين اعتبرته تدخل في شؤونها الداخلية بالتالي انتهاك لمبدا السيادة كأساس للعلاقات الدولية.

إضافة لذلك لابد من اعادة التأكيد على ان تايوان تبقى بالنسبة للصين أحد اهم رموز الإهانة التاريخية التي تعرضت لها في القرنين 19 والعشرين من طرف القوى الاستعمارية الأجنبية ما يجعل استرجاع السيادة عليها مسالة لرد الاعتبار؛ ورمز من رموز القومية الصينية لذا لن تتخلى عن مبدا دولة واحدة بنظامين.

وعليه تبقى قضية تايوان القضية الاساس بالرغم من تغير الأزمنة والأمكنة لعالم ما بعد الحرب الباردة ووفقا لتقرير الدفاع الوطني الصيني لعام 2000 فان تسوية قضية تايوان من خلال اعادة التوحيد الكامل تجسد المصلحة الأساسية للامة الصينية وفق مبدا التوحيد السلمي " بلد واحد ونظامين " كأساس لتسوية القضية اذ انها لا تتنازل ولا تساوم على قضية متعلقة بالسيادة والتكامل كونها تمس بشكل مباشر بمصالحها واجندتها.

لذلك فان مسالة تايوان تبقى مركز اهتمامات الصين الاستراتيجية وهي أحد اهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية ويبقى عليها تطبيع علاقاتها مع الصين للحفاظ على الوضع القائم ما دام التايوان تخدم مصلحتها كوسيلة الضغط على الصين الشعبية.[1]

ومن ثم تعتبر تايوان ذات أهمية في المنظور الاستراتيجي الصيني التي تجعل منها أكثر تمسكا بموضوع اعادتها الى الوطن الام لعدة اسباب اهمها:[2]

- ✓ تنظر الصين الى قضية تايوان باعتبارها جزء من الهدف طويل الامد في تحقيق الوحدة الوطنية بعد ان فككت الصين الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وارتباطا بما سبق؛ فالصين تستطيع قبول مجموعة من الوسائل لتقوية الروابط مع تايوان والنتيجة الوحيدة التي لا يمكن ان تقبلها الصين هي انفصال تايوان عنها؛ هذه الأخيرة التي ترى من منظورها تعزيز للميراث الوطني الامر الذي يستدعي توحيد الصين حسب روبرت كابلان من اجل جمع افراد العرقية الصينية.

[1] عبد القادر محمد فهمي؛ مدخل الى دراسة الاستراتيجية؛ مرجع سابق الذكر ص297.
[2] شريفة كلاع؛ لمنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان؛ مرجع سابق الذكر ص 50-51.

- ✓ ترى الصين ان تايوان لو سعت الى الاستقلال فسلامة الاراضي والتكامل الاقليمي للصين سيصبحان مهددان؛ كما ان القيادة الصينية تؤمن بنظرية الدومينو الداخلي الذي مفادها ان فقدان السيادة الإقليمية على جزء واحد من الاقليم سيشجع الانفصاليين اينما كانوا.
- ✓ تعتبر تايوان ذات اهمية جيوستراتيجية لان مضيقها وقناة " ياشي " يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين اللذان يربطان شمال شرق اسيا بجنوب شرق اسيا وشرق الاوسط.
- ✓ سعي الصين الى تحقيق مركز اقليمي متميز في منطقة شرق اسيا وهذا من خلال سعيها لضم اراضي العالم الصيني الواحد.
- ✓ من شان خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان وضمها للصين ان يضعف قوتها هي وحلفائها في اسيا منها الفلبين وكوريا الجنوبية كما انها سيقوم من مجال حركتها في منطقة شرق وجنوب اسيا مثال لإضعاف مصداقيتها ومساعيها في الدفاع عنها.

وعليه تهدف الدول المعنية إلى حل النزاعات والتوترات البحرية في طرق سلمية ووفقًا لمبادئ القانون الدولي تعمل المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول الجنوبية الشرقية الآسيوية "آسيان" ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "APEC" على تسهيل الحوار والتعاون بين الدول المعنية لتعزيز الاستقرار والتنمية المشتركة في المنطقة.

خلاصة الفصل الاول:

تدرك الصين انه لا سبيل لأخذ المكانة العالمية دون تحصين موقفها اقليميا في ساحاتها الخلفية المجاورة خاصة في جنوب شرق اسيا تماشيا مع العادة التي دأبت القوى العظمى؛ الا وهي التدرج في سلم القوة بداية بتحقيق الاستقرار الداخلي ومقومات القوة القومية مرورا بترويض الجوار الاقليمي وبسط النفوذ عبره وصولا لقمة هرم النظام الدولي والسيطرة عليه بشكل انفرادي ان أمكن او على الاقل المتوقع كواحدة من بين القوى المؤثرة ضمن نظام توازن القوى بين عدد من الاطراف المتقاربة في عناصر قوتها.

فتغلغل الصين في المنطقة ما هو الا خطوة اولية استراتيجية في سبيل توطيد نفوذها الاقليمي في واحدة من بين اهم النظم الإقليمية اضطرابا وتوترا؛ نتيجة تضارب المصالح فيها حيث لم تغفل الصين الفرص التي توفرها المنطقة فعملت بالموازاة مع صراعها على النفود والقيادة الإقليمية مع الهند على الاستفادة من هذه الأخيرة لكونها قوة اقتصادية صاعدة ومتقدمة في مجال الخدمات وصناعه البرمجيات.

الفصل الثاني: مبدأ السلمية والاعتدال في الادراك الاستراتيجي الصيني

الفصل الثاني: مبدأ السلمية والاعتدال في الادراك الاستراتيجي الصيني

ادت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا في بداية التسعينات من القرن الماضي الى تحولات جذرية على مستوى النظام الدولي؛ فبعدما كان النظام العالمي ثنائي القطبية اضحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وقطب احادي مرن يتزعم ذلك النظام؛ غير ان الطبيعة الديناميكية لهذا النظام والتحول في مفهوم القوة بشكل نسبي ساهم بدوره في صعود قوى اخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الهيمنة على راسها الصين وفق مبدا السلمية؛ حيث تنبا الباحثين والدارسين بكون القرن 21 قرنا اسيويا بامتياز كما كان القرن 20 قرنا امريكيا بتفوق.

ويعد مبدأ السلمية والاعتدال مبدأ أساسي في الادراك الاستراتيجي الصيني ويتمثل في السعي للحفاظ على السلم والاستقرار داخل البلاد وعلى المستوى الدولي من خلال التعامل بحكمة وتحقيق التوازن في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المبادئ ضمن إطار السياسة الخارجية الشاملة للصين التي تعتمد على تعزيز السلام والتعاون الدولي وبناء علاقات التبادل والتفاهم المتبادل مع الدول الأخرى وعلى الرغم من ذلك فإن الصين تحافظ أيضًا على مصالحها الوطنية وتدافع عنها بحزم عند الضرورة.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة مختلف المتغيرات وتحليلها من اجل الوصول الى فهم دقيق ومتعمق لظاهرة الصعود السلمي للصين والمدى الذي ستتجه اليه هذه المعطيات من اجل اداء ولعب دور اقليمي مسؤول في جنوب شرق اسيا.

المبحث الاول: الصعود السلمي وفق الرؤية الصينية

مع بداية التسعينات من القرن الماضي بدا اسم الصين يبرز على المسرح العالمي نتيجة للتحولات الداخلية التي شهدتها مع وصول سياسة الاصلاح والانفتاح التي كانت تنتهجها في ثمانينات القرن الماضي الى مستوى النضج مترافقة مع التحولات الإقليمية والدولية التي شهدت تغيرات جذرية مع تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيمن.

وبالنظر الى ما تمتلكه من ملامح القوة ومقوماتها سرعان ما اختطفت الاضواء حيث شكلت تلك الفترة بداية الانطلاقة الحقيقية لها على سلم القوة العالمي بالتركيز على ميزتين اساسيتين الاول الطابع السلمي لصعودها الامر الذي مهد بدوره لميزاتها الثانية بالبروز والمتمثلة في التركيز على القوة الناعمة.

فلقد مهدت هذه المعطيات مجتمعة للحديث عن الصعود الصيني فيما كان البعض يشير الى ان هذا الصعود سيحمل معه تداعيات كثيرة على الصين والنظام الدولي اين راحت هذه الأخيرة تؤكد على الطبيعة السلمية لهذا الصعود وبينما كان النقاش لا يزال مستمرا حول هذا الامر اخذت الصين تتقدم بسرعة فائقة حارقة المراحل الواحدة تلو الاخرى على سلم الصعود العالمي؛ فالصين بوصفها قوة عالمية حقيقية موجودة خلال فترات سابقة من التاريخ.

فعلى حد تعبير المؤرخ الانجليزي ادوارد **هاليت كار** يبقى الصعود السلمي يمثل معضلة جدلية في العلاقات الدولية.

المطلب الاول: اشكالية المفهوم

مفهوم الصعود السلمي هو مصطلح يستخدم لوصف استراتيجية الصين في تعزيز نفوذها وقوتها الاقتصادية والسياسية في العالم وذلك بطرق سلمية ودبلوماسية وتعتبر هذه الاخيرة جزءًا من الرؤية الصينية للتطور والتعامل مع الأمور الدولية.

حيث تسعى للسلام والتعاون مع الدول الأخرى وتؤكد على حل النزاعات بشكل سلمي وفقًا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كما تلتزم بمبدأ العدالة والمساواة واحترام سيادة الدول في علاقاتها وتفاعلاتها الدولية.

لقد شكل عام 1978 البداية الفعلية لعملية النهوض السلمي للصين غير ان تبنيها لهذا المفهوم الذي تم صياغته في عام 2003 من قبل **زهنغ بيجيان** في خطابه **الطريق الجديد لصعود الصين السلمي ومستقبل اسيا** ثم عاد واستخدمه مرات عديدة بعد ذلك محاولا من خلال هذا الطرح طمأنة المجتمع الدولي الى ان عودة الصين الى الساحة العالمية كلاعب اساسي لن يغير من هيكلة النظام الدولي او يهدد امنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة او عودة قوى قديمة؛[1] فالهدف الاصلي لها من خلال تبني هذا المفهوم هو الدعوة عن التخلي عن نظرية **التهديد الصيني** بدلا من اقتراح استراتيجية كبرى لتطورها الوطني.

بعدها بدا هذا المفهوم يظهر مرة اخرى في خطابات الزعماء الصينيين من الجيل الرابع ففي ديسمبر 2003 قال رئيس وزراء الصين **وين جياباو** خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية ان الصعود الصيني هو صعود سلمي لأنها تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة في مستوى العلاقات الخارجية بالتركيز على تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدها دائما مثل اخوتنا واخواتنا[2] ؛ حيث قام باستخدام المصطلح دافعا اياه اكثر فاكثر باتجاه التحول الى نظرية سياسية واستخدمه بعد ذلك في عدة مناسبات رسمية صينية لعل ابرزها خطابه في دوره المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في 2004 حيث اقترح في سياق جعل مفهوم الصعود السلمي مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الصينية اين تضمن الإشارة الى خمسة عناصر اساسية وهي: [3]

- استفادة الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد في مقابل ان تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.
- اعتماد الصين على قدراتها الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقبل المبذول من قبلها.
- ان يقوم المفهوم على استمرار الصين في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
- الاخذ بعين الاعتبار ان تحقيق مفهوم الصعود الصيني سيتطلب اجيالا متعددة وسنين عديدة.
- التأكيد على انه اثناء السعي لتحقيق هذا الهدف لن يقف صعود الصيني في طريق اي دولة او يعرض اي دولة اخرى للخطر كمالا يتم انجاز صعود الصيني على حساب اية امة.

في حين أعلن **هو جينتاو** السكرتير العام للجنة المركزية الحزب الشيوعي مصطلح الصعود السلمي للصين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد **ماو تسي تونغ** ال 110 وقد اشار الرئيس الصيني الى

[1] Bijan zheng ; china's peaceful Rise ; speeches of zheng bijian 1997-2005 ; washingaton D.c : Brookings institution press 2005 p 14.

[2] حكمات عبد الرحمان؛ **الصعود السلمي للصين**؛ مجلة سياسات عربية العدد 14 ؛2015 ص 2.

[3] علي حسين محمود باكير؛ **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة!** اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية؛ جامعة بيروت العربية؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 ص 47.

الاستمرار بطريقة الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية مع استعارة حازمة لطريق التطور السلمي[1]. وقام بشرح وجهة النظر الصينية للعالم الغربي خاصة في مقال نشر في مجلة "فورين افيرز" في سبتمبر 2005 وقد حدد فيه ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الصين في المستقبل الا وهي:

- ✓ نقص الموارد الأولية الوطنية اللازمة لإشباع حاجات البلاد في طريقها للصعود العالمي.
- ✓ تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يؤدي الى فجوة تدفع الصين الى الانهيار.
- ✓ التحدي البيئي الذي يشكل عقبة أساسية في وجه تحقيق التنمية الصينية المستدامة.

وكانت المرة الأخيرة التي تحدث فيها الرئيس **تشي جين بينغ** علنا عن مفهوم الصعود الصيني في منتدى اسيا السنوي الثالث في هاينان وقد شدد على الطابع الذي يتسم به هذا ظهور السلمي للصين الذي يساعد على استقرار اسيا والعالم.

وبالعودة الى مصطلح الصعود السلمي تختلف مدلولاتها ومعانيها في اللغات الثلاثة؛ الإنجليزية؛ الفرنسية والصينية لكن أيا كان التعبير المستخدم لتوصيف قوة الصين الحالية ظهورا او صعودا او نموا او تطورا فالنتيجة واحدة الا وهي قوة عالمية جديدة حققت نمو اقتصادي كبير ما جعلها محل للبحث ومحط للأنظار بالنسبة للعديد من الدول والاقطاب.

فصعود الصين ضمن نظام عالمي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية يطرح بقوة مسالة درجة استيعابها ضمن هذا النظام؛ حيث يتضمن هذا الاخير في العلاقات الدولية على مستوى القوى العظمى التكيف والقبول المتبادل بين القوى الراسخة ضمن النظام والصاعد منهم وكذا القضاء على العداء او الحد منه بشكل كبير كما تنطوي على تعديل للوضع ضمن هرم القوة الدولية وتقاسم ادوار القيادة عبر الموافقة على عضوية وامتيازات المؤسسات. [2]

فاذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على ايقاف النمو المتسارع للصين فالطريقة الاكثر عملية هي محاولة جذبها ودعوتها الى الانخراط ضمن النظام السائد ومساعدتها على التكيف مع دورها الجديد ضمنه؛ اما الفشل في استيعابها كليا او جزئيا سيدفع بها بعيدا ما يجعلها تعتقد في ضرورة التأسيس لنظام جديد ما يؤدي بالمقابل الى الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في ان تجد لها موقع يتناسب وقدراتها.

وعلى غرار الكثيرين منها تسعى لأسقاط النظام القائم ان تصبح جزءا منها يجادل **جون اكنيري** على ان صعود الصين ليس من الضروري ان يكون تحول الهيمنة فانتقال القوة بين الولايات المتحدة والصين من الممكن ان يختلف عن باقي الحالات كونها تواجه نظاما دوليا يختلف عن الأنظمة السابقة اذ يعكس مركزية غربية مفتوحة ومندمجة تستند الى قواعد متينة مع تأسيسات سياسية واسعة وعميقة.

[1] Cabestan jean ; La politique internationale de la chine entre intégration et volonté de puissance ; paris : presse de la fondation nationale de sciences politique 2010 p88.

[2] سليم قسوم؛ **نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟**؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ جامعة 8ماي1945 قالمة؛ العدد 13 جويلية 2018 ص150.

الشكل: استيعاب الصين في النظام الدولي

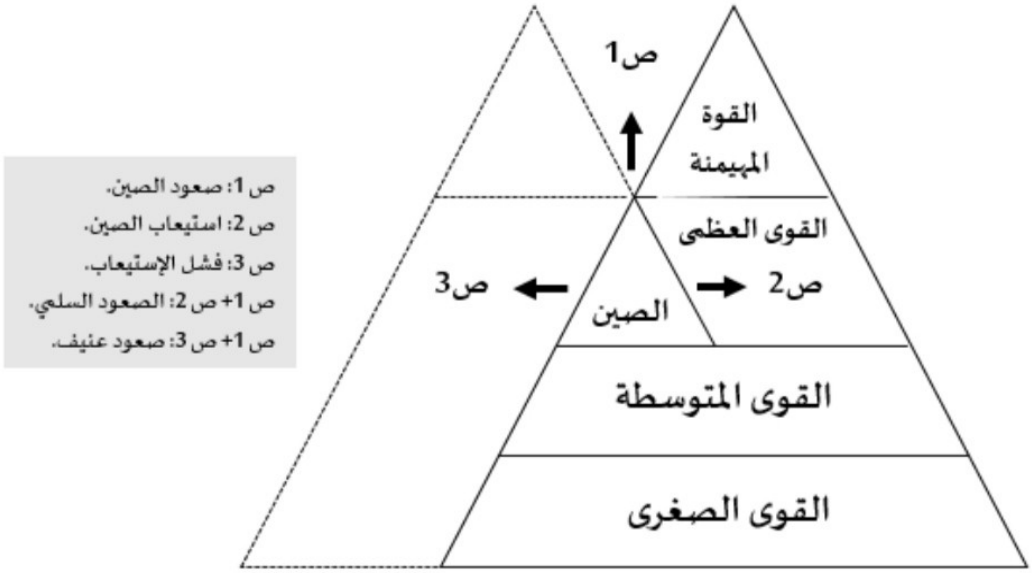

المصدر: سليم قسوم؛ نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ جامعة 8ماي1945 قالمة؛ العدد 13 جويلية 2018.

واليوم تعتبر الصين على نطاق واسع دولة صالحة من جانب علاقاتها مع معظم جيرانها في جنوب شرق اسيا وبعد بداية مترددة فقد اندمجت بشكل جيد ضمن المنظمات الحكومية الإقليمية التي نمت حول رابطة جنوب شرق اسيا "الاسيان" هذا إضافة الى انها تقاسم الكثير منهم العديد من القيم الهامة كالحفاظ على القيم الثقافية المميزة والالتزام بالتنمية المشتركة من خلال التجارة والاستثمار. [1]

اما على المستوى العالمي فقد أكد **زنغ بيجيان** على ان طريق الصين للقوة والازدهار هو طريق السلم مجادلا بانها لم تكرر مسار القوى الصاعدة السابقة التي عطلت النظام الدولي وانخرطت بذلك في التوسع العنيف للهيمنة على العالم؛ وبالمثل يؤكد **تشين ياكينغ** على فكرة كون الصين أصبحت دولة الوضع الراهن أكثر منها ثورية او تعديلية! فالصين تعيد تعريف مصالحها الامنية من تصور سياسي عسكري محض الى اخر أكثر اتساعا كما ان ثقافتها الاستراتيجية قد تحولت من منظور نزاع الى تعاوني.

ونتيجة لذلك فان هذا تحول في الهوية سيقلل من الناحية النوعية من امكانية الصعود العنيف للصين واستنادا لحالة العلاقة بين الصين والمجتمع الدولي يؤكد **تشين** على قول اساسي ومهم مفاده: [2]

[1] مرجع سابق الذكر ص151.

[2] Antrol ; E ; E. Theories of peaceful change : an Excursion to the sturdy of change in international Relations in the 1930 ; cooperation and conflict 19(4) p250.

"كلما زادت الدولة التعريف بنفسها بشكل ايجابي في المجتمع الدولي كلما كان ثقافتها الاستراتيجية أكثر تعاونا ومصالحها الامنية تأول بشكل صحيح..... وعليه فصعود الصين سلميا سيعتمد في النهاية على هويتها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي"

من هذا المنطلق وحسب مسؤولياتها يخشى العديد من المراقبين ان تمارس **الركوب المجاني**[1]

مع نمو قوتها بدلا من المساهمة في النظام الدولي فعليها ان تعمل كقوة كبرى من خلال توفير المصالح العامة العالمية مع ضرورة استيعابها واشراكها ضمن النظام القائم والا فان السياسات إقصائية وانعزالية قد تعمل على سحب العالم الى **فخ كيندلبرجر**.[2]

ويعد عصر **تشي جين بينغ** خطا فاصلا بين الصينيتين: صين متخلفة تعاني البؤس والفقر والمشاكل التي احدثتها الاشتراكية والصين الإصلاحية التي اظهرتها قوة صاعدة على رقعة الشطرنج العالمية. [3]

ولم يبق مفهوم الصعود السلمي حبيس الجهود التنظيرية بل قام المسؤولون الصينيون بدمجه بشكل سريع وفعال في إطار السياسة الخارجية للبلاد ليصبح العنصر الاهم الذي تتمحور حوله الدبلوماسية الصينية؛ عمليا كان من الممكن رؤية ان هذا المفهوم احتوى على ثلاث مفاهيم سياسية أساسية مختلفة لكن متصلة الى حد ما او متداخلة بشكل اواخر وهي: [4]

- التعددية: نقصد بالتعددية هنا ممارسة السياسات الوطنية في إطار مجموعات من ثلاث دول او أكثر.

ولقد شهد العالم انقلاب في ممارسة الصين للتعددية من كونها شبه منعزلة في علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية الى الانخراط بشكل حثيث في علاقات متعددة الاطراف مع تجمعات اقليمية ودولية فضلا عن انضمامها الى المنظمات متعددة الاطراف في رسالة واضحة منها على استعدادها لاحترام القواعد والاصول والاعراف الدولية القائمة إضافة للقيود التي تفرضها هذه العضوية على الاعضاء في عدة مجالات.

بذلك سمح تركيز الصين على سياسة الصعود السلمي الى انخراط أكبر لها في حقل العلاقات الدولية حيث بدا واضحا بازدياد الادوار المنوطة لها كدورها الايجابي في إطلاق ومتابعة مجموعة الدول الستة للبحث في الملف النووي الكوري الشمالي: وهي مجموعة تأسست في عام 2003 بهدف التعامل مع القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الكوري الشمالي؛ تتكون من ست دول هي الولايات المتحدة والصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان وكوريا الشمالية نفسها.

---

[1] سليم قسوم؛ نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟؛ مرجع سابق الذكر ص153.

[2] **فخ كيندلبرجر:** يشير الى ان القوة الصاعدة التي تبدو اضعف مما ينبغي وليست اقوى مما ينبغي فقد زعم **تشارلز كيندلبرجر** الاقتصادي المشهور والمهندس الفكري لخطة مارشال التي اشتغل في وقت لاحق بالتدريس في معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا؛ ان عقد الثلاثينات من القرن الماضي الكارثي حدث عندما حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا باعتبارها القوة العالمية الاكبر غير انها فشلت في الاطلاع بالدور الذي لعبته بريطانيا في توفير السلع العامة العالمية World Public Goods كتوفير للأمن والاستقرار المالي وكانت النتيجة انهيار نظام العالمي الذي انزلق الى الفساد والإبادة الجماعية والحرب العالمية.
كما يعني به فشل قوة عظمى جديدة تولي مهام ومسؤولية القيادة القديمة التي ازاحتها او عوضتها؛ بمعنى ان الصين لا يمكنها في حال ان اصبحت قوة عظمى ان تضطلع بمهام القيادة العالمية وتحقيق استقرار النظام العالمي مثلما فعلت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة؛ لان الصين حسبه تبدو أضعف مما ينبغي وليس أقوى مما ينبغي.

[3] حكمات عبد الرحمان؛ الصعود السلمي للصين؛ مرجع سابق الذكر ص 4.

[4] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص58.

تم تشكيل هذه المجموعة بعد تفاقم التوترات حول البرنامج النووي الكوري الشمالي وتجاربه الصاروخية؛ تهدف المجموعة إلى تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التفاوض والحوار والتعاون فيما يتعلق بالبرنامج النووي الكوري الشمالي.

من بين الجهود التي بذلتها مجموعة الدول الستة للتعامل مع القضية النووية الكورية الشمالية، تم توقيع اتفاقية في عام 2005 تعرف باسم "البيان المشترك" والتي تشمل التزامات لجميع الأطراف المعنية وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.[1]

- الدبلوماسية الاقتصادية: لقد حرصت القيادة الصينية على تأكيد أهمية العنصر الاقتصادي بما له من ابعاد استراتيجية على سياسة البلاد وهو ما سمح بتعزيز صورتها الإيجابية واهتمامها بالاقتصاد كأولوية على قاعدة الربح المتبادل مع شركائها.

وتعتبر الصين واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم وقد قامت بعدة استثمارات في دول جنوب شرق آسيا بهدف تعزيز العلاقات والتجارة والتعاون الاقتصادي والتي ادت لتحسن العلاقات بين الطرفين من بينها:

1. إندونيسيا: تعتبر إندونيسيا واحدة من أهم الدول التي تستقطب الاستثمارات الصينية وتشمل قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية، والطاقة، والاتصالات، والتصنيع وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي.
2. الفلبين: تعتبر الفلبين واحدة من الدول التي استقطبت الاستثمارات الصينية في السنوات الأخيرة وتشمل قطاعات مثل الألعاب الإلكترونية والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والسياحة وقد تم توقيع اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل الاستثمارات بين البلدين.

ويجب ملاحظة أن الاستثمارات والتعاون الاقتصادي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية على تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز التنمية وهذا مانملتسه في الامثلة السابقة.

- سياسة حسن الجوار: ترتبط سياسة حسن الجوار ارتباطا وثيقا بسياسة الصعود الصيني كما تمثل مظهر من مظاهر الالتزام الراسخ في سياسة البلاد الخارجية ويعتبر الهدف الاساسي لهذه الاستراتيجية على ما يبدو هو تعزيز العلاقات متعددة الاطراف وطمأنة الجوار بما يسمح بإقامة شبكة علاقات اقليمية تدعم من مصداقية صعود السلمي للصين كقوة مسؤولة لديها ارادة وهدف في دعم الاستقرار والامن في المنطقة والتعامل الاقليمي.

ومع ان عقود أربعة من سياسة الاصلاح والانفتاح واعادة الانخراط في المجتمع الدولي وفق قاعدة الصعود السلمي كانت ناجحة لحد كبير الا ان توقع الاستمرارية ضمن هذا المسار يبقى محكوم بعلاقة الصين مع المجتمع الدولي اقليميا وعالميا؛ حيث تمثلت اهم معالم التجديد في سياسة وتوجهات الصين بالانتقال من حاله التردد والحذر ازاء تعاملاتها الى سياسة أكثر جرأة هدفها دعم صعودها وتغلغلها اقليميا ودوليا لتوسيع فضاءاتها الحيوية والجيوسياسية بشكل يسمح لها بالتفاعل وممارسة تأثيرها بأكثر اريحية بما يحقق مصالحها.

و عليه ووفقًا للرؤية الصينية يتعين على الصين الارتقاء بمكانتها الدولية وتعزيز نفوذها بشكل سلمي ومشروع وتؤمن بإمكانية تحقيق مكانة بارزة في العالم من خلال التعاون الدولي والتجارة الحرة والحوار السياسي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد فضلا عن تعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي؛ ونؤكد على ان الصعود السلمي للصين كان قائما وفق مقاربة ذكية قائمة بمزج

[1] مرجع سابق الذكر ص60.

السياسات الدولية الواقعية بزيادة قوتها الناعمة الذكية الغير التصادمية مع الاطراف الدولية مع الطروحات الليبرالية التي تؤمن بقيم السلام الديمقراطي والتعاون الدولي.

وفي النهاية فإن فهم الصعود السلمي وفق الرؤية الصينية يتطلب مراعاة السياق الثقافي والتاريخي والاقتصادي الصيني وكذا مراجعة الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المطلب الثاني: الاطر النظرية المفسرة الصعود السلمي للصين

❖ النظرية الواقعية:

شكلت مسالة الصعود السلمي للصين أكثر المسائل معالجة من طرف اصحاب المنظور الواقعي عامة ومنظري الواقعية الجديدة في شقها الدفاعي والهجومي خاصة.

وحسب المنطلقات التي جاءت بها الواقعية الجديدة في شقها الهجومي توصلت لنتيجة مفادها: ان الوسيلة الوحيدة للبقاء في ظل نظام فوضوي خاصة -بالنسبة للدول الصاعدة-ان تكون الطرف المهيمن على بقية الوحدات؛ فحسب **جون ميرشايمر** من المستحيل تحقيق الهيمنة العالمية في اطار ما يسميه **بالقوة الحاجزة للمياه**[1] لذا فمن الصعب ان تفرض دولة ما مهما بلغت قوتها وهيمنتها على الاخرين عبر المياه بل يجب اقل ما يمكن فعله ان تكون الدولة القوية صاحبة الهيمنة في اقليمها وجوارها.

كما ترى ان هدف البقاء يعد هاجسا حقيقيا بالنسبة للدول في ظل نظام الفوضوي لكن السبيل الامثل لتأمينه ان تكون الدولة المعنية أكثر قوة من بقية الدول في النظام الدولي فبعد تحقيق هدف بقائها تصير كل الاهداف تقريبا شبه مضمونة التحقق.

فبالنسبة لهم الصعود الصيني امر حتمي لكنه مربك ومخيف نظرا لطموحاتها كقوة صاعدة في زيادة قدراتها ما يتيح لها تمتع بمزيد من فرص التاثير بالتالي ستكون لها اهداف أكثر توسعية مما هي عليه اليوم.[2]

كما يعتبرون ان الصين تهديد للمصالح الأمريكية خاصة ما قد يتسبب في صراعات مستقبليه لذلك يتنبؤون ان نهوضها لن يكون سلميا كونه يتحدى مصالح القوة المهيمنة بالمقابل لا تنظر الواقعية الدفاعية الى الدول على انها القوة العظمى العدوانية عكس ذلك ترى في الماضي الى الأمن جانبا مهما لها ما يجعل الاستراتيجية الصينية بعيدة عن تهمة محاولة زحزحة الولايات المتحدة الأمريكية في اسيا عامة وخارجها كونها لا تتجاوز سياسات وتدابير دفاعية امنية لتامين موقعها.[3]

كما يتوقع **جون ميرشايمر** ان تصبح الصين أكثر ميلا بقوة الى ان تصبح مهيمنة حقيقية مثل مختلف القوى المهيمنة عبر التاريخ في ظل تراكم قوتها ما يعني انها ستصبح دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية في ظل مصالح الجيوسياسية والاستراتيجية.

وبناء على ما سبق يصل الى نتيجة مفادها ان الصين ستسير بنفس المنطق الذي تصرفت به الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها الطويل؛ ليتساءل بالمقابل لماذا ينبغي ان نتوقع اي تصرف مختلف للصين عن الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسارها تاريخي؟ هل هم أكثر تمسكا بالمبادئ من الامريكيين وأكثر اخلاقية؟ هل هم اقل قومية من الامريكيين او اقل اهتماما وقلقا على بقائهم؟

---

[1] جلال خشيب؛ **البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني-الامريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي: دراسة نظرية لأثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي**؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات اسيوية؛2016/2017 ص 112.

[2] رتيبة برد؛ **الصعود السلمي الصيني والتموقع الاستراتيجي في النظام العالمي**؛ جامعة تيزي وزو؛ مجلة المعيار المجلد 12 العدد 2 ديسمبر 2021 ص 13.

[3] مرجع سابق الذكر ص 15.

ليجيب لا يوجد في الحقيقة اي امر من هذه الاشياء بالطبع من المرجح ان تحاكي الصين الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول ان تكون مهيمنا اقليميا.[1]

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى المخاوف الأمريكية من السياسات الإصلاحية الصينية من خلال ما تطرق له **بريجنسكي** في كتابه الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية-الأمريكية خلال الحرب الباردة لان الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من ان الصين ستنشر نموذج للتنمية السياسية والاقتصادية سيقوض النظام الدولي الليبرالي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتمسك به.[2]

وعما إذا كانت الصين ستنمو بشكل سلمي يجيب نفيا فاذا واصلت الصين نموها الاقتصادي المثير للاهتمام على مدى العقود القليلة القادمة فانه من المرجح ان تحاول السيطرة على اسيا بالطريقة نفسها التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي؛ وعلى وجه التحديد ستسعى الى تعظيم الفوارق في المجال الطاقوي بينها وبين جيرانها خاصة مع روسيا واليابان بشكل الذي يجعلها تتأكد من انها قوية لدرجة لا تسمح فيها لاي دولة في اسيا بتهديدها. [3]

❖ نظرية الدور:

من اهم النظريات التي اهتمت بصعود وهبوط القوى الكبرى انطلاقا من رؤية دقيقة وواضحة لظاهرة القوة صاحبها **تشارلز دوران** تقوم على تحليل هيكل النظام الدولي إضافة لتقديم اطار عام لفهم هذه التغيرات في النسق الدولي ففي اية لحظة تاريخية يحدث اضطراب في قدرات الدول الكبرى وفق معادلات مختلفة حيث تجد كل دولة نفسها في اي لحظة معرضة لاكتساب او فقدان موقعها من القوة النسبية مقارنة بالدول الاخرى وقد اشار دوران الى ان جميع الدول تمر عبر الوقت بدور من القوة النسبية تتخللها فترات من النضوج؛ الهبوط ثم الصعود من جديد.

اهتمت هذه النظرية ببناء تفسيرات قوية لتطوير وتطور البنية النسقية من خلال ديناميكيات دورية من الصعود والهبوط وهي محطات ضرورية في مسار كل دولة اذ أكد ان هذه الأخيرة عند مرورها بهذا المسار تقف عند نقاط حاسمة تحمل مخاطر تهدد استقرار النظام الدولي.

وتسعى الصين للتأسيس لدور اقليمي في الاقليم الاسيوي والمحيط الهادي على اعتبار ان اي مكانة اية دولة تنطلق اولا من المكانة الإقليمية ومن بين مبررات الدور الاقليمي الصيني ما يرتبط بحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية والاهداف العليا للدولة؛ وهو ما تؤكده في وثيقة عام 1992 بالقول: "ان الولايات المتحدة الأمريكية منذ تحولها الى دولة عظمى وحيدة تعمل لتحقيق الهيمنة الجديدة وتغليب سياسة القوة"؛[4] مقابل ذلك اعلن **تانغ جيا شيوان** ووزير خارجية الصين في لقاء جمعه مع **كولن بأول** نظيره الأمريكي في 1995 ان الغرب المعادي لم يتخلى يوما عن خططه الرامية الى تغريب البلد وتقسيمها وهذا ما حفظه القادة الصينيين من خلال التأكيد على حضور الصين الفاعل في الساحة الدولية.

ففي تقرير قدم الى المؤتمر 16 للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2000 صرح الرئيس الصيني **جيانغ زيمين** ان الصين واجهت فترة 20 عاما فرصا استراتيجية من شانها ان تسمح للبلد بصوغ وانتهاج استراتيجية دولية معتدلة وبراغماتية تركز على التنمية المحلية.

---

[1] جلال خشيب؛ البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني-الامريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي: دراسة نظرية لأثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 115.

[2] شريفة كلاع؛ **الصين بين صعود الحذر وتأكيد الذات والمكانة الدولية**؛ جامعة الجزائر 3؛ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية؛ المجلد 8 العدد 2 عام 2021 تاريخ الاستلام: 9/5/2021 تاريخ قبول النشر: 15/10/2021. تاريخ النشر: 16/12/2021 ص 17.

[3] جون ميرشايمر؛ **مأساة سياسة القوى العظمى** ترجمة مصطفى محمد قاسم؛ جامعة الملك سعود الرياض؛ مكتبة فلسطين للكتب المصورة؛ النشر العلمي والمطابع 2012 ص160.

[4] رتيبة برد؛ الصعود السلمي الصيني والتموقع الاستراتيجي في النظام العالمي؛ المكان نفسه.

نظرية انتقال القوة:

طرح **اورغانسكي** نظرية انتقال القوة محاولا فيها تحليل السياسة العالمية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى او الدول على ضوء موارد التي تمتلكها وامكانية نشوب الحروب؛ اين تتركز القوة في يد قلة من الامم فالأمة المسيطرة هي تلك التي تتربع وتعتلي اعلى هرم النظام بالتالي تتحكم في النسبة الاعظم من المصادر فيه غير انها لا تمثل القوة المهيمنة على اعتبار انها تستطيع بمفردها ان تتحكم في سلوكيات الفواعل القوية الاخرى في ذات السياق تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة لأجل ضمان القوة لصالحها في مواجهة المنافسين المحتملين. [1]

ويؤكد أنصار هذه النظرية ان عالمنا المعاصر يمثل نظاما هرميا بوجود الولايات المتحدة الأمريكية في قمته مسيطرة بذلك على أكبر قدر من موارد القوة ضمنه مع وجود احتمال كبير في ان يتم تجاوزها من قبل الصين المنافس المحتمل في العقود المقبلة خاصة في مجال القوة الاقتصادية؛ وضمن هذه الرؤية هنالك احتمال جدي لانخراط كل منهما في نزاع عنيف ان لم يكن حربا كبرى خاصة إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من اعضاء النظام المسيطر لا تستوعب صعود الصين ومصالحها ضمن النظام القائم.

ومن هذا المنطلق يجادل **روبرت جيلين** انه: [2]

‘عندما تزداد القوة النسبية للدول الصاعدة فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام الدولي وتقسيم دوائر النفوذ والاهم من ذلك التوزيع الدولي للأراضي وردا على ذلك تواجه القوة المسيطرة هذا التحدي بأجراء تغييرات على سياستها التي تحاول اعادة التوازن الى النظام ويكشف السجل التاريخي انها إذا فشلت في هذه المحاولة فسيحل انعدام التوازن عن طريق الحرب....."

ومن هذا الصدد فان المهمة الأساسية للدولة المسيطرة التي تواجه تحدي هي ما اسماها **والتز ليبمان** المشكلة الأساسية للسياسة الخارجية-ايجاد التوازن بين الالتزامات والموارد.

فالقوى العظمى لا ترضى ابدا عن التوزيع الحالي للقوة ضمن النظام الدولي ويسيطر عليها دائما دافعا الى تغييره لصالحها فدائما ما تكون نواياها تعديلية.

وفي ذات السياق اثارت افكار **غراهم اليسون** ضمن كتابه متجهان للحرب: هل تستطيع امريكا والصين تجنب **فخ توسيديدس؟** الكثير من التاييدات والمخالفات على حد سواء حيث يصف هذا الاخير ظاهرة تسبب القوة الصاعدة في اثارة شعور القوة المهيمنة بالخوف الشديد ما يؤدي الى الصراع بينهما وهو ما ذهب اليه في تفسيره للحرب البلوبونيزية بين اسبرطا واثينا بقوله: "انه صعود اثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبرطا هو ما جعل الحرب حتمية" وقد وجد غراهم اليسون انه من اصل 16 حالة تنافس بين قوة مهيمنة واخرى صاعدة على مدار 500 سنة مضت انتهت 12 منها بنزاع عسكري مشيرا ان هذا الوضع يشكل القاعدة وليس الاستثناء بالتالي لا تختلف الحالة الصينية والأمريكية عن هاته الحالات. [3]

---

[1] رتيبة برد؛ الصعود السلمي الصيني والتموقع الاستراتيجي في النظام العالمي؛ المكان نفسه.
[2] مرجع سابق الذكر ص15.
[3] سليم قسوم؛ نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟؛ مرجع سابق الذكر ص 150.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة الصعود السلمي للصين

أثار مسألة الصعود السلمي للصين العديد من الانتقادات والمخاوف من قبل الدول الكبرى خاصة والمجتمع الدولي عامة؛ حيث ترى انها قد تستخدم نفوذها الاقتصادي والسياسي لتحقيق أهداف ذات صلة بالسيطرة والتأثير في المنطقة وخارجها؛ ومن بين الانتقادات الرئيسية التي تواجهها:

1. النزاعات الترابية والمياه: تعتبر الصين متنازعًا عليها عدة مناطق ترابية ومياه في المنطقة مثل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي حيث تثير سياساتها البحرية والمطالبات الإقليمية الواسعة انتقادات حول السعي المفتوح لها للتوسع الإقليمي وتجاوز حقوق الدول الأخرى في المياه الإقليمية.
2. انتهاكات حقوق الإنسان: تتعرض الصين لانتقادات كبيرة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك قضايا حرية التعبير وحرية الصحافة وحقوق الأقليات؛ يشير النقاد إلى معاملة الصين للنشطاء السياسيين والحقوقيين والتمييز ضد الأقليات العرقية والدينية في البلاد.
3. الهيمنة الاقتصادية: تشعر بعض الدول بالقلق إزاء تزايد النفوذ الاقتصادي للصين وتوسعها في قطاعات حيوية في اقتصاداتها حيث يتخوف البعض من أن الصين تستخدم قوتها الاقتصادية لكسب تأييد سياسي ولضمان تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة وحول العالم.
4. النزاعات الإقليمية والتوترات: يعتبر بعض الدول جارة للصين أن صعودها السلمي يزيد من التوترات والصراعات في المنطقة ويشمل ذلك النزاعات الترابية والمنازعات البحرية والتوترات السياسية والعسكرية المستمرة في مناطق مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي والهضبة التبتية.
5. نقص الشفافية: تثير طريقة تعامل الصين مع القضايا الدولية ونقص الشفافية في سياستها وتواصلها العالمي انتقادات وشكوكًا حيث يعتبر البعض أن الصين تتبع سياسة التحفظ وعدم الكشف عن نواياها الحقيقية مما يدفع الدول الأخرى إلى تكوين تحالفات وتعاونات للتصدي لتلك الأجندة المحتملة.

هذه الانتقادات تعكس وجهات نظر الدول والاطراف المختلفة وتوضح القلق والتحفظات التي تثار بشأن صعود الصين السلمي ذلك ضمن سياق الاهداف والمصالح المرجوة لدى الاطراف المهنية بذلك.

كما يمكن بشكل عام ان نجمل الانتقادات الموجهة لمفهوم الصعود السلمي في عنصرين اساسيين: [1]

- الاعتراض الاول: مرتبط بالمفهوم نفسه اذ اعتبر معارضوه ان توقيت طرح المفهوم غير المناسب وان الظروف لم تنضج بعد لطرحه بالتالي فافتراض ان الصين صعدت بشكل سلمي هو امر غير صحيح ومثالي؛ فاستخدام مصطلح اخر كالتنمية السلمية سيبدو أكثر اعتدالا كما انه سيكون مناسب للتأكيد على ضرورة ان تبقى الصين خارج الهيمنة الدولية على المستوى العالمي.
- الاعتراض الثاني: مرتبط بالطبيعة البيروقراطية الصينية فبالنسبة لأولئك النافذين الذين كانوا يعملون في الوزارة الخارجية في البلاد فان الشؤون الخارجية هي بمثابة اختصاص حصري لهم وبما ان المفهوم قد ولد خارج نطاق وزارة الخارجية فالأمر لم يرق لهم. [2]

[1] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص48.
[2] مرجع سابق الذكر ص49.

المبحث الثاني: عوامل الصعود الصيني

يعتبر الموقع الجيوسياسي حجر الزاوية في تحديد قوة الدولة وكذا الدور الذي تؤديه ضمن الوحدات السياسية والمشكلة للنظام الدولي وتظهر قوتها من خلال توافر مجموعة من العناصر والمقومات كالعامل الجغرافي؛ الموارد الطبيعية؛ الطاقة؛ الامكانيات العسكرية السكان؛ نوعية النظام السياسي السائد؛ الشخصية القومية وهذا ما ينطبق على الصين التي عرفت مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 عملية تطور شاملة اين اصبحت من اهم القوى التي شهدت تطورا استراتيجيا ملحوظا في العلاقات الدولية؛ هذا التطور رافقه صعود وتنامي للطموحات الصينية للعب ادوار اقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز مؤثر على الساحة العالمية ككل فضلا عن بنائها لمنظومة ونموذج تنموي خاص بها ما جعلها تنتهج استراتيجية اسهمت في تحكمها في الدور الاقليمي الصيني في اسيا عامة وجنوب شرق اسيا خاصة وهو ما يدفع لتحديد مقومات الريادة الإقليمية الصينية في جنوب شرق اسيا داخليا وخارجيا.

ومما لا شك فيه ان صعود الصين كقوة اقليمية مؤثرة وفاعلة لم يأتي من فراغ اذ يستند لمجموعة من المقومات تعتبر كمتغيرات تفسيرية لظاهرة الصعود الملحوظ للصين في النظام الدولي بالنظر لما تملكه من ملامح و مقومات اذ تسهم العديد من العوامل المتشابكة في بناء مكانة الدولة وقوتها تبدا بما هو محلي واقليمي وصولا الى المكانة الدولية والعالمية؛ ذلك من خلال بروز مؤسسات قانونية وسياسية داخلية ساهمت بشكل واضح وفعال في تعزيز حضورها الدولي والاقليمي الفاعل حيث ظهرت الصين كقوة اقتصادية اصبحت تشكل تهديد للمصالح الأمريكية وهذا ما جعلنا نتناول بالتحليل والتفسير ملامح ومقومات الصعود الصيني لفهم ديناميكيات تحول موازين القوة وتزايد نفوذها على الساحة الدولية.

المطلب الاول: العوامل الجغرافية والطبيعية

ان استراتيجية الدولة ونمط الحكم الذي تنتهجه واشكال تفاعلاتها المختلفة تتحدد بمكونات الجغرافية السياسية لذا فان العامل الجغرافي يلعب دورا هاما في تحديد التوجهات العامة لأي دولة لذا من المهم تتبع اهم معالم المجال الجغرافي الصيني للوقوف على الدور الذي تلعبه الدولة اقليميا ودوليا حيث تتفاعل مجموعة من المحددات او المقومات ذات الطبيعة المادية والغير المادية المتمثلة في مجملها في عناصر قوة الدولة التي تساهم في تشكيل المقومات الأساسية للدولة التي تعكس قوتها وهو ما يميز الصين حاليا.

حيث تقع الصين في شرق اسيا تطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي تقع بين دائرتي عرض 34 53 شمال خط الاستواء وخطي 73 و 135 شرق خط غرينتش حيث يختلف التوقيت في المناطق الواقعة في الغرب عن المناطق الواقعة في الشرق بفارق اربع ساعات؛ يبلغ الطول الاجمالي للحدود الصينية 5500 كلم من الشمال الى الجنوب؛ تشترك الصين مع 14 دولة في حدودها منها: روسيا؛ الهند؛ باكستان؛ فيتنام؛ كوريا الشمالية، منغوليا، كازخِستان، وكيرجيستان، وطاجِكستان، أفغانستان، ، ونيبال، وسيكيم، وبوتان، بورما، ولاوس، تمتد من الخط الاوسط للقناه الملاحية الرئيسية للنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هيلونغ الى جيد تسنغمو البحري بجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي.[1]

ويقوم التقسيم الإداري الحالي في الصين على أساس نظام أربعة مستويات وهي: الأول: مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم وبلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة؛ الثاني: مناطق وولايات ذاتية الحكم والبلديات؛ الثالث: محافظات، ومحافظات ذاتية الحكم ورايات، ورايات ذاتية الحكم، ومدن على مستوى المحافظة؛ الرابع: نواحي، ونواحي القوميات وبلدات.

بالتالي تم تقسيم الصين كلها إلى 32 منطقة إدارية على مستوى مقاطعة، منها 23 مقاطعة مقسمة إلى 22 مقاطعة تعتبر حكومة الصين الشعبية تايوان المقطعة رقم 23كما تتنازع في اولوية الحق في جزر الواقعة في بحر الصين الشرقي عاصمتها بكين.[2]

وتتميز بموقع ذو اهمية استراتيجية في منطقة شرق اسيا وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خاصة في حال تعرضها لهجوم نووي اذ يبلغ اقصى اتساع لها من الشمال الى الجنوب 5500 كلم ومن الشرق الى الغرب 6468 كلم اما طول كل الحدود البرية فوحده يتجاوز 22 ألف كلم في حين الحدود البحرية حوالي 18 ألف كلم ما يرفع حجم الحدود الاجمالية للصين الى حوالي 40 ألف كلم دون احتساب حدود الصين الوطنية (تايوان).

تحتل الصين المركز الثالث في قائمة أكبر الدول مساحة في العالم بعد كل من روسيا وكندا وتبلغ مساحتها الإجمالية 9.6 كلم مربع؛ تنقسم تلك المساحة الى 720.550 كلم مربع من المسطحات المائية الداخلية وبحيرات وانهار بينما تمثل مساحة اليابسة 9.326.410 كلم مربع يتراوح مناخ الصين المتنوع بين تلك المساحة الشاسعة بين المناخ القطبي والاستوائي كما تضم اعلى قمم العالم الجبلية الى جانب الوديان والمساحات السهلية الشائعة. [3]

---

[1] شيماء محمد جواد وأحمد رعد رمضان؛ **الخصائص الطبيعة للصين**؛ مجلة التربية الأساسية 23 سنة 2016 ص 284.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ **تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**؛ رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية؛ جامعة محمد بوقرة بومرداس؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2016 ص 2.

[3] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص، دراسات امنية واستراتيجية؛ جامعة 8 ماي 1945 قالمة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2019 ص65.

يشكل الامتداد الجغرافي للصين أحد اهم المتغيرات التفسيرية للتنوع المناخي وتعدد الثروات الطبيعية ما يؤثر ايجابا على الاقتصاد الصيني؛ كما تسمح هذه الخصائص الجغرافية بالتميز بعمق استراتيجي كبير.

من الناحية البشرية تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا بتعداد بلغ في جانفي 2024 حوالي 1,425,394,655 مليار نسمة وفقا لموقع Worldometer لأحدث بيانات الأمم المتحدة؛ ويمثل عدد سكان الصين حوالي 17.72% من إجمالي سكان العالم وهذه الاعداد الهائلة تأهل الصين لان تكون سوقا واسعة تستوعب السلع المحلية والعالمية؛ و33% من سكان اسيا.[1]

وقد بلغت الكثافة السكانية 139 شخصا في الكيلومتر المربع وبلغ عدد الذكور 686052 مليون نسمة او 51.4% من مجموع السكان في حين بلغ عدد الإناث 648.22 مليون نسمة او 48.6% ويقطن 46.6% من سكان اراضي الصين او621.86 مليون نسمة في المدن بينما يقطن 53.4% او 712.88 مليون نسمة في المناطق الريفية وتستمر نسبة القاطنين في المناطق الحضرية من مجموع السكان في الارتفاع بفضل التطور الذي شهدته الصين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني الدؤوب.[2]

اما متوسط الاعمار يبلغ 33.2 سنة وبالنسبة للذكور فان معدل الاعمار هو 32.7 سنة وللإناث 33.7 سنة اما معدل نمو السكاني فهو 0.606% ومعدل الولادات هو 13.45 ولادة لكل 1000 نسمة ومعدل الوفيات 7 حالات وفاة لكل 1000 نسمة وهذا يعني ان الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الايدي العاملة وان نسبه الشيخوخة والطفولة هي الاقل نسبة من الشباب والكبار.[3]

كما تتميز الصين بكثرة الجبال كما ان أكثر المحافظات الصينية تقع في المناطق الجبلية كما تعبر اراضي الصين انهار وبحيرات عدة حيث تصل المساحة التي تغطيها هذه المياه الى 16 مليون هكتار مربع منها 5 مليون هكتار صالحة لتربة الاسماك والنباتات المائية.[4]

كما تنقسم الصين الى منطقتين متمايزتين يفصل خط طول 100 درجة؛ شرقا الصين الشرقية ذات الطابع السهلي والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية كما تمتاز بتنوع تضاريس كبير في سطحها حيث تضم التلال والهضاب كهضبة منغوليا الداخلية والسلاسل الجبلية كجبال الهيمالايا والانهار كالنهر الاصفر[5].

---

[1] فتيحة بن شعشوع؛ **الاستراتيجية الامنية الصينية في جنوب شرق اسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة**؛ مذكرة مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية: تخصص دراسات استراتيجية وامنية؛ جامعة ورقلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2019 ص33.

[2] بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية؛ مرجع سابق الذكر ص 4.

[3] بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية؛ مرجع سابق الذكر ص 5.

[4] غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ **الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"**؛ مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق العلوم السياسية؛ تخصص دراسات امنية واستراتيجية؛ جامعة قصدي مرباح ورقلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2020 ص21.

[5] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص67.

خريطة 01: الموقع الجغرافي وحدود الصين

المصدر: https://www.google.com/ search Q خريطة الصين Tbm=isch source

تتنوع الطوبوغرافيا بالصين وتتسم بخواص طبيعية متعددة الاشكال نظرا لان مناطقها الجبلية الواسعة مرتفعة في الغرب ومنخفضة في الشرق وتقع السهول اساسا في الشرق والتلال في الجنوب الشرقي اما الهضاب والاحواض فتضم الاشكال الطبوغرافية الاخرى المتناثرة على مساحات واسعة او تتشابك مع بعض مقدمة ظروف مواتية لتنمية الاقتصاد المتنوع في الزراعة والتفسير والثروة الحيوانية والتعدين.[1]

وتتميز الصين بمناخ متنوع ومختلف من منطقة لأخرى ذلك بسبب اختلاف التضاريس اذ تتسم بهبوب الرياح الموسمية واغلب المناطق فيها يسودها مناخ قاري متميز.[2]

المناخ في الصين متنوع بسبب شساعة البلاد وتنقسم الى ست مناطق مناخية وهي:

- المنطقة الاستوائية.

[1] شيوي قوانع ترجمة محمد ابو جراد؛ **جغرافيا الصين**؛ بكين؛ الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية؛ دار النشر باللغات الاجنبية 1987ص19.
[2] مرجع سابق الذكر ص 12.

- المنطقة المدارية.
- ✓ المنطقة شبه مدارية.
- المنطقة المعتدلة.
- المنطقة المعتدلة تماما.
- المنطقة المعتدلة الاكثر برودة.

وتعتبر الصين دولة غنية بالثروات الطبيعية والاراضي الزراعية كأحد المقومات الرئيسية لاقتصادها وتتميز بتنوعها حيث تبلغ من مساحة الاراضي الزراعية 951,000 كلم مربع وتتركز في السهول اما الغابات فتتواجد في المناطق الحدودية والنائية.[1]

كما تعتبر من البلدان الغنية بالموارد المعدنية منها 20 معدن يحتل المراكز المتقدمة وتحتل المركز الثالث في العالم من حيث احتياطات 45 معدن رئيسي في العالم كما تمتلك ثروة هائلة من احتياطات النفط والغاز.

وعليه تتميز الصين بمقومات جغرافية وطبيعية اهلتها لتحتل موقع جيوستراتيجي حيث تطل على مجال حيوي ديناميكي كبحر الصين الجنوبي كأحد أكبر البحار في العالم ما يجعل منها قوة بحرية غير حبيسة كما تمتلك قوة ديموغرافية هائلة حولتها الى عامل القوة باستثمارها في العقل البشري والتعامل السياسي الحذر مع الاقليات المتعددة في الصين بانتهاء سياسات ادماج جميع شرائح المجتمع الصيني من اجل ضمان استقرار سياسي وتجنب الحركات الانفصالية لترسيخ مبدا الشرعية السياسية.

كما تتميز التركيبة البشرية في الصين بتعدد القوميات والعرقيات أبرزها: قومية هوي؛ المانشو؛ الايغور؛ المياو وغيرها من الجنسيات[2]؛ حيث تعد الصين دولة متعددة القوميات والعرقيات اذ يعيش فيها العديد من الأعراق والقوميات المختلفة منها: القومية الهانية هي الأكبر من حيث العدد وتشكل أغلبية سكان الصين، وتعد اللغة الصينية القياسية (الماندرين) هي اللغة الرسمية ومع ذلك هناك أيضًا العديد من القوميات الأخرى البارزة التي تعيش في مناطق محددة من البلاد ومن بينها:

1. القومية الهوية: تشكل القومية الهوية ثاني أكبر قومية في الصين بعد الهان وتعيش بشكل رئيسي في منطقة منغوليا الداخلية بشمال البلاد؛ تتميز بثقافتها الفريدة ولغتها الخاصة.
2. القومية الويغورية: تعيش القومية الويغورية في منطقة شينجيانغ الواقعة في شمال غرب الصين تمتاز بثقافتها الإسلامية ولغتها الخاصة.
3. القومية التبتية: يعيش القوم التبتي في منطقة التبت ومناطق أخرى في غرب الصين؛ يتمتعون بثقافة فريدة وديانة بوذية تبتية وكانت تعاني توترات سياسية فيما يتعلق بحقوقهم الثقافية والدينية.
4. القومية الزهونغية: تعيش القومية الزهونغية في مقاطعة يونان وتمتلك ثقافة متنوعة ولغة خاصة بهم.
5. القومية الدونغية: تعيش القومية الدونغية في مقاطعة قوانغدونغ وغيرها من المناطق القريبة وتتميز بتراث ثقافي غني ولغة فريدة.

واتسمت سياسة الصين اتجاه الاقليات بثلاث مبادئ وهي:[3]

[1] غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"؛ مرجع سابق الذكر ص22.

[2] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص66.

[3] بحري سفيان وبرزيق بوعلام ؛ تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك : دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية؛ مرجع سابق الذكر ص 6.

- ان تكون كل الجماعات العرقية منتمية الى الامة الصينية الجامعة والتي تتألف من 56 قومية ولا يمكن فصل الوحدة السياسية لهذه القوميات.
- لكل الجماعات العرقية مكانة متساوية في إطار الامة والمكانة المتساوية تعني كل انواع الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروقات العرقية.
- نتيجة الاختلافات التاريخية والظروف المناخية وغيرها يتحتم على الحكومة المركزية اعتمادا تدابير تفضيلية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية وغيرها بما يخدم الاقليات المحرومة.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والثقافية

❖ العوامل الاقتصادية:

تعد الصين من بين اهم الدول الأسيوية التي اصبحت في الآونة الأخيرة محل اهتمام العديد من الدول ومحط الانظار فبروزها كقوة اقتصادية رسخ وضعها في قلب المسرح الاقتصادي العالمي فقد جذبت وتيرة نموها المرموقة قدرا كبيرا من الانتباه والسعي للتعرف على مصادر نجاحها للاستفادة منها من خلال تتبع مسار الاقتصاد الصيني وفق المنظور الاصلاحي للحزب الشيوعي.

ومنذ قيام جمهورية الصين في 1949 الى غاية نهاية السبعينات من القرن الماضي كانت من بين الدول الفقيرة التي عانت الفقر والبؤس والتدهور على كافة المستويات لتتمكن بعدها من التحول من الاقتصاد المخطط او المركزي الذي لم ينجح في تحقيق اهدافه التنموية المرجوة الى اقتصاد السوق القائم على المنافسة حيث ساعدت اللامركزية على معدلات نمو الاقتصادي اين مرت بعدة تطورات؛ فبالنسبة للحكومة الصينية الاقتصاد هو اساس تطور المجتمع الصيني فقد أصبح النمو مستقبل الاقتصاد الصيني وقوة دافعة رئيسية لنمو الاقتصاد العالمي.

فقط شكل صعود **ما وتسي تونغ** الى السلطة عام 1949 بداية مرحلة جديدة في التاريخ الصيني فانطلاقا من هذا التاريخ ستصبح الصين بلدا شيوعيا بامتياز وهو ما ادخلها في مرحلة من القطيعة مع الكثير من دول الاقليم الاسيوي التي اعتمدت النهج الغربي على غرار اليابان.[1]

فعلى الرغم من الفكرة السائدة بشكل واسع حول الربط بين برنامج الاصلاح الاقتصادي بشخصية الرئيس الصيني **"دينغ هيسياو بنغ"** فان الحقيقة تقتضي التنبيه الى ان صاحب برنامج التحديثات الأربعة هو رئيس الوزراء الصيني الاسبق **"شوتن لاي"** حيث اعلن عن اهدافه في خطاب القاها عام 1945 حيث قال فيه ان الصين قررت تبني سياسة جديدة وطريق جديد يتمثل في التحديثات الأربعة وتشمل أربعة قطاعات هي: الزراعة ؛ الصناعة؛ التقنيات والدفاع؛ وطرح المؤتمر 11 للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 برنامج التحديثات الأربعة وهو ما حقق نمو هائل في حجم الاقتصاد الصيني.[2]

ولقد اصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر دولة صناعية وتجارية وأكبر دولة في احتياطي العملات الأجنبية في العالم فضلا عن ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نموها الاقتصادي العالمي 30% لمدة سنوات على التوالي فأصبحت بذلك قوة رئيسية ومصدر هام في دفع نمو الاقتصاد العالمي ولقد اثبتت الحقائق ان تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح علامة شديدة الأهمية في تاريخ الصين المعاصر ما يجلب معه تغيرات عظيمة ويؤثر في العالم تأثيرا عميقا.[3]

---

[1] حكمات عبد الرحمان؛ **الصعود السلمي للصين**؛ مجلة سياسات عربية العدد 14 ؛2015 ص 6.

[2] وليد سليم عبد الحي؛ **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي:1978-2010** (ابو ظبي؛ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ الطبعة الثانية 2014) ص49.

✓ **مسار الاصلاح في الصين:**

التزمت الصين بتطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج فتحت بابها على العالم الامر الذي حقق تحول عظيم من الانغلاق الكامل الى شبه الانغلاق ثم الى الانفتاح على نحو شامل و الذي بدا منذ عام 1978 وتبني نموذج خاص بها تحتل الموقع الوسط بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية يعرف **بنظام اقتصاد سوق الاشتراكي** على اعتبار ان الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة وانما صبغة قابلة للتطوير وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه ؛ من هنا ادركت الصين ان اساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الاصلاح حيث تبلورت هذه الاصلاحات في صياغة براغماتية؛ ويمكن تقسيم مسيرة التنمية الاقتصادية في الصين لحقبتين زمنيتين اساسيتين تندرج فيها عدة مراحل؛ وهما:[1]

- **الحقبة الاولى:** وهي **مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادي:** تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية الى غاية 1978؛ تبنت من خلالها النموذج السوفياتي الستاليني ثم تحولت بعد ذلك الى نظام التخطيط المركزي ومنه الى نظام الخطط الخماسي مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة ثم الى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في الفترة ما بين 1958 -1972 لتنتهج بعدها نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع ادارة مركزية للصناعات.
- **الحقبة الثانية:** دخلت الصين بداية من عام 1978 **مرحلة الاصلاح الاقتصادي والتحديث** حيث بدأت القيادة الصينية ولأول مرة منذ الخمسينيات تحديد مهامها ومستقبل الامة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية والعقائد الايديولوجية.

واعتمدت في هذه الاصلاحات على سياسة براغماتية جاءت في نظريتان هما:[2]

✓ **نظرية عصفور القفص:** تقوم على اساس السماح بالليبرالية اقتصادية ضمن اسس اشتراكية اي ادخال الاصلاحات على النظام الاشتراكي من اجل تكيف مع المستجدات الرأسمالية ويشبه ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران كما يريد لكن دون الخروج من القفص.

✓ **نظرية القط:** فحواها القبول باي سياسات تؤدي الى النمو الاقتصادي والتقليل من دور الايديولوجيات من خلال ما يعرف بسياسة الباب المفتوح لكل الشراكات مع الدول الاخرى في المجال الاقتصادي حيث دافع الزعيم "دينغ هيساو بينغ" عن هذه الفكرة بقوله: ليس مهما ان يكون القط ابيض او اسود بل المهم ان يأكل الفئران.[3]

وتعد الصين واحدة من أكبر المستهلكين للطاقة في العالم نظرًا لحجمها السكاني الكبير وتنميتها الاقتصادية السريعة، اذ تتطلب كميات هائلة من الطاقة لتلبية احتياجاتها الداخلية ودعم نموها الصناعي.

وفقًا للإحصاءات العالمية الأخيرة، في عام 2019 بلغ استهلاك الطاقة في الصين حوالي 3.85 مليار طن مكافئ نفط (TOE)، مما يجعلها أكبر مستهلك للطاقة في العالم ويشكل الفحم مصدرًا رئيسيًا للاستهلاك في الصين، حيث يستخدم الفحم لتوليد الكهرباء وتشغيل الصناعات.

---

[3] أحمد فاروق عباس؛ **التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات**؛ مقالة منشورة؛ جامعة الازهر؛ كلية التجارة؛ المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تاريخ قبول النشر: 29/10/2019 ص6.

[1] فتيحة بن شعشوع؛ الاستراتيجية الامنية الصينية في جنوب شرق اسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة؛ مرجع سابق الذكر ص 35.

[2] مرجع سابق الذكر ص 36.

[3] بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية؛ مرجع سابق الذكر ص 8.

وكما أسلفنا الذكر لحت في الافق بوادر تحول سريع في سياسة الصين الخارجية اين تبحث عن مصالحها الوطنية وتضعها ضمن اولوياتها فمع تولي **ماو تسي تونغ** الحكم شهدت البلاد مجموعة كبيرة من التحولات العميقة على كافة المستويات في تسيير شؤون الدولة والمجتمع فقد بدأت الاصلاح الاقتصادي الصيني في اواخر 1978 اين تقرر اصلاح النظام الاقتصادي والانفتاح العالم الخارجي على اساس فتح المجال لمزيد من التفاعلات مع المجتمع الدولي حيث تم اجراء اصلاحات اقتصادية نوعية على الاقتصاد عبر العديد من المراحل يمكن ايجازها فيما يلي:

- **المرحلة الاولى: الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل الانفتاح 1949 1978:**

كانت البنيه التحتية وقدرات الانتاج في عام 1949 مدمرة جزئيا نتيجة للحرب الأهلية الطويلة التي انتهت بوصول الحزب الشيوعي الصيني للسلطة في ديسمبر 1949 فقد قامت الحكومة الصينية الجديدة بإعادة بناء الاقتصاد الصيني على اسس اشتراكية وزود الاتحاد السوفياتي الصين بنموذج للتنمية ودعم اقتصاد ضخم فقد ارتكزت التنمية الاقتصادية في الصين في مرحلة ما قبل الانفتاح والاصلاح الاقتصادي على استراتيجية الاعتماد على الذات في الفترة ما بين 1949 -1978 اين كانت الدولة فقيرة اقتصاديا حيث كان دخل الفرد متجمد جدا وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي ؛ و قد ارتكزت في استراتيجيتها على الذات من اجل تحقيق الاكتفاء المحلي واعتمدت في هذه المرحلة على اساليب التخطيط المركزي وتطوير الزراعه والصناعة والتطوير اساليب الانتاج ذات التقنية العالية.[1]

ففي الوقت الذي بدا فيها **ماو تسي تونغ** يطرح فكرة ان الروح الإنسانية والأيديولوجية يمكن لهما ان تتجاوز بتأثيرهما دور التقنية كان **شونن لاي** و **دينج هيسياو بنغ** متفقين على اولوية التطور الاقتصادي على حساب النظرية السياسية الشيء الذي يوضح لنا ان جذور الاصلاحات الاقتصادية في الصين لها امتدادات في فترة قبل تطبيقها وبعد موت ماو تسي تونغ اشتد صراع بين الراديكاليين اليساريين والاصلاحيين كتيارين متنافسين؛ اين كان الاول يؤكد وينادي بتقديم الأيديولوجية الثورية على الاقتصاد والعزلة على الانفتاح بينما الثاني كان ذا التوجه الاصلاحي و الانفتاحي البراغماتي المعتدل.

فبالرغم من كل الجهود الاقتصادية المبذولة في تلك السنوات لم تحقق الصين قفزة اقتصادية كبيرة ففي السبعينات من القرن ال 20 توسعت الهوة بين الصين وجاراتها اليابان وكذا بينها وبين الجيل الاول للاقتصادات الصناعية الصاعدة في اسيا فقد شهدت هونج كونج؛ كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة تقدم بالغ السرعة في انتاجها ومستوى معيشتها وشكل نجاح هذا النموذج وارادة اللحاق بهذه البلدان خلفية التغيير الذي حدث في الاستراتيجية الاقتصادية للصين بدءا من 1978.[2]

- **المرحلة الثانية: 1984 1991:**

تميزت هذه المرحلة من انتقال الاصلاح من المناطق الريفية الى المدن بعد النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني ولقد اعطى الاصلاح الذي تحقق في هذه المرحلة المزيد من الثقة لقيادة الاصلاح[3] وهذا ما دفعهم الى اساليب الاقتصاد الجزئي ومن اهم عوامل تطوير هذا الاقتصاد نجد:

- تحديد الاسعار من قبل الدولة.
- تحديد الاسعار تحت ارشاد الدولة.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا؛ **الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح**؛ مجلة العلوم الاقتصادية؛ العراق؛ جامعة البصرة؛ كلية الإدارة والاقتصاد؛ المجلد 4 العدد 14 ؛31 ديسمبر 2004 ص40.

[2] أحمد فاروق عباس؛ التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات؛ مرجع سابق الذكر ص 9.

[3] ابراهيم الاخرس؛ **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود**؛ (مصر؛ ايتراك للنشر والتوزيع ؛2008) ص31.

- تحديد الاسعار بفعل تعديل السوق.[4]

وتجر الإشارة الى ان الصين وسعت في حجم الحريات الممنوحة الى مملوكات الدولة بالإضافة الى تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص؛ غير ان هذه المرحلة كانت من أصعب المراحل بالنظر الى:[2]

- تصاعد معدلات التضخم 18% من جراء تحرير الاسعار.
- تدهور الدخول الحقيقي للسكان لا سيما في الريف.
- تزايد اعداد المهاجرين الى المدن.

المرحلة الثالثة: من 1991 الئ يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بدخول الصين في تعداد الدول المتقدمة أين شهدت تدني معدلات الفقر وزيادة في معدل نمو الاقتصادي وانفتاحها على السوق العالمية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية [3]وتميزت هذه المرحلة بالإصلاح الشامل وفتح ابوابها على مصارعها امام اعطاء القطاع الخاص الدور لقيادة الصين نحو التنمية المستدامة والنمو والرفاهية.[4]

وقد تعددت صور ومجالات الإصلاح الاقتصادي في الصين وشملت اغلب مكونات وقطاعات الاقتصاد الصيني؛ ومن اهم الاصلاحات في السياسات والاجراءات التي مست اغلب المتغيرات والقطاعات الاقتصادية ما يلي:

- **القطاع الزراعي:** تطعم الصين نحو ما يقارب 22% من سكان العالم مع انها لا تمتلك سوى 7% فقط من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم؛ كما تجدر الاشارة ان % 17 منهم هم من سكان الصين الاصليين، كما انها تعتبر المستورد رقم واحد للحبوب في العالم بالرغم من أنها أكبر المنتجين كذلك.

ففي نهاية السبعينات واوائل الثمانينات من القرن العشرين قام الريف الصيني بتطبيق الاصلاح في نظام المسؤولية الأسرية التعاقدية في الانتاج وتمتع الفلاحون بحق الإدارة والانتاج ما اثار الكثير من حماسهم ما ادى الى تحرير قوي للإنتاج الزراعي كما ادى زيادة اسعار المنتجات الزراعية بنسبه تصل ل 25% في 1949 الى تحفيز النمو السريع للإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارعين بصورة سريعة ما جعل الاصلاح يؤتي ثماره ونتائجه الفورية [5] لكن هذا لا ينفي وجود مجموعة من العقبات والتحديات من بينها: التضخم السكاني في المناطق الزراعية التي لا يمكن تجاوزها الا تدريجيا طالما ان السلطات الصينية تريد التحكم في الهجرة الريفية الى المدن وادارة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية.

- **القطاع العام:** خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لم تستطع منشآت القطاع العام الصناعية مقاومة اشتداد المنافسة في السوق ورغم انها الافضل تجهيزا ولديها الايدي العاملة الاكثر كفاءة فان انتاجها اضعف من انتاج المنشآت الاخرى وقد تدهورت نتائجها المالية عبر الزمن ففي عام 1998 كانت اكثر من ثلث عدد هذه المنشآت خاسرة ولم تتمكن من الحفاظ على بقائها الا بفضل القروض المصرفية واعانة من الموازنة العامة والتأخر في تسديد الضرائب

---

[4] أحمد فاروق عباس؛ التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات؛ مرجع سابق الذكر ص 10.
[2] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص69.
[3] نمرجع سابق الذكر ص 42.
[4] مرجع سابق الذكر ص 43.
[5] أحمد فاروق عباس؛ التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات؛ مرجع سابق الذكر ص 12.

وتعود هذه النتائج السلبية الى ما يعانيه الكثير من صناعات هذه المنشآت من تدهور ووراثتها لوظائف اجتماعية واسعة جدا اين مثل نسبة 39% منهم اي ما يقارب 7099 شركة خاسرة وبحلول عام 2000 تقلص عدد الشركات الخاسرة الى 1800 شركة وقد استمر الاصلاح منذ ذلك الوقت وحقق نتائج جيدة ففي عام 2011 كان هنالك 70 مؤسسة من المؤسسات المدرجة على قائمة المؤسسات الصينية بالأسواق داخل الصين وتضم فيما بينهم 74 مؤسسه مملوكة للدولة او شركات قابضة او عدة ضمن اكبر 500 مؤسسة عالمية اين يسيطر بقوة على الصناعات المهمة والمجالات الرئيسية للاقتصاد الصيني.[1]

- **الصناعة:** شكلت الصناعة اهم محركات النمو في الصين وشهدت تغيرات كثيرة من بينها: تحرير الأنشطة وقيام سوق شديدة المنافسة وازدهار قطاعات وصناعات جديدة ومنافسة الواردات المتقدمة تكنولوجيا وقد بدأت تلك الاجراءات في ديسمبر 1978 عندما سمحت اللجنة المركزية الحزب الشيوعي الصيني بإعادة العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت والمكافآت الإنتاجية وقد اقتصر الانفتاح في تلك المرحلة المبكرة فيما يخص رؤوس الاموال الصناعية القادمة من الخارج على بعض الاقاليم المختارة في جنوب الصين ومع بدء الموجة الثانية من الاصلاحات في بداية التسعينات تسارع تحرير الاسعار وبدا الاهتمام بإصلاح منشآت القطاع العام الصناعي مع التأكيد في نفس الوقت على الدور الذي لا غنى عنه للقطاع الخاص كما هدفت لإصلاحات الى انشاء نظام مصرفي حقيقي والنظام ضريبي جديد ونظام لصرف العملة.
- **العمالة:**[2] بدأت سياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح في الريف الصيني بتطبيق نظام تتعهد بموجبه الأسرة الريفية منفردة بزراعة الارض المملوكة جماعيا عن طريق المقاولة ما ادى الى تحرير اكثر من 100 مليون ريفي من العمل الزراعي واصبحوا بلا عمل لكن معظم الفلاحين ظلوا اسري للريف بسبب نظام بطاقات التموين المرتبطة بمكان الإقامة التي كان يتم الحصول بها على كل شيء تقريبا حتى اساسيات الحياة؛ وفي عام 1974 تغيرت السياسة الاقتصادية واصبح مسموح للفلاحين بالعمل في المدن وعمل تدفق الاستثمار لكن منذ هذا العام الى غاية 2007 امتصت الزراعة خمس النمو في عدد العاملين فقط وهبط وزنها في الاستخدام العام وانخفض عدد العمال الزراعيين مسجلا انخفاض كبير.

وفي المؤتمر 11 للجنة المركزية الحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي يمكن تلخيص اهم جوانبه فيما يلي: [3]

- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي وقد قسم أحد مستشاري الامين العام السابق للحزب الشيوعي **زهاو زيانج** الدول الى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع التغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في عدة جوانب.
- حكومات جامدة واقتصاد جامد: اي ان هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية اخرى ليس مؤهلين للتكيف مع التغيرات ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي.
- حكومات جامدة واقتصاد مرن: اي ان اي ان اليات التكيف في القطاع الاقتصادي اوفر منها في القطاع السياسي ومثال ذلك النمور الاسيوية.
- حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة حيث تتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة اليات التكيف مع التغيرات الدولية ويرى المستشار ان الصين يجب ان تعمل على الانضمام الى هذه المجموعة.

---

[1] أمرجع سابق الذكر ص 14.
[2] مرجع سابق الذكر ص 18.
[3] وليد سليم عبد الحي؛ المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص57-60.

- اعادة النظر في اولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة ثم البحث العلمي واخيرا الدفاع ولعل التركيز على الزراعة ناتج عن نقص المساحة الصالحة للزراعة في الصين.
- اعادة هيكلة قطاعات الانتاج حيث جرى اقرار نظام المسؤولية العائلية الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية الى حيزات عائلية والسماح بمشروعات خاصة وتحتفظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.
- الاصلاحات الحضرية وتقوم على لا مركزية تسيير المشروعات العامة خاصة فيما يتعلق بسياسة الاسعار والعمالة وفتح المجال امام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية او السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بعد الحصول على رخصة بذلك.
- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.
- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
- الانضمام الى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
- تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية بناءها.

وبوجه عام يعزو الاقتصاديين نمو الاقتصادي سريع للصين الى عاملين اساسيين:[1]

فالعامل الاول متعلق باستثمار راس المال على نطاق واسع يعتمد على التمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة اذ اصبحت الصين من أفضل الوجهات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

وهذه الاستثمارات تعتمد على جناحين رئيسيين الاول المتعلق بانخفاض الاجور والثاني متعلق بالخدمات التي تقدمها الشركات بهاتف خفض التكاليف المعالجات البسيطة للمعلومات ورفع مستوى التنافسية.

اما العامل الثاني متعلق بنمو الاقتصاد الصيني نموا سريعا فهو يرتبط بنمو الإنتاجية السريعة نفسها فقد ادت الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية التي اجرتها الإدارة الصينية الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وهو ما عزز الانتاج وأدى الى زيادة الموارد المخصصة للاستثمارات الاضافية.

جدول: مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي القلب ومستوى دخل الفرد الفترة ما بين 2000-2017

التصنيف	2000	2005	2010	2015	2017
الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تريليون	1,211	2,280	6,101	10,920	12,241
معدل النمو الاقتصادي (%GDP)	% 8,4	% 11,3	% 10,3	% 6,7	% 6,9
متوسط دخل الفرد (دولار)	$ 2379	$ 4102	$ 7544	$ 7948	$ 8806

المصدر :: World Economic Outlook 2011

Https:// www. focus-economics.com/countries/china :

[1] حكمات عبد الرحمان؛ الصعود السلمي للصين؛ مرجع سابق الذكر ص 8.

ان تفوق الصين في مسيرتها الاقتصادية المتسارعة جعلها تشكل اكبر قوة في العالم متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي ما يعادل القدرة الشرائية اذ بلغ نصيب الصين من الناتج المحلي بنسبة 16.48% % مقابل 16.28% للاقتصاد الامريكي وبلغ حجم الناتج الاقتصادي الصيني 17.6 تريليون دولار مقابل 17.4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2014؛ وفي احدث احصائيات البنك الدولي بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين في عام 2017 نحو 21.417 تريليون دولار مقابل 19.81 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية ومن المتوقع استمرار تزايد نصيب الصين من حجم الناتج المحلي الاجمالي في السنوات القادمة.

بذلك ما يمكننا استنتاجه وقوله ان هذا التقدم الاقتصادي الصيني يعزى الى تأثير التخطيط الاستراتيجي والاداء الاقتصادي الداخلي المتواصل ما ينعكس ايجابا على مكانة الصين في النظام الدولي نظرا لما يتمتع به من قدرات ذاتية تعد كمحرك اساسي لعملية النمو والتقدم ودفع عجلة التنمية.

وتتوقع العديد من التقارير بان الصين ستتصدر مشهد الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 تليها الهند من ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم الاقتصاد [1]

ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي فان الصين اليوم تجد نفسها في منعطف تاريخي فبعد عقود من النمو فائق السرعة تركز الحكومة اليوم على النمو العالي الجودة وعليه تحتاج السلطات في الصين الى التركيز على اجندة الاصلاح الحالية والاستفادة من زخم النمو الحالي " لإصلاح السقف بينما الشمس مشرقة" مرتكزة في ذلك على الاستمرار في كبح نمو الائتمان وتسريع جهود اعادة التوازن وزيادة دور قوى السوق مع تعزيز الانفتاح وتحديث اطر السياسات وحتى مع التباطؤ التدريجي في النمو يمكن ان تصبح الصين اكبر اقتصاد في العالم بحلول 2030.[2]

✓ الاليات المتبعة لتدعيم دورها في الاقتصاد العالمي:

اتبعت السياسة الصينية العديد من الاليات لتدعيم دورها في الاقتصاد العالمي أبرزها: مبادرة الحزام والطريق وفرض الرؤية الصينية في قمة العشرين وتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى وزيادة استثماراتها في العديد من المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية على المستوى العالمي وتعزيز التعاون مع الدول النامية.[3]

❖ مبادرة الحزام والطريق:

بداية اتجهت الصين نحو تحقيق هدف ان تكون فاعل دولي مؤثر بطرحها مبادرة الحزام والطريق وفي هذا السياق ذكر نائب وزير الخارجية الامريكي **روبرت زوليك** في عام 2005 اثناء خطابه باللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الصينية انه: "نحتاج الان الى تشجيع الصين على ان تصبح صاحبة مصلحة ومسؤولة في النسق الدولي".[4]

والجدير بالذكر ان المبادرة الصينية هدفت للتأثير على بنية النسق الدولي اذ شكلت الازمة المالية العالمية في 2008 أحد التطورات التي ساهمت في التأكيد على هذا الطابع كونها اضعفت من مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي بالمقابل ساهمت في تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني من خلال مجموعة من التطورات يتمثل ابرزها في صعود ترامب الى سدة الرئاسة

---

[1] OCDE ; Real GDP Long-teram Forecast ; 2018
Https:// Doi.org,/10.1787/en

[2] سليم قسوم؛ التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص 193.

[3] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص74.

[4] صفاء خليفة محمدين؛ **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)**؛ كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد؛ العدد 13 يناير 2022 ص161.

الأمريكية الذي شرع في تبني الحمائية الاقتصادية كمدخل لتقليل العجز في الموازنة الأمريكية في الوقت ذاته اصبحت فيها الصين هي المدافع الرئيسي عن العولمة الاقتصادية اين اكد الرئيس الصيني امام منتدى دافوس الاقتصادي في 2017 انها ليست هي سبب وراء المشاكل والازمات التي يعاني منها العالم.[1]

وكما اسلفنا الذكر تهدف المبادرة الى تحقيق **التجديد العظيم للامة الصينية** اذ لا ينبغي النظر لهذه العبارة على انها مجرد شعار بل تخدم وظائف هامة كإضفاء الشرعية على اداء النظام السياسي وحشد الشعب معا كهدف لاستراتيجية وطنية طموحة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومن اجل ذلك حددت شعار حلم المئة عام وهو ما يتزامن مع حدود الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني او كما تسمى **بالصين الجديدة** [2]وكانعكاس لطموحات جيوسياسية الذي يعزز "سياسة حزام واحد وطريق واحد الصينية" وهي المبادرة التي تهدف الى بناء شبكة التجارة وبنية تحتية تربط الصين بأوروبا عبر الدول الأسيوية وغرب اسيا وبجنوب شرق اسيا وافريقيا واوروبا بحرا؛ والمبادرة تغطي اكثر من 70 دولة.[3] كما يمكن النظر اليها باعتبارها بديل للمؤسسات المالية العالمية القائمة التي ستساهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تتمتع بنفوذ في اغلب مناطق العالم.

وتتكون المبادرة من شقين اساسيين: الاول يسمى حزام طريق الحرير الاقتصادي والثاني يطلق عليه طريق الحرير البحري حيث يضم الطريق البري ستة ممرات الى اوروبا واسيا والبحر المتوسط والخليج العربي بينما يتضمن الشق البحري ممرات مائية الى الدول التي نعطيها المبادرة.[4]

خريطة 02: الممرات البحرية والبرية لطريق الحزام والحرير

المصدر: https:// www.gisrepoortsonline.com/china's -infrastructurr.intitive-pat1

وسمي طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره اذ كان الصينيون اول من تعلم صناعة الحرير وظلت هي المورد الوحيد له حتى القرن السادس عشر.[5]

---

[1] صفاء خليفة محمدين؛ الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)؛ المكان نفسه

[2] صفاء خليفة محمدين؛ الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)؛ مرجع سابق الذكر ص 162.

[3] سعد السبيعي؛ **مبادرة الحزام والطريق**؛ 7افريل 2019 انظر الموقع: https//www.makkahmews paper.com/article/619980

[4] سعود بن هشام جليدان؛ مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ 7افريل 2019 انظر الموقع: https//arabi21.com/story/1125057

[5] ياسين عمار عبد الجابر الربيعي؛ **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص**؛ استكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط كلية الآداب والعلوم؛ قسم العلوم السياسية 2018 صو72.

لقد قسمت استراتيجية المشروع الى ثلاثة مراحل وهي:[1]

- ✓ المرحلة الاولى: سميت بمرحلة التعبئة الاستراتيجية وتبدأ من 2013 حتى 2016.
- ✓ المرحلة الثانية: وهي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي تبدأ من 2016 حتى 2019.
- ✓ المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقييم الاستراتيجي وتبدأ من 2019 وتمتد حتى 2049.

وتسعى هذه المبادرة لتحقيق مجموعة من الاهداف التي تمس العديد من الجوانب والابعاد أبرزها:

- البعد الاستراتيجي:
  - رغبة الصين بتعزيز الاستقرار والثقة السياسية اقليميا ودوليا.
  - سعي الصين الى تغيير نمطية النظام الدولي الحالي والانتقال من نظام عالمي احادي القطبية الى نظام عالمي متعدد الاقطاب.
  - اعادة التوازن في منطقة اسيا اي الانتقال الاستراتيجي الامريكي من منطقة الشرق الاوسط الى اسيا.
  - تعزيز الوجود الصيني في منطقة اوراسيا.

- البعد الجيوقتصادي: [2]
  - ازالة العوائق امام الاستثمار والتجارة وانشاء مناطق تجارية حرة.
  - تعزيز العلاقات بين الشعوب على كافة المجالات.
  - تعزيز التبادلات التجارية خاصة مع مجموعة دول الاسيان.
  - تعزيز تكامل اقتصادي مشترك في جميع انحاء القارة الاوراسية مستقبلا.

كما حدد القائمون على المشروع خمسة اهداف اساسية تشمل الابعاد الاقتصادية والمالية والجوسياسية والثقافية والاستراتيجية وهي:[3]

- سياسة الربط حيث تعتزم المبادرة الى حث الدول على المشاركة فيما بينها لإنجاحها.
- التبادل الثقافي فهو يهدف لتشجيع الافراد وربطهم بين بعضهم عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات.
- التكامل المالي حيث تهدف المبادرة الى تحسين التعامل المالي والنقدي بالإضافة انها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة.
- التجارة والاستثمار حيث انها تهدف الى تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي.
- انشاء مرافق الاتصال التي تمكن من الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في المشروع مثل اعاده بناء الموانئ وازالة الحدود.

وفي الاخير يمكننا القول ان مبادرة الحزام والطريق الصينية BRI هي انعكاس للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على المستوى الاقليمي حيث ينظر الاستراتيجيون الامريكيون الى استخدام الصين لهذه المبادرة كوسيلة لشن هجوم جيو اقتصادي لتوسيع نفوذها الامني

[1] غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"؛ مرجع سابق الذكر ص 38.
[2] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص76.
[3] غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"؛ مرجع سابق الذكر ص 39.

والسياسي في منطقة اسيا والمحيط الهادئ بالتالي كتهديد للنظام الاقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

لكن بالمقابل هذا لا يعني ان المشروع يخلو من مجموعة من العقبات والتحديات تتمثل في:

- تحديات جغرافية: وتشمل التهديدات الامنية مثل تفشي ظاهرة الارهاب في بعض المناطق التي يمر عبرها المشروع.
- المعارضة المحلية: حيث تواجه العديد من المشاريع رفض محلي بسبب مشاكل في مسالة ملكية الارض التي ستقام عليها المشاريع.[2]
- تحديات مالية: حيث تعاني عدة دول مشاركة في المبادرة من ضعف مواردها المالية مما تسبب في تأجيل او الغاء بعض المشاريع.
- تحديات جيوسياسية: فإنجاز المشاريع يتوقف على نوع العلاقات التي تربط الصين ببقية الدول المشاركة في المبادرة كروسيا وإيران وتركيا.

✓ التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني:

يواجه الاقتصاد الصيني عددًا من التحديات التي تؤثر على نموه واستقراره؛ من بين التحديات الرئيسية التي تواجهه ما يلي:

- التباطؤ الاقتصادي: يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤًا في وتيرة النمو مقارنة بالسنوات السابقة؛ يعزى ذلك جزئيًا إلى تحول الاقتصاد الصيني من نمو سريع قائم على الاستثمار إلى نمو أبطأ قائم على الاستهلاك الداخلي؛ هذا التحول يعني أن الاقتصاد الصيني يواجه تحديات في تعزيز الطلب المحلي وتنويع مصادر النمو.
- مشكلة الطاقة: تشهد الصين احتياجا كبيرا من الموارد الأولية والطاقة التي تتناسب مع النمو الاقتصادي المرتفع والذي يعتبر الاسرع في السنوات الأخيرة حيث كانت تصدر حوالي 25% من انتاجها النفطي عام 1985 الا انها منذ 1990 تحولت الى دولة مستوردة وبالتالي الطلب المستمر على الطاقة وضعها تحت ضغط كبير لذا لجات الصين الى عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية اهمها روسيا هذا ما جعل اقتصاد الصيني مرتبط بالخارج ما يؤثر بشكل كبير على استقرار الاسواق العالمية حيث تظهر الاتجاهات الحديثة لكمية استهلاك الطاقة من طرف الصين انه من الصعب تحملها في المدى البعيد.[3]

وتشير البيانات من الإدارة العامة للجمارك الصينية ان وارداتها من النفط الخام زادت العام الماضي 11% مقارنة مع 2022 إلى نحو 564 مليون طن أو ما يعادل 11.28 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من المستوى القياسي السابق المسجل في 2020 والبالغ 10.81 مليون برميل. وأظهرت البيانات أن واردات الصين من الغاز الطبيعي -وتشمل الغاز الطبيعي المسال والغاز الذي يصل عبر الأنابيب-ارتفعت نحو 10% إلى 120 مليون طن في 2023.

في حين صادراتها عرفت تباطؤ بالمقارنة مع نسب النمو الكبيرة التي كانت في السابق

---

[1] شريفة كلاع؛ **نحو اعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الاقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور الصين في ذلك؟**؛ مجلة السياسة العالمية؛ المجلد5 العدد2 سنة 2021 ص81.

[2] غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"؛ مرجع سابق الذكر ص 40.

[3] رحايلي سعاد؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص76.

➢ الديون والعجز المالي: تواجه الصين تحديات فيما يتعلق بالديون العامة والخاصة اغلبها داخلية حيث زادت مستويات الديون بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث تميل الشركات الصينية والبنوك إلى تكديس الديون وهو أمر يمكن أن يؤثر على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام.

كما ان تحدي الدين الصيني يكمن في مشكلة عدم سداده من طرف الدول التي تدين للصين خاصة الولايات المتحدة.

➢ التوترات التجارية الدولية: تزامنًا مع الصعود الاقتصادي السريع للصين تزايدت التوترات التجارية مع بعض الدول الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة أين فرضت رسومًا جمركية على بعض المنتجات الصينية وكذلك الصين بدورها ردت بإجراءات تجارية مماثلة؛ هذا الصراع التجاري يؤثر على الصادرات الصينية ويزيد من عدم اليقين الاقتصادي.

- التحدي البيئي: يشكل عقبة اساسية في وجه تحقيق التنمية الصينية المستدامة حيث تتمثل هذه التحديات في التلوث البيئي واسع النطاق نتيجة للتنمية الصناعية السريعة وتغير المناخ وانبعاث اكسيد الكربون مسبب لظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي لتفاقم عملية تغيير المناخي[1] بالتالي يتوجب عليها تقليص نسب انبعاث الغازات ورفع نسبة الاعتماد على موارد الطاقة؛ كما وتتطلب جهودًا هائلة للتحول إلى نمو اقتصادي أكثر استدامة وللحد من التلوث وتأثيرات تغير المناخ.
- التحديات الديموغرافية: تواجه الصين تحديات مرتبطة بالديموغرافيا بما في ذلك شيخوخة السكان وتراجع معدل الولادات اذ يضع هذا الاتجاه ضغطًا على نظام المعاشات والخدمات الصحية في البلاد ويهدد بتباطؤ النمو الاقتصادي.

❖ العوامل الثقافية والقوة الناعمة:

تعد الثقافة الصينية واحدة من اقدم ثقافات العالم واكثرها تعقيدا؛ فالتاريخ الصيني الموثق في الكتابات القديمة يعود الى قرابة 3300 سنة؛ هذا التراكم المعرفي والثقافي والفلسفي والحضاري على امتداد اكثر من 4000 سنة هو ما يميز الثقافة الصينية حاليا؛ وتعتبر الفلسفة الكونفوشيوسية احد اهم المصادر الفكرية في تأثيرها على الثقافة الصينية؛ حيث ترى انه من طبيعة العالم ان تبنى العلاقات الإنسانية ضمن نظام هرمي وعلى السلطة ان تحكم داخليا وتتعامل مع الخارج المكون من عدة اصناف وعليهم ان يخضعوا للهيمنة الصينية كونها تتربع على الهرم النظمي والشعب الصيني كذلك.[2]

وتتكون ثقافة الصين المعاصرة من ثلاث عناصر اساسية وهي: الثقافة التقليدية؛ الأيديولوجية الشيوعية ومؤخرا القيم الغربية.

وتصنف الصين على انها دولة ذات ثقافة مميزة وتقاليد فريدة ومتعددة من اللغة الصينية الى الطب الصيني الى الفلسفة الصينية الى الموسيقى الصينية الى الطعام الصيني الى الشاي الصيني الى الفن الصيني الى الرياضة الصينية الى الاستراتيجية والحرب الصينية الى المهرجانات الصينية وغيرها؛ وفي هذا المجال تمتلك الصين مصادر ثقافية تنافسية كبيرة وجذابة ضاربة في جذور التاريخ ولا يزال تأثيرها ساريا الى حد اليوم بشكل يضمن لها عنصرا هاما ورئيسيا من عناصر قوتها الناعمة..[3]

وتتشكل من ثلاث انماط وهي:[4]

---

[1] مرجع سابق الذكر ص77.

[2] محمد امين وفريدة طاجين؛ الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"؛ مرجع سابق الذكر ص 37.

[3] جوزيف ناي؛ ترجمة محمد توفيق البجيرمي؛ **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**؛ السعودية؛ العبيكان النسر 2007 ص 26-27.

- ✓ الثقافة وجاذبيتها بالنسبة للأخرين وهذا ما تتميز به السياسات الثقافية الصينية تجاه العديد من دول العالم خاصة تجاه القارة الافريقية والاسيوية.
- ✓ القيم السياسية عندما تغري العالم الخارجي وتجذبه من خلال سعيها للتسويق والتوسيع مقابل قيم السياسية الغربية خاصة الامريكية تجاه الدول المستضعفة.
- ✓ السياسة الخارجية عندما ينظر لها على انها شرعية بالإضافة الى القدرة على الاستمالة للمنظمات الدولية.[1]

من الجانب الاخر فقد اجريت مناقشات القوة الناعمة حول السياسة الخارجية؛ فبدخول عصر **هو جينتاو** اصبحت الادعاءات بان على الصين تعزيز قوتها الناعمة موازاة مع قوتها الصلبة لتتطور وتصبح قوة عالمية.

الا انه غالبا ما يجادل العلماء الصينيون بان الثقافة والأيديولوجية والقيم السياسية ليست بالمصدر الوحيد للقوة الناعمة وليست دائما منتجة للجاذبية[2] في حين يمكن للقوة الصلبة ان تكون مصدر للجاذبية والاغراء ضمن ظروف معينة.[3]

والصين اليوم تمتلك بعض الفرص التي تمكنها من ممارسة نفوذها في العالم حيث ظل السجل الصيني لأكثر من 3000 سنة يجذب سبيل متواصلا من التجار المبعوثين والطلاب كما انتشرت مراحل الحضارة الصينية بشكل كبير منذ سلالة التانغ الى كل بلدان المجاورة.

وتعتمد القوة الناعمة للصين اليوم على ثلاث موارد اساسية وهي: النموذج التنموي الصيني؛ السياسة الخارجية المرتكزة على الصعود السلمي وكذلك الحضارة الصينية.

من جهة اخرى تدعم هذه المعاهد نشر الثقافة التقليدية الصينية ما يسمح لها بالقيام بدور رائد في وضع تعريف جديد لما يسمى بالقيم الأسيوية فهذه القيم التي تضع الأسرة كنقطة محورية في تشكيل البنية الاجتماعية ترتبط باهتمام كبير بالفضائل والاخلاق اين تكون فيها الأسبقية للجماعة على الفرد مؤكدة على الوحدة والانسجام والنظام والعمل الجاد والادخار واهمية التعليم؛ وعليه صعود الصين سيجعل من الممكن ترسيخ تلك القيم الأسيوية القائمة على الحضارة الصينية على الاقل في دول شرق اسيا الكونفوشيوسية.[4]

وعلى هذا الاساس قال الرئيس الصيني **هوجنتاو** في خطاب له امام البرلمان الاسترالي: "ان الثقافة الصينية ليست ملكا للصين وحدها وانما للعالم اجمع"؛ وكما يقول باحثون صينيون فان قدرة الدولة على نقل ثقافتها الى العالم سيقود الاخرين الى التفاهم والتعاطف وقبول القيم الاجتماعية له[5]

ويرى المحللون والممارسون الصينيين ان لدى الصين بالفعل ثقافة مميزة التي مثلت عاملا حاسما في سلوكها مع الاخرين؛ فمثلا نشر جيش تحرير الشعبي الصيني كتابا بعنوان تحليل موضوع الثقافة الاستراتيجية للصين الذي يستكشف الثقافة الاستراتيجية الى الصينية في العمق ويعرضها على انها تتناقض مع الثقافة الاستراتيجية الغربية ويقول جنرال **Li JiJun** نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية: " الثقافة هي جذر الاستراتيجية واساسها التفكير الاستراتيجي".[6]

---

[4] قلاع الضروس سمير؛ **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا؛** مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص دراسات إستراتيجية؛ جامعة احمد بن يحيى الونشريسي – تيسمسيلت ؛2021/2022 ص6.

[1] علي حسين محمود باكير؛ **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة!** مرجع سابق الذكر ص 126.

[2] Mingjiang Li ; **soft power china's Emerging strategy in international politics ;** New York : Rowman and Littlefield Publishers 2009 p 8.

[3] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! المكان نفسه.

[4] سليم قسوم؛ التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص 202.

[5] مرجع سابق الذكر ص 129.

[6] عمار منصور؛ **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية؛** مجلة سياسات عربية العدد 26 ص 6.

وانطلاقا من قناعتها الراسخة بانها لن تكون قوة عالمية ما لم تكن لديها القدرة على الجذب؛ تواصل الصين اليوم بناء قوتها الناعمة واستخدامها بصورة عاقلة موازاة مع واقع استمرار نموها الاقتصاد والعسكري وكذا في سبيل تلطيف صورتها بحيث لا يشعر الاخرون بالخوف امام الصين القوية وبه تصبح مرغوبة اكثر وذات جاذبية اعظم؛ وتمثل القيم والسياسات الداخلية احد عناصر القوة الناعمة في الصين؛ اين اصبح لها انعكاس على صور النجاح والنفوذ الصيني وسياسة البلد الخارجية بفضل الاصلاحات الداخلية التي قامت بها منذ سبعينات القرن الماضي.

خصائص الثقافة الصينية:[1]

- وحدة الثقافة: تشكلت الثقافة الصينية في مرحلة من مراحل تطورها على ضفاف الانهار مركزا يتمحور على الثقافة الصينية وفي نفس الوقت شكلت وحدة ثقافية لجميع القوميات داخل الصين.
- التواصل الثقافي: لم تشهد الصين انقطاع ثقافي في تاريخ تطورها.
- التنوع الثقافي: رغم ان الثقافة الصينية تمثل وحدة كاملة الا ان الخصائص الداخلية للثقافة تجسد ثقافات وقوميات متعددة.

وبهذا المعنى تصبح العلاقة بين الصعود السلمي والقوة الناعمة علاقة تبادلية بين طرفين حيث تستخدم القوة الناعمة للصين كأداة لتعزيز مفهوم الصعود السلمي للبلاد فيما يساعد الصعود السلمي بدوره في تغذية وتعزيز القوة الناعمة.[2]

المطلب الثالث: العوامل السياسية والعسكرية

❖ العوامل السياسية:

لم تأتي النهضة الصينية كنتيجة لوصفة جاهزة كما انها لم تكن في مضمونها تطبيقا لأي برنامج معد سلفا يتناول كل هذه التفاصيل التي يتطلبها تحقيق الصعود الصيني على المستوى الاقليمي والدولي فالمتتبع لمسار النهضة الصينية يستطيع ان يلاحظ انها جاءت انطلاقا من وجود رؤية وكمحصلة لطريقة التعاطي الناجحة مع التشخيص الدقيق والسليم لطبيعة المعطيات المرتبطة اساسا ب:[3]

- واقع الصين المحلي والاقليمي والدولي المرتبط بالمشاكل التي تواجهها والظروف المحيطة بها.
- قدرات الصين الذاتية المرتبطة بالإمكانيات الموضوعية.
- الهدف الذي تريد الصين الوصول اليها اين يمثل الشق المحلي الأولوية دائما:[4]

هذا وتلعب العديد من العوامل على راسها: العوامل السياسية الغير مادية للصين دورا كبيرا في تفعيل قدراتها في التأثير المستوى الدولي والاقليمي حيث يلعب النظام السياسي للدولة دورا مباشرا في التأثير على التوجهات السياسية الخارجية لها فلا يمكن فهم سياساتها دون العودة للمؤسسات السائدة في نظام تلك الدولة.

[1] سليم قسوم؛ التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص 203.
[2] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص 111.
[3] مرجع سابق الذكر ص 66.
[4] مرجع سابق الذكر ص66.

حيث لا تزال الصين تحافظ على نظام سياسي مغلق يقوم على الحزب الواحد؛ لكن تماشيه مع سياسات الاصلاح الاقتصادية بدا النظام السياسي الصيني يتخذ اجراءات أكثر مرونة ذات طابع براغماتي؛ كاستهداف قوى سياسية جديدة ذات صلاحيات موسعة من اجل التكيف مع البيئة الاجتماعية.[1]

كما يتميز النظام السياسي الصيني بمركزية القرار، خاصة في المجال الاقتصادي حيث يتم تنظيمه وفقاً لنمط الحزب الواحد، اين يسود الحزب الشيوعي الصينيCPc ويتولى السيطرة على الحكم؛ يُعتبر الكوميتي المركزي للحزب الشيوعي الصيني هو المركز الرئيسي لصنع القرارات السياسية والاقتصادية في البلاد.

ففي النظام الاقتصادي الصيني، تلعب الدولة دورًا هامًا في تنظيم القطاع الاقتصادي وتُعتبر الشركات الحكومية الكبرى والبنوك المملوكة للدولة جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي الصيني، وتتلقى توجيهات من الحكومة المركزية ويتم تنفيذ سياسات الدولة من خلال الخطط الاقتصادية الخمسية والقرارات الاقتصادية الرئيسية التي تصدرها الحكومة المركزية.

كما يجب أن يتم فهم مركزية القرار في النظام السياسي الصيني في سياق القيم والأهداف السياسية والاقتصادية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية.

وفيما يلي نخلص لاهم خصائص النظام السياسي الصيني:[2]

- تركز سلطة الدولة في مؤسسات وبنيات الحزب الشيوعي والعمل بنموذج الدولة شديدة المركزية المسيطرة بمنافذ التأثير على المجتمع.
- وجود أيديولوجية رسمية تعتنقها النخبة الحاكمة والحزب الحاكم وتتخذها ركيزة لبناء وصياغة السياسات العمومية للدولة داخليا وخارجيا.
- وجود حزب شيوعي قوي تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الهيئات الحكومية المركزية والمناطقية.[3]

كما تجدر الإشارة الى ان طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على اعلاء القومية والثقافة الصينية واضفاء صفتها على توجهاتها الخارجية؛ يجعلها تتميز على غيرها بثلاث خصائص وهي:[4]

- اولوية النظام على الحرية السياسية.
- اولوية الواجب على الحق.
- اولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

وهي خصائص تميز المجتمع الصيني عن باقي المجتمعات وتضفي نوع من الاستقرار في النظام السياسي على المستوى الداخلي؛ اما على صعيد العلاقات الخارجية استطاعت ان تقطع اشواطا كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي بفضل سياستها التي تتسم بالمرونة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول بل رغم انها عضو دائم في مجلس الامن الدولي الا انها نادرا ما تستخدم حق الفيديو وغالبا ما تفضل الاسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.

---

[1] بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية؛ مرجع سابق الذكر ص 37.

[2] فتيحة بن شعشوع؛ الاستراتيجية الامنية الصينية في جنوب شرق اسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة؛ مرجع سابق الذكر ص44.

[3] محمد محياوي ومحمد هاملي؛ **تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية**؛ جامعة تلمسان؛ المركز الجامعي مغنية؛ دفاتر السياسة والقانون؛ المجلد 13 العدد 2؛ 2021 تاريخ الإرسال: 8/9/2020. تاريخ القبول: 21/4/2021. تاريخ النشر: 15/5/2021. ص466.

[4] محمد محياوي ومحمد هاملي؛ تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية؛ مرجع سابق الذكر ص 467.

❖ العوامل العسكرية:

شهدت الصين مع منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي صعودا سريعا على المسرح العالمي لا سيما من الناحية الاقتصادية محققة قفزة سريعة وضخمة وصفت بانها استثنائية في مسار التاريخ القديم والحديث؛ وبموازاة صعودها الاقتصادي راحت تطور قدراتها العسكرية ببطء وبثبات ذلك بدفع من الفوائد المالية المحققة والقوة الاقتصادية للبلاد؛ بالتركيز على تطوير الجيش وتحديثه بكثافة عالية بريا وبحريا وجويا وتطوير جميع البرامج العسكرية منها البرامج الصاروخية والفضائية والنووية الدفاعية والهجومية على حد سواء.

اذ تعتبر كل من القوة العسكرية والاقتصادية عنصران اساسيان في استراتيجية القوة الشاملة للدولة اذ ترتبطان بالأمن القومي والكرامة الوطنية والازدهار والرفاهية في الصين؛ لكن التساؤل المطروح متعلق بإعطاء الأولوية لأي منهما هل هي لبناء القوة الاقتصادية؟ او بناء القوة العسكرية او لكلاهما معا؟

يعتبر جيش تحرير الشعبي جيش في العالم من ناحية العدد تأسس عام 1927 من طرف قادة الحزب الصيني PLA أكبر الشيوعي الصيني فهو جزء لا يتجزأ من المنظومة الحزبية؛ تقع على عاتقه مسؤولية حماية السيادة وسلامة الاراضي الصينية وحمايتها من العدوان الخارجي.

وتخصص الصين ثاني أكبر ميزانية في العالم لتمويل وتحديث القوات المسلحة للبلاد وتأتي في المرتبة الثانية كأكبر مستورد للسلاح في العالم كما استطاعت في العام 2012 ازاحة بريطانيا لتحتل مكانها كخامس أكبر مصدر للسلاح في العالم بنسبه 5% من سوق السلاح العالمية. [1]

هذا ويصف الكتاب الابيض الصيني الصادر في اواخر جويلية 2019 تحت عنوان: **الدفاع الوطني الصيني في عصر جديد** تحديث وتوسيع القوات العسكرية الصينية بانه عمل دفاعي بالكامل تقريبا فالأمن العسكري الصيني يواجه مخاطر ناجمة عن مفاجآت التكنولوجيا وتزايد فجوة الاجيال تكنولوجيا ومنه يجب بدل المزيد من الجهود في التحديث العسكري لتلبية متطلبات الامن القومي.[2]

لكن وبعد جائحة كورونا ووفقًا لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) تقدر الصين إنفاقها العسكري الإجمالي في عام 2020 بنحو 252 مليار دولار أمريكي وقد تمثلت الإنفاق العسكري الصيني بنسبة مئوية تتراوح بين 1.5٪ و1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في ذلك العام فقد يؤثر الإنفاق العسكري الصيني على تطوراته الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة والعالم ويثير اهتمامًا دوليًا نظرًا لحجم القوة العسكرية المتنامية للصين وتأثيرها على التوازن العسكري العالمي.

[1] Shaun waterman ; china overtakes u.k.as fifth-largest arms exporter ; us.still No1 the Washington times 2013 p18.

[2] ياسين عمار عبد الجابر الربيعي؛ **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص**؛ قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية؛ جامعة الشرق الاوسط؛ قسم العلوم السياسية؛ كلية الاداب والعلوم؛2018 ص71.

الشكل 02: مخطط دائري يبين حجم الانفاق العسكري في العالم لعام 2020

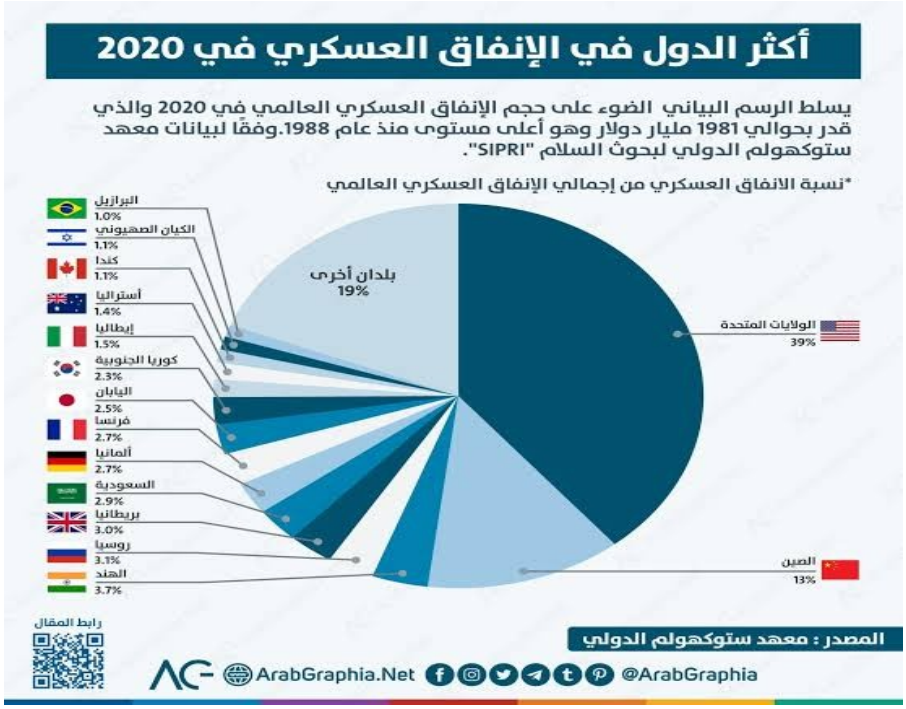

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "sipri" منشورة في 9 افريل2021.

يسلط الرسم البياني الضوء على حجم الانفاق العسكري العالمي لعام 2020 المقدر ب 1981 مليار دولار ويعد اعلى مستوى منذ 1988 وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

تعد الصين أكبر إنفاق عسكري عالمي ل 2020 وقد استحوذت على 13% من الاجمالي العالمي؛ هذا النمو نتيجة للتحديث العسكري الصيني على المدى الطويل وعملية التوسع والتخطيط الاستراتيجي فالأنفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ارتفع ب 2.4% في عام 2020 كانت هذه الزيادة الى حد كبير بسبب ان معظم دول العالم عانت تباطؤ اقتصادي متعلق بأزمة كورونا.

وقد اعتمدت الصين في هذا الصدد على ثلاث رؤى اساسية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم بالنسبة الى موقع القوة العسكرية في سلم الاولويات الصينية يمكن ايجازها بثلاث مراحل اساسية وهي:[1]

1. المرحلة الاولى: وتمتد منذ بداية الستينات حتى بداية مرحلة سياسة الاصلاح والانفتاح في نهاية السبعينات من القرن الماضي وتميزت هذه المرحلة بسوء العلاقات بين الصين والاتحاد السوفياتي واشتعال الازمة الفيتنامية وازدياد المخاطر الداخلية الامر الذي جعل البيئة الامنية الصينية في خطر كلها ظروف جعلت من تطوير القوة العسكرية للبلاد أهمية واولوية قصوى اين تم استغلال الموارد القومية للدولة من اجل تمويل عملية بناء القوة العسكرية للرد على الاخطار التي تحدق بها.

لكن اعطاء الأولوية لتطوير القدرات العسكرية للبلاد خلال هذه الفترة جاء في المقابل على حساب البنية الاقتصادية نتيجة الاستنزاف الشديد لموارد البلاد في تطوير القطاعات العسكرية على صعيد القوة الشاملة.

[1] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص92-95.

2. المرحلة الثانية: تمتد منذ فتره بدء تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح منذ نهاية السبعينات حتى حوالي عقدين من الزمن تم التركيز على سياسة التحديثات الأربعة التي تهدف الى تطوير الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع بما يخدم البنية الاقتصاديه بشكل خاص واقتصاد البلاد بشكل عام فتراجع الاهتمام بتطوير القدرات العسكرية اين احتلت المقعد الخلفي آنذاك.

وهذا ما أكد عليه **دينغ** في كلمته الشهيرة في اجتماع موسع للجنة المركزية العسكرية للحزب الشيوعي الصيني في 4 يونيو 1985 بالقول: "سيكون على الجيش التحلي بالصبر والانتظار لعده سنوات".

3. المرحلة الثالثة: وتمتد منذ بداية القرن 21 وحتى يومنا هذا تلتزم الصين فيها سياسة تهدف للتركيز على الشق الاقتصادي والعسكري معا وقد جاء في تقرير مرفوع من قبل **جيانغ زيمين** السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني آنذاك في 2002 بالقول: "علينا ان نتبنى مبدا التطوير المتوازي للدفاع القومي وللاقتصاد وان ندفع قدوما باتجاه التحديد الدفاعي والعسكري على قاعدة النمو الاقتصادي".

ولقد سمحت المخصصات المالية بالإضافة الى الرؤية الخاصة لدى القيادة الصينية لطبيعة ودور الجيش الصيني خلال المرحلة الحالية والمستقبلية في تطوير القدرات العسكرية الصينية خلال سنوات قليلة في مختلف المجالات من بينها:

- الصواريخ الباليستية: قبل حوالي عقد من الزمن كان عدد الصواريخ الصينية الباليستية القصيرة المدى محدود نسبيا لا سيما في منطقة جنوب شرق الصين؛[1] بينما تنشر اليوم اكثر من 1300 صاروخ تقليدي قصير المدى ما يجعلها تمتلك اكبر واكثر قوة فتاكة في العالم فيما يتعلق بترسانة الصواريخ الباليستية قصيرة المدى ويشير اخر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون DoD الى ان الصين تمتلك اكثر برامج تطوير الصواريخ كروز والصواريخ الباليستية الأرضية نشاطا في العالم وقد نمت قدراتها في الأسلحة الموجهة التكتيكية والاستراتيجية بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين.
- القوة الجوية: عملت الصين منذ التسعينات وحتى اليوم على تطوير وتجديد قوتها الجوية وتخفيض او استبدال مقاتلاتها القديمة بأخرى حديثة بما في ذلك القاذفات الأرضية ناهيك عن التعديلات التي تم ادخالها على منظومات صواريخ كروز والأسلحة الموجهة وطائرات الانذار المبكر وطائرات الامداد وانظمة الحرب الإلكترونية وناقلات الجو العملاقة.
- القوة البحرية: قامت الصين خلال العقدين الاخيرين بامتلاك أكثر من 40 غواصة جديدة هجومية تعمل بطريقة تقليدية او بالطاقة النووية ثم اضافة الغواصات الى اسطولها البحري بشكل أكبر بكثير من اي دولة في العالم اذ يمتلك حوالي 15 مدمرة مزودة بصواريخ موجهة اضيف اليها فيما بعد ثلاث انواع متطورة من المدمرات في 2003 لوحدها؛ كما تحافظ الصين على أكبر مخزون من الالغام المائية في العالم اين قامت ببناء منشآت سرية تحت الارض قادرة على استقبال حوالي 20 غواصة.
- القدرات النووية: ركزت الصين في الفترة الأخيرة على تطوير قدراتها النووية الكمية والنوعية وادخال المزيد من الصواريخ النووية العابرة للقارات الى الخدمة في القواعد البرية و البحرية واتخاذ اجراءات غير تقليدية في ظل السياسة الحكومية التي تقر بعدم استخدام الأسلحة النووية الصينية في اي ضربة اولى؛ كما استطاعت خلال هذه الفترة تطوير قدراتها بشكل كبير

[1] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص96-97.

جدا في مجال المعلوماتية والتجسس الالكتروني والحرب الإلكترونية وتحقيق انجازات نوعية في مجال تطوير الانتاج الحربي والتقني والمعلومات لعل اهمها: انظمة الاعتراض؛ تطوير برامج الفضاء الطموح.

وقد حدد الكتاب الابيض الصادر في 2011 تحت عنوان الدفاع القومي الصيني الاهداف الرئيسية للجيش الصيني وهي كالتالي: [1]

- حماية السيادة الوطنية والامن القومي وصون التنمية الوطنية.
- الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتناغم الاجتماعي.
- تسريع عملية تحديث منظومة الدفاع الوطني.
- الحفاظ على السلامة العالمي.

وفي هذا السياق اكدت الوثيقة على السياسة الدفاعية للصين بشكل مستمر من خلال تركيزها على:[2]

- تطبيق الاستراتيجية العسكرية المتمثلة بالدفاع الفعال.
- الحفاظ على سياسة الامتناع عن استخدام السلاح النووي الا بعد التعرض لضربة نووية.
- الحفاظ على استراتيجية عدم الاعتداء على أحد ما لما يتم الاعتداء علينا.
- عدم السعي الى الهيمنة والتوسع العسكري.

بذلك لقد ادى نجاح الصين في تحقيق الموازنة في هذه المعادلة الدقيقة بين زيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية من جهة والحفاظ على مصداقية طروحاتها القائمة على مفهوم الصعود السلمي من جهة اخرى المستند بالأساس الى القوة الناعمة للبلاد؛ الامر الذي ساعدها على تحقيق اهدافها الاستراتيجية وتحقيق المصالح العليا للبلاد دون استخدام القوة.

[1] Chinas National défense in 2010 ; Beijing : informations office of the state council of the people Republic of china 2011 avalable on :
Https:// igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf

[2] Chinas National défense in 2010 ; Beijing : informations office of the state council of the people Republic of china 2011 avalable on :
Https:// igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf

المبحث الثالث: الصعود السلمي للصين وفق المنظور الامريكي

ليس التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بخاف؛ الاولى تصنف الثانية في وثائقها الرسمية وخطاباتها على انها من المصادر التي تهدد مصالحها وامنها القومي بينما الثانية تشكلك في كل ما تطرحه واشنطن وتؤكد على انها تعتمد نهج التنمية السلمية الذي يعود بالفائدة ليس فقط على الصين وانما على باقي دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي الوقت نفسه تقول الصين انه بينما تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن الهيمنة والعودة الى التصرف بعقلية الحرب الباردة والاهتمام بمصالحها الامنية والاستراتيجية فقط دون اي اعتبار لمصالح الاخرين فان الصين تطرح منظورا شاملا ومستداما للأمن [1] وتؤكد انها لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية.

ومع تنامي قوة الصين وبروزها على الصعيد العالمي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي افرز الجدل المتصاعد في الولايات المتحدة الأمريكية حول تشخيص طبيعة هذا الصعود وشكل العلاقة بين الدولتين أين برز تيارين اساسيين على وجه التحديد:

- التيار الاول: يستند الى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تفترض ان المنافسة الشريسة بين القوة المهيمنة القائدة والقوة الصاعدة المتحدية هو امر طبيعي وحتمي وان امكانية اندلاع الحروب ما بينهما ممكنة؛ ويرى أنصار هذا التيار ان الصين هو العدو القادم للولايات المتحدة الأمريكية وان هدفها النهائي هو ازاحة امريكا عن موقعها كقائد للنظام الدولي ما يؤدي في النهاية الى الدفع بالضرورة اتجاه حصول صدام حتمي بين البلدين.[2] ويستند ذلك الى مبررات سياسية واقتصادية وعسكرية في تفسير توجهاته.
- التيار الثاني: يستند الى النظرية النيو ليبرالية التي تفترض ان الانخراط السياسي والتبادل التجاري القائم على اقتصاد السوق يخلق فرص تساعد على ان تدرك القوى المتنافسة مدى الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة هذا الانفتاح وان تعميق الذي يتم التشجيع عليه عبر المؤسسات الدولية التي من الممكن ان يضمن لها الاستقرار والازدهار المتنامي ويرى انصار هذا التيار ان هنالك فرصة لإقامة شراكة استراتيجية وحوار ايجابي مع الصين على اعتبار ان مثل هذه السياسة كفيلة بإحداث تاثير داخل هذه الأخيرة لتعزيز الروح الديمقراطية في المجتمع الصيني.[3]

كما يستند في تبرير تصوره الى ان الصين ستصبح قوة عظمى في القرن الواحد والعشرين وستلعب دور مؤثر في تشكيل نظام الدولي لذا من الغباء تجاهل مثل هذا الاحتمال ورغم كون الصين قوة صاعدة الا انه ليس هنالك حاجة لها لتهديد أحد إذا ما تم التعامل معها بشكل غير عدائي.[4]حيث ينظر الكثيرين من السياسيين والأكاديميين الى ان الصعود الصيني يمكن تفسيره ضمن ما يعرف **بنظرية التهديد الصيني**[5] كونها تهديد جدي وحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مع الإشارة انها ستستخدم قوتها لزعزعة الاستقرار الاقليمي والعالمي.

---

[1] مرجع سابق الذكر ص 135.
[2] خضر عباس عطوان؛ **مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية**؛ ابو ظبي؛ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004 ص 137.
[3] مرجع سابق الذكر ص 137.
[4] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص185.
[5] سليم قسوم؛ نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟؛ مرجع سابق الذكر ص 147.

ومن الواضح ان صعود الصين قد منحها الثقة بذاتها ووسع من دائرة اهدافها الاستراتيجية الحيوية على الصعيد العالمي اذ يرى البعض انها اصبحت تسعى في حقيقة الامر الى تحقيق اهداف كبيرة لعل اهمها:[1]

- اضعاف نظام التحالف الامريكي في اسيا وتقوية ثقة دولها في مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وامكانية الاعتماد عليها كقوة باقية.
- استخدام القوة الاقتصادية الصينية لجذب الدول الأسيوية بشكل أكبر باتجاه التفضيلات الجيوبوليتيكية الصينية مع التشكيك بالنموذج الاقتصادي الامريكي.
- زيادة قدرات الصين العسكرية لتقوية الردع ضد التدخل العسكري الامريكي في المنطقة.
- الحرص على ان لا تقود القيم الأمريكية الديمقراطية من امساك الحزب الشيوعي بالسلطة على الصعيد الداخلي.
- تجنب مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد القادم واستبدالها كقوة رئيسية في اسيا بالنفوذ الصيني.[2]

بالتالي تقوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من اجل احتواء الصين وفق خطاب وزير الخارجية الذي قام في 26 ماي 2022 على ثلاث قوائم وهي الاستثمار التحالف والتنافس.[3]

- ✓ الاستثمار: للتركيز على زيادة الموارد في الاقتصاد الامريكي وهنا يشير مسؤول الإدارة الى تمرير قانون البنية التحتية في نوفمبر 2021 بقيمته 1.2 تريليون دولار إضافة الى تشريع زيادة تمويل البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة محذرا ان الصين تسعى للهيمنة على صناعات المستقبل وان تجعل من نفسها مركز الابتكار العالمي والتصنيع وزيادة الاعتماد التكنولوجي للدول الاخرى عليها ولن يكون الحل الا عبر تعزيز الاستثمار في الداخل لتبقى قادرة على المنافسة.
- ✓ التحالفات: من خلال تعزيز التعاون الوثيق مع الحلفاء لا سيما في منطقة المحيط الهندي والهادي لضمان اسس تنافس سليمة مع الصين قائمة على تكافؤ الفرص فضلا عن توحيد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها للدفاع عن مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل حق تقرير المصير والسيادة والتسوية السلمية للنزاعات.
- ✓ التنافس: وهو ما يسميه البعض بالمنافسة الاستراتيجية وسيكون نتيجة نجاح القائمين الاول والثاني ويشدد على ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك خيارا غير الدخول في هذه المنافسة اقتصاديا وعسكريا او ان **الصين ستأكل غدائنا**.[4]

بذلك فالمنظور الأمريكي يُنظَر إلى الصعود السلمي للصين باعتباره تحدٍ استراتيجيًا يستدعي اهتمامًا وتقييمًا دقيقًا وتشير هذه المفاهيم إلى نمو وتعزيز النفوذ والقوة الاقتصادية والعسكرية لها على المستوى العالمي دون اللجوء إلى تصعيد عسكري مفتوح أو صراعات مباشرة مع الولايات المتحدة أو دول أخرى.

ويمكننا الاشارة لبعض النقاط الرئيسية التي يركز عليها المشاهدون الأمريكيون هي:

---

[1] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص195.
[2] اسامة ابو رشيد؛ **جولة بايدن الاسيوية-احتواء الصين بوصفه هدف استراتيجي**؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 5 يونيو2022؛ متاح عبر الرابطة: https://2u.pw/xQp1J
[3] لمكان نفسه.
[4] المكان نفسه.

1. التوازن الاقتصادي: يُعتبر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين مسألة حيوية حيث تُشدد الولايات المتحدة على ضرورة تعزيز العدالة التجارية وحقوق الملكية الفكرية وفتح السوق الصينية بشكل أوسع للشركات الأمريكية.
2. الأمن والدفاع: يُراقب الصعود العسكري للصين وتحديث قدراتها العسكرية بعناية اذ تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء توسع النفوذ العسكري الصيني في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.
3. حقوق الإنسان والحريات الأساسية: تثار قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الصين كمصدر قلق للولايات المتحدة حيث تركز الانتقادات على قمع الحريات السياسية وحقوق الأقليات والقمع الشديد للنشطاء والمعارضين.

خلاصة الفصل:

تعتبر الصين من الدول الفاعلة في النظام الدولي الحالي بالنظر لما تتوافر عليه من مقومات مادية وطبيعية إضافة الى الارث التاريخي الذي تزخر بـه الحضـارة الصـينية مـا سـمح لهـا ان تشـهد انطلاقـة تنموية على الصعيد الدولي وقد حاولت ابراز نجاح النموذج الصيني عبر عـدة اسـتراتيجيات عن طريـق القوة الناعمة من اجل فرض تفوقها على الساحة الدولية...

الفصل الثالث: الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية

الفصل الثالث: الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية

على مدار العقود الأخيرة شهدت الصين صعوداً سريعاً على المستوى الدولي حيث أصبحت واحدة من أهم القوى العالمية؛ يُعزى هذا الصعود إلى تحقيقها للنمو الاقتصادي الهائل وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم ومنذ ذلك الحين بدأت الصين في تبني دور أكثر تأثيراً في الشؤون الدولية.

من جانب المسؤولية الدولية؛ تعتبر الصين نفسها دولة نامية تتحمل مسؤولية تعزيز السلم والاستقرار العالميين وقد عبرت عن ذلك من خلال التزامها بمبادئ الأمم المتحدة والمشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ كما تلعب دورًا مهمًا في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة وتسعى لتعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل الطموحات الجيوسياسية لها؛ ففي نفس تسعى لتعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية وتحقيق المصالح الوطنية والحيوية الخاصة بها وتنعكس هذه الطموحات في سياسة "الصين الجديدة" التي أعلنها الرئيس **شي جين بينغ** والتي تهدف إلى تحقيق الازدهار والقوة الشاملة للصين وتشمل هذه السياسة مبادرات مثل "الحزام والطريق " الهادفة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول الأخرى وبناء قواعد تأثير إقليمية وعالمية أكبر.

بالإضافة إلى ذلك تشهد نشاطًا متزايدًا في القضايا الإقليمية المتنازع عليها مثل بحر الصين الجنوبي؛ علاوة على ذلك تسعى لتعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية، وتطوير الصناعات الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء تهدف هذه الخطوات من خلالها إلى تعزيز القوة العسكرية والتأثير الجيوسياسي للبلاد وربما تحقيق التفوق في بعض المجالات الحيوية.

ويثير هذا الصعود السريع للصين بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية عددًا من التحديات والتساؤلات؛ فعلى الرغم من أن الصين تعمل على تعزيز السلم العالمي والتعاون الدولي إلا أن هناك مخاوف بشأن قدرتها على التعامل بشكل فعّال مع المسؤوليات العالمية والالتزامات الدولية كما تثير الطموحات الجيوسياسية لها مخاوف بشأن تحقيق المصالح الوطنية على حساب استقرار المنطقة والعلاقات الدولية.

عموما يمكن اعتبار الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب فهمًا شاملاً للتحديات والفرص التي تواجهها الصين والمجتمع الدولي في تعاملهم واستيعاب هذا الصعود من اجل وإيجاد نقاط توازن لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

انطلاقا من هذه الأهمية وانسجاما مع مقتضيات البحث تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الاول: مسؤولية الصين في ظل المستجدات الدولية: ازمة كورونا: السياقات والابعاد

طرحت الازمة العالمية التي احدثتها جائحة كورونا تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي الراهن وتوازنات القوى الدولية في المستقبل المنظور وانماط علاقات التعاون والصراع على المستوى الاقليمي والدولي كما اعادت النقاش حول العديد من القضايا والرؤى والمفاهيم التي حكمت النظام الدولي في العقود الأخيرة خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية.

فقد اضحى مستقبل النظام العالمي في ظل تداعيات جائحة كورونا موضوعا يشغل بال علماء السياسة والفاعلين على حد سواء خاصة في ظل ضبابية المشهد الدولي والتباين في قوة الدولة في مواجهة الازمات التي اضحت ملازمة لبنية النظام الدولي بمختلف تجلياته الصحية والبيئية والسياسية والأمنية وحتى الاقتصادية؛ هذا الفيروس القاتل الذي ادخل البشرية في متاهة القلق والخوف واحال نهارها سوادا وليلها ارقا وأيقظ فيها غريزة البقاء كحق طبيعي متجذر في الطبيعة الإنسانية.

ويتحدث **هنري كسينجر** عن عالم ما بعد الجائحة حيث يعتبره تحديا وتغييرا حتميا لشكل النظام العالمي؛ نظرا لما نجم عنه ولا يزال من تداعيات كارثية ضخمة تصنف ضمن **نقاط التحول المركزية** واللحظات الفارقة في مسار تطور الإنسانية وان عالم ما بعد كورونا لن يكون كسابقه بحكم التحولات اللامتناهية ذات الصلة والبعد العالمي للفيروس الذي لا يمكن اعتباره مجرد حدث عابر كغيره من موجات الأوبئة السابقة.

واستنادا الى الافتراض الذي مفاده ان **التاريخ يدونه المنتصرون** فان الوحدات الدولية الكبرى المتنافسة التي تتمكن من ادارة الازمة الوبائية بكفاءة وفعالية هي المؤهلة لاعتلاء سلم النظام الدولي على حساب الدول المتعثرة؛ اي ان موازين القوى سيميل لفائدة الوحدات الدولية التي تتمكن من تقويض الخطر المحدق بها والخروج بأقل الخسائر بفضل سياساتها الحكيمة ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية الفعالة.

وخير مثال عن ذلك: النموذج الصيني حيث انتهجت الصين عدة استراتيجيات لإدارة ازمة كورونا على الصعيد الداخلي وقد افلحت في ذلك الى حد كبير في تخطي هذا الفيروس رغم العقبات الكثيرة والتحديات التي واجهتها وفي ظل الانتقادات التي تعرضت لها خاصة من الطرف الأمريكي؛ وسنحاول في هذا المبحث تقصي ذلك بالأدلة والبراهين.

المطلب الاول: بداية تفشي الوباء بالصين وكيفية احتوائه

اكدت منظمة الصحة العالمية WHO على ان فيروس كورونا هو حالة طارئة للصحة العالمية ثم تم الاعلان على ان الوضع تخطى حالة الوباء ليصبح جائحة تجتاح العالم باسره وتحدث قلقا على المستوى العالمي والذي ضرب جميع انحاء العالم وأثر على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى النفسية منها التي كانت اثاره عميقة على جميع الدول والمجتمعات.[1]

واليوم وفي خضم جائحة كورونا القادرة على وضع القيود على التفاعلات الدولية قد نشهد حركة تنظيرية في حقل العلاقات الدولية تركز البحث في متغير جديد هو **الوباء** الذي يحمل في طياته تأثير كبير في دور الفواعل وطبيعتها في النظام الدولي[2] ؛ كما تشير الى ان التوازنات الدولية تتحرك نحو الشكل من اشكال تعدد الأقطاب في ظل صعود قوى دولية [3]مثل الصين وروسيا والاتحاد الاوروبي التي تتعارض مصالحها في مناطق مختلفة من العالم في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى الهيمنة دون صعود قوى منافسة لها في المدى المنظور.

وسنركز في هذا الجزء على الصين كونها محل دراستنا؛ اذ اعلنت عن انتشار الوضع بالبلاد ودقت ناقوس الخطر بعد اكتشاف اولى الحالات على الصعيد العالمي بمناطق صينية ثم اخذ في الانتشار بشكل رهيب وغير مسبوق ما الزم القادة وصناع القرار للتصرف بشكل سريع حتى يتم السيطرة عليه.

لقد ظهر فيروس كورونا القاتل في 19 ديسمبر 2019 في مدينة **ووهان الصينية** ويبدو ان سلطات المدينة قللت من خطورة المرض عند ظهور الحالات الاولى المصاب به ومع تفاقم الوضع وزيادة انتشار العدوى وارتفاع عدد الوفيات ارسلت الحكومة المركزية في العاصمة فريقا طبيا لمدينة ووهان من اجل التحقيق وكان ذلك في بداية يناير 2020 بمجرد ان أدركت خطورة المشكل تصرفت بسرعة وعلى نطاق واسع.[4] اين اتخذت الحكومة الصينية العديد من الاجراءات الإدارية لإدارة خطر الجائحة والتخفيف من حدتها.

ولم تقتصر خسائر الصين من جراء تفشي فيروس كورونا في الارواح البشرية فحسب بل تكبدت خسائر فاضحة مست كل القطاعات الاقتصادية خاصة اذ ان مئات الالاف من العمال تقطعت بهم السبل بعيدا عن مصانعهم وتوقف الانتاج بسبب تدابير الحجر المنزلي الا ان هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد استطاع الاقتصاد الصيني النهوض بعد فترة وجيزة.

كما تأثر النمو الاقتصادي في الصين على المدى القصير بسبب الوباء فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو 2% في الربع الاول من 2020 لينتهي تدريجيا بعدها بعد الخروج من الاغلاق بفضل التحول الرقمي الاقتصادي وكذا السياسات التحفيزية التي يتبناها.[5]

وبعد أربعة أشهر من ظهوره اعلنت الصين سيطرتها على فيروس كورونا حيث اكدت اللجنة الوطنية للصحة يوم 25 مارس 2020 عدم تسجيل اية حالة مصابة مؤكدة محلية بالمرض باستثناء 47

---

[1] نبيل بن حمزة؛ **العلاقات الدولية بين التعاون والصراع؛ دراسة في تداعيات جائحة كورونا**؛ جامعة محمد لمين دباغين سطيف؛ مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية؛ المجلد 6 العدد 01؛ 2023 تاريخ إرسال المقال: 11/01/2023. تاريخ قبول المقال: 07/02/2023 ص7.

[2] أحمد قاسم حسين؛ **النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الاوبئة في العلاقات الدولية**؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ سياسات عربية؛ العدد50 مايو2021 ص 3.

[3] أحمد قاسم حسين؛ النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الاوبئة في العلاقات الدولية؛ المكان نفسه.

[4] لحسن منال؛ **الاستراتيجية** الصينية **في ادارة جائحة كوفيد 19**؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: تخصص دراسات استراتيجية؛ جامعة العربي التبسي؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2021/2022 ص27.

[5] لحسن منال؛ الاستراتيجية الصينية في ادارة جائحة كوفيد 19؛ المكان نفسه.

حالـة جديـدة جميعهـا وافـدة من الخـارج[1]؛ ففي الـوقت الـذي اعلنت فيـه الصـين سيطرتها على فـيروس كورونـا شهدت دول اخرى ارتفاع كبير في عدد الاصابات والوفيات اهمهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ايطاليا واسبانيا.

ففي بداية الامر بدا وكأنه وباء يقتصر على الصين فقط لكنـه سـرعان مـا تحـول الى وبـاء عـالمي ادخل العـالم في ازمـة اقتصـادية لازالت تتخبـط فيهـا؛ ويشـير الخـبراء الامريكيـون الاقتصـاديين الى ان الجائحة يمكن ان تعيد احياء المخاوف بشأن النهج الصيني السري لإدارة الازمات والمخاطر.[2]

وما ميز فيروس كورونا وسرعة انتشاره فقد انتقل من مدينة ووهان الصينية الى بـاقي دول العـالم مسببا ملايين الاصابات وما يهمنا في هذا السياق ما ساعد في انتشاره هـو قـدرة البشـر في زمن العولمـة على اختصار المسافات والزمن وانتقالهم بين قارات العالم بسرعة فائقة ولئن كان هذا الامر ايجابيـا فانـه يحمـل في طياتـه قـدرة هائلـة على اظهـار الاثـار العميقـة لقـوى العولمـة في ظهـور الامـراض المعديـة وتوزيعها وانتشارها عالميا. [3]

فالعولمة توفر فرصة لانتشار مسببات الأوبئـة المعديـة وازدهارهـا على نحـو كبـير؛ ولمـا يسـمح التقدم في تكنولوجيا النقل بتسهيل حركة البشر فحسب بـل في زيـادة نـاقلات الامـراض المعديـة السـريعة عـبر القـارات فتـوفرت لهـا فرصـة كبـيرة للركـوب في الـرحلات العالميـة على الطـائرات ونقلهـا عـبر الاشخاص والمنتجات.[4]

كما يمكن ان نخلص الى كون الجائحة ابرزت حدود العولمة من خلال مجموعة من المظاهر: [5]

- وضع الحدود مقابل ازالتها وتقديم الاعتبارات الوطنية على الاعتبارات العالمية.
- وضع قيود على حرية انتقال الافراد وسائر الدول المصابة بالوباء كما حدث في التعامـل مع السلع الصينية.
- الصراع بين الوطنية والقومية مقابل العولمـة والانفتـاح ثم تفضـيل المرافـق العامـة على الخاصة.

ورغم ان القضاء على الجائحة لن يتم الا باليات العولمة عبر تضافر الجهود التعاونية والشراكات العالمية الفعالة للقضاء على الأوبئة والجائحات من خلال تبادل المعرفة والخبرات خاصة اسـتثمار نتـائج البحث العلمي الا ان العولمة سـتظل قائمـة لكن بنفـود نسـبي مقابـل عولمـة مطلقـة الـتي كـان ينـادي بهـا المعسكر الغربي.

المطلب الثاني: النموذج الصيني: اختبار جيد للقيادة على الصعيد الداخلي

تعتبر جائحة كورونا بمثابة العدو المجهري الغير مرئي الذي استدعى ضـرورة التحكيم الفعـال في طرح الادوات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها لما له من تداعيات واضرار اجتماعية وصحية ونفسية الامر الذي دفـع بالوحـدات السياسـية الى الاقـرار بضـرورة حالـة الحـرب وهـذا مـا تكـرر كثـيرا ضـمن خطابات قادة الدول الكبرى وهذا ما نلتمسه فيما جاء به **ايمانويل ماكرون**:[6]

---

[1] . مرجع سابق الذكر ص28.
[2] مرجع سابق الذكر ص 29.
[3] أحمد قاسم حسين؛ النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الاوبئة في العلاقات الدولية؛ مرجع سابق الذكر ص8. .
[4] مرجع سابق الذكر ص9.
[5] زهير لعميم؛ **النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة**؛ برلين؛ اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ص 304.
[6] بلخيرة محمد؛ **تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟**؛ شلف؛ دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ المجلد 14 العدد 4 جويلية 2021 ص291.

"نحن في حالة حرب أكثر تقدما؛ نحن لسنا في حالة مواجهة ما بين الدول؛ لكن العدو غير مرئي وصعب الاقتناص لكنه يحرز تقدما".

فقد جعلت جائحة كورونا كل العالم يلتزم بقدراته ويتصرف من منطلق المصلحة الوطنية في بعض الدول ومنطلق التعاون الدولي عند البعض الاخر كما اظهرت جزء من الأنانية في بعض مناحي التفاعلات الدولية عند البعض الاخر كما اعادت النظر في الكثير من الثوابت في مسار العلاقات الدولية.[1]

ان تأثير جائحة كورونا في دور الدولة في ظل النظام الدولي المعولم لا لبس فيه وقد ظهر جليا الصراع بين الارباح والارواح او الصراع بين قوة الدولة وقوة راس المال وحركته التي عززتها العولمة وذلك بعد انتشار العدوى السريع الذي عرفه فيروس كورونا والعدد المرتفع في الوفيات ما يدفع لضرورة التصدي له واعادة صياغة دور الدولة ومهامها في ظل نظام دولي معولم.

وفي ظل هذا المأزق تعالت اصوات صناع القرار في دول عديدة قللت في البداية من شان انتشار الفيروس وتداعياته ودعت الى ممارسة الداروينية الاجتماعية او ما يعرف حينها بمناعة القطيع[2]

وفي هذا السياق قال الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو: " كورونا مثل المطر سيبلل 70% من البلاد وستصبح البرازيل حرة عندما يكتسب المصابون مناعة ضد الفيروس". [3]

كذا صارت دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة في النهج ذاته وساعة لتقديم الاعمال والاقتصاد على الصحة العامة لكن سرعان ما انتهى بها الامر الى فرض تدابير احتواء كفرض الحجر الاجتماعي والحد من حركة الافراد والاغلاق الكلي الانتقائي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى توفير الوقت وخاصة منحنيات العدوى. [4]

واستنادا الى المعطى التاريخي القائل بان القوى المنتصرة وحلفائها في الحروب والازمات الكبرى هي التي تفرض قواعد اللعبة على القوى المنهزمة واتباعها، ويرى **جون الين مدير مؤسسة بروكينغر** ان الوحدات الدولية التي يكتب لها النجاح في المعركة ضد فيروس كورونا القاتل هي من يتسنى لها كتابة التاريخ.[5]

وبالحديث عن النموذج الصيني سيتم تتبع أبرز الاستراتيجيات والاليات المتبعة في ادارة واحتواء الازمة.

وترتبط قدرة ومدى كفاءة الصين على ادارة ازمة الجائحة بمستوى الامكانيات والمهارات البشرية المسخرة لها في التعاطي مع هذه المعضلة التي ستفضي حتما الى نتائج وتداعيات تبرز حجم ووزن الدولة في الساحة الدولية؛

ومن هذا المنطلق يمكننا الاشارة الى اهم الاسباب والعوامل التي مكنت الصين من السيطرة على ازمة كورونا المتمثلة فيه:

---

[1] نبيل بن حمزة؛ العلاقات الدولية بين التعاون والصراع؛ دراسة في تداعيات جائحة كورونا؛ مرجع سابق الذكر ص12.
[2] مرجع سابق الذكر ص11
[3] لمكان نفسه.
[4] مرجع سابق الذكر ص17.
[5] بلخيرة محمد؛ تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟؛ مرجع سابق الذكر ص 292.

1. قوة الدولة وامتثال المواطنين:

هذا ما يفسر الى حد كبير قوة النظام الصيني في مواجهة الازمة والتصدي لها فقد عمدت الدولة الى العزل المبكر باعتباره احد اهم الاستراتيجيات التي تبعتها للحد من انتشار الفيروس كما قيدت السلطات ما يقارب 760 مليون شخص اي ما يعادل ضعف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[1] ؛حيث كان فرض الحجر الصحي صارما للغاية إضافة الى توفير الرعاية الصحية الجيدة والفحوصات المنتظمة والرقابة الصارمة والمتابعة المستمرة من اجل سرعة التحرك لمواجهة الازمة هذا من جانب من جانب اخرى لن يكون صعبا على دولة مثل الصين ان تتخذ اجراءات صارمة لمنع تفاقم الوضع دون ان تحتاج لوقت وجهد كبيرين لتهيئة الراي العام[2] لتقبل ذلك.

لكن هذه الاجراءات الرسمية لم تكن لتلقى نجاحا لولا الالتزام الكبير الذي ابداها الشعب الصيني في تطبيق تعليمات الوقاية والسلام الصحية والتزام البيوت وعدم مغادرتها الا للضرورة القصوى وابلاغ السلطات عن اي استجابة طبية ضعيفة وتضافر الجهود للفئات العمرية السكانية الاكثر احتياجا وعرضة للمضاعفات بالإضافة الى التعاون بين السكان في كل منطقة وحي لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية للمجتمع.[3]

2. فرض الحجر الصحي المبكر:

سارعت الصين مبكرا في 23 جانفي 2020 في الاستجابة والتعامل الجاد مع الجائحة من خلال فرض حجر صحي على سكان الاقليم الذي مثل بؤرة انتشار الوباء والمدن المجاورة وعلى كافة الوافدين الى العاصمة بكين مما ساهم في تعزيز قدرات الدولة على الحد من انتشار الفيروس في مختلف الاقاليم الصينية؛ ويرى بعض المتتبعين ان العاملين السياسي والثقافي لعبا دورا مهما في درجة التقيد بالحجر الصحي اذ تفيد بعض المصادر بان قدرة بعض الدول الأسيوية في ادارة الازمة مرتبط بقيم الانضباط وطاعة السلطة وخبرة التعامل مع اوبئة سابقة مقارنة بالدول الغربية.[4]

3. اغلاق المدن وبناء المستشفيات:[5]

لجات الصين الى اغلاق العديد من المدن محل تفشي الوباء من اجل شل حركة انتشاره في المدن الاقل تضررا وفرض تدابير واليات صارمة على حركة الاشخاص اذ لم يكن يسمح سوى لشخص واحد فقط من كل اسرة للخروج من المنزل ولمرة واحدة في كل 48 ساعة لاقتناء الحاجيات الأساسية؛ كما قامت ببناء عدة مستشفيات في ازمنة قياسية مخصصة لاستقبال العدد المتزايد من الحالات المصابة اذ استطاعت في ظرف اسبوع فقط تشييد المستشفى بطاقة استيعابية تقدر بألف سرير لعلاج المصابين ناهيك عن تحويل المباني من قاعات رياضية ومراكز المعارض الى مستشفيات مؤقتة لتغطية العجز المسجل في المؤسسات الاستشفائية.

4. فرض عقوبات صارمة:

قامت السلطات الصينية في 8 فيفري 2020 بإصدار لوائح تنظيمية تهدف لمعاقبة المخالفين لقواعد مكافحة الوباء واللافت للانتباه الى ان هذه القواعد تصل الى درجة حكم الاعدام والغرض منها هو الحد من تزايد عدد المخالفين ولم تتردد الشرطة الصينية في توقيف واحتجاز

---

[1]. مرجع سابق الذكر ص29.

[2] مرجع سابق الذكر ص30.

[3] امين الزعكوني؛ **هكذا استطاعت الصين السيطرة على انتشار فيروس كورونا المستجد**؛ عبر موقع هيسبرس الالكتروني:
https:// www.hespress.com/Un.oeil-sur-pays/463809.html.

[4] بلخيرة محمد؛ تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟؛ مرجع سابق الذكر ص 293.

[5] المكان نفسه.

كل من تسول له نفسه مخالفة تدابير الحجر الصحي [1]ذلك بهدف التقليل من حدة انتشار الوباء واحتوائه.

5. الخبرة وسرعة الأداء والانجاز:

تتميز الصين بان لها خبرة طويلة الامد في التعامل مع الازمات الخاصة بالأوبئة فقد يشهد تاريخها الطويل ظهور العديد من الامراض والاوبئة؛ فمع ظهور فيروس كورونا المستجد كان لدى الصين خبرة غير بعيدة زمنيا في التعامل مع حالة مشابهة وان كانت اقل ضرر الى جانب امتلاكها قاعدة علمية وتكنولوجية وخبرات بشرية تتحرك وفق خطط سبق تطبيقها بشكل ناجح كما تتسم بسرعة الأداء والانجاز فقد تمكنت من بناء مستشفيان اثنين في اقل من عشرة ايام كما قامت بإنشاء أربعة عشرة مستشفى مؤقت في كافة انحاء مدينة ووهان واستقبلت الاف الفرق الطبية من مختلف انحاء البلاد وارغمت كافة المؤسسات الطبية بالكشف عن من يشتبهه في الإصابة دون الحصول على موافقته وقد كان لكل هذه الاجراءات دور كبير في مكافحة الفيروس واحتوائه.[2]

كما اشادت منظمة الصحة العالمية بسرعة توصل العلماء الصينيين لكثير من المعلومات عن تركيبة الفيروس وطرق انتشاره ونقاط قوته وضعفه وسرعة تطبيق السلطات الصينية لخططها على ارض الواقع وفقا للمستجدات العلمية في فهم تركيبة الفيروس.[3]

منه فمستقبل الصحة العالمية بما في ذلك القدرة على احتواء الامراض المعدية على مستوى العالم يمثل تحدي جوهري للمصداقية المستقبلية للتعاون الدولي والمتعدد الاطراف.[4]

6. توظيف التكنولوجيا المتقدمة:

تمتلك الصين سياسة ومنهجية بشكل منظم متعلقة بنقل التكنولوجيا فقد انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها واسست جيل مميز من المجتمع الصيني باستطاعته استخدام التكنولوجيا والمعارف بذلك تمكنت من تطوير قدراتها التكنولوجيا والمعلوماتية وتعميمها على كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية.[5]

كما استخدمت الروبوتات لتقليل الاحتكاك بين البشر من خلال قيامها بأعمال التمريض والتعقيم وتوصيل الطلبات والكشف عن المصابين في الشارع عن طريق قياس درجة حرارة المارة كما تستخدم طائرات مسيرة لنقل العينات من المرضى الى مراكز البحث ومختبرات التحليل وزودت رجال الشرطة بخوذات تستطيع كشف المصابين بالفيروس ذلك عن بعد.[6] بهدف التقليل من انتشار المرض عن طريق التلامس ولكونها من بين أكثر البلدان التي تمتلك تكنولوجيا مراقبة متطورة جدا على مواطنها.

كما تظهر الجهود من خلال الشراكات والتحالفات الدولية التي تقوم على فكرة التنظيمات والتحالفات الدولية والإقليمية وحال التضامن بين الدول ذلك بموجب مواجهة حالة الحروب والطوارئ كما ان تأثير ازمة كورونا على هذا الاخير برز من منطلقين رئيسيين هما: [7]اغلاق الحدود بين الدول خاصة الأوروبية ومنها وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها

[1] المكان نفسه.
[2] لحسن منال؛ الاستراتيجية الصينية في ادارة جائحة كوفيد 19؛ مرجع سابق الذكر ص31.
[3] لمكان نفسه.
[4] زهير لعميم؛ النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة؛ مرجع سابق الذكر ص 309.
[5] حميد شهاب احمد؛ تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة؛ مجلة العلوم السياسية 2018 ص37.
[6] لحسن منال؛ الاستراتيجية الصينية في ادارة جائحة كوفيد 19؛ مرجع سابق الذكرص32.
[7] نبيل بن حمزة؛ العلاقات الدولية بين التعاون والصراع؛ دراسة في تداعيات جائحة كورونا؛ مرجع سابق الذكر ص9.

والتشرذم po))))))الذي حصل في مواجهة ازمة كورونا التي اظهرتها هشاشة المنظمات الإقليمية ودورها في ادارة الازمات الإقليمية ما ادى لفشل استراتيجيات **الامن الجماعي**[1] للدول الغربية في القضاء على التهديد الوبائي. إضافة الى الغياب الملحوظ لدور منظمة اطباء بلا حدود في ادارة الازمة والسيطرة على الوباء.

كما سعت الصين الى تسليط الاضواء وجلب اهتمام المجتمع الدولي الى نموذجها الناجح للتعاطي مع أخطر تهديد للبشرية في العصر الحديث من خلال تقديم مساعدات مستعجلة الى العديد من دول العالم بما فيها الدول الأوروبية منتهزة فرصة عجز الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاكثر تضررا عن احتواء الوباء.

فقامت بتقديم يد العون الى أكثر من 98 دولة حول العالم ضمن إطار ما يعرف **بدبلوماسية الأقنعة** اذ ينتج المارد الاسيوي التي يأتي منه نصف الانتاج العالمي من الكمامات الطبية نحو عشرين مليون قناع واقي يوميا وسبع مليارات كمامة سنويا.[2]

<u>جدول 01 :</u> يوضح المساعدات الصينية ذات الطابع الصحي

السنة	الأزمة الصحية	البلد أو المنظمة	طبيعة المساعدات
1963	/	الجزائر	إرسال فريق طبي
1963-2010	/	إفريقيا	20000 ألف عامل صحي لتوفير العلاج لأكثر من 200 مليون شخص
2014	وباء إيبولا	غنيا وليبيريا وسيرليون	1200 موظف صحي، ومركز علاج بسعة مائة سرير ومساعدات مالية تقدر بأكثر من 50 مليون دولار
2020	جائحة كورونا	150 دولة 04 منظمات دولية	فرق طبية ومعدات طبية وأدوية ودعم نقدي بقيمة 50 مليون دولار لمنظمة الصحة...

<u>المصدر:</u> توفيق حكيمي؛ نور الهدى لخشب؛ **جائحة كوفيد 19 والتمييز الاستراتيجي الصيني: كيف أسهمت السياقات الجيوسياسية زمن الجائحة في تعزيز موقع الصين العالمي؟**؛ جامعة عنابة؛ المجلة الجزائرية للأمن الانساني؛ المجلد 7 العدد 2 جويلية 2022 تاريخ الاستلام: 12/02/2022 تاريخ القبول: 16/03/2023.

عليه ابانت مختلف التدابير التي اعتمدتها الصين على قدرتها على اتخاذ القرارات الصائبة زمن الازمة.

[1] نبيل بن حمزة؛ العلاقات الدولية بين التعاون والصراع؛ دراسة في تداعيات جائحة كورونا؛ مرجع سابق الذكر ص 10.
[2] بلخيرة محمد؛ تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟؛ مرجع سابق الذكر ص 294.

ورغم ان هذه الاجراءات الرقابية صارمة تعد لدى الكثيرين اجراءات قاسية وانتهاك للخصوصية وشكل من اشكال الاستبداد الا ان الحكومة الصينية تراها وسيلة ملائمة ومثالية للحد من انتشار الأوبئة.

ومما لا شك في ان هذه الوسائل التقنية المتطورة اسهمت بشكل كبير في تحسين الخطط الصينية لمكافحة الفيروس وحماية العنصر البشري من التعرض المباشر للكثير من مصادر المخاطر.[1]

ومع نقص المعدات الطبية والأقنعة في مناطق مختلفة من العالم وانتشار الوباء الى اوروبا والولايات المتحدة اتبعت الصين **دبلوماسية القناع** او ما يمكن اعتباره دبلوماسية صحية بالإضافة الى خطاب هادئ على ادارة التوازن الى التصور العام للتعامل مع الازمات وكذلك التخفيف من بعض المخاوف ونبذ الكراهية التي وقعت الصين ضحية لها.

وفي ظل الازمة هذا ما القى ظلال من الشكوك على كفاءة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وما هي الا اشكالية محورية في نفس المنحى حيث تضرر الاقتصاد الامريكي بشكل بالغ جدا من الفيروس فزادت معدلات البطالة الامريكية بالإضافة الى تعرض الرئيس الامريكي لانتقادات شديدة بسبب معالجته للازمة التي تأرجحت من التوصية بوصفات طبية غير دقيقة الى القاء اللوم على الصين بدلا من التركيز على ادارة الازمات.[2]

بينما يرى **فرنسيس فوكو ياما** في مقاله في "فورين افيرس" ان الوباء يمكن ان يؤدي على مدار السنوات القادمة الى تراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية وتآكل النظام الدولي الليبرالي مع تزايد المشاعر الوطنية الانعزالية؛ وهذا بدوره يؤدي الى احتمالية اعادة ولادة وتنشيط الديمقراطية الليبرالية.[3]

في الوقت الذي كانت فيه استجابة الولايات المتحدة الأمريكية فيه كارثية قامت الصين بدور قيادي بعد وقت قصير من انتشار الفيروس خارج حدودها حيث تسعى جاهدة للتصدي للفيروس

من جهة اخرى فان ازمة كورونا اظهرت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى بناء سلاسل توريد قوية ومتنوعة مع شركات تجاريين موثوق بهم فالاعتماد بالبحث عن الواردات الرخيصة للمنتجات الاستراتيجية يمكن ان يجعل الولايات المتحدة عرضة للخطر اوقات الازمات ورغم هذا يجب ملاحظة ان اكثر من 70% من الشركات التي تم استطلاع رايها في مارس 2020 من قبل غرفة التجارة الامريكية في الصين ليس لديها اي خطط لنقل عمليات الانتاج وسلاسل توريد او الحصول على مصادر من خارج الصين بسبب فيروس كورونا [4]ويمكن تفسير هذا بان الكثير من الشركات الأمريكية في الصين يستهدف انتاجها بالأساس السوق الصيني المحلي حيث تتمتع بمزايا من المرجح ان تحافظ على مكانتها باعتبارها المصنع الرئيسي في العالم بما يضمن سلاسل توريد ناضجة؛ سوق ضخمة؛ بنية تحتية جيدة؛ بناء عمالة ماهرة.

بذلك يمكننا القول مما سبق تحليله: تظل سياسات الصين لمكافحة الأوبئة أكثر استباقية وصرامة من تلك الموجودة في معظم البلدان الأخرى فالنتائج المحققة على الصعيد الداخلي

---

[1] لحسن منال؛ الاستراتيجية الصينية في ادارة جائحة كوفيد 19؛ مرجع سابق الذكر ص40.

[2] رامي عاشور ومحمد الجندي؛ **التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الاندوباسفيك؛** معهد الدراسات السياسية؛ باريس؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 4 ص10.

[3] رامي عاشور ومحمد الجندي؛ التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الاندوباسفيك؛ مرجع سابق الذكر ص 11.

[4] رامي عاشور ومحمد الجندي؛ التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الاندوباسفيك؛ مرجع سابق الذكر ص12.

تتحدث عن نفسها وقد تجنبت إلحاق أضرار جسيمة باقتصادها ولها سبب وجيه لفرض تدابير أكثر صرامة وعدم التخلي عن نهجها الديناميكي المُتمثل في بلوغ صفر إصابات بفيروس كورونا في الوقت الحالي[1] مرتبط بالمصالح الحيوية للبلاد.

وعليه حظي النموذج الصيني بتقدير لا نظير له نظرا للتجربة والدروس المستفادة منها؛ ما يعني ان الصين وفقت الى حد بعيد في تحويل الفيروس "المحلي الإنتاج" الى فرصة مواتية من اجل الترويج لدبلوماسيتها العامة على اوسع نطاق ممكن في العالم الامر الذي يمثل مؤشر تفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال القوة الناعمة ما يعني ان الصين تمر بلحظة تاريخية فارقة تبدو فيها الفاعل الدولي الاكثر قوة في مجال الصحة العامة ما قد يفتح لها المجال لتأدية ادوار اخرى تمهد لها الطريق نحو الزعامة العالمية.

وانطلاقا مما سبق وبصفة عامة لا يمكن الجزم ان التفاعلات الدولية تحولت بشكل جذري بعد جائحة كورونا فيما يخص ثنائية التعاون والصراع؛ لكنها تعتبر من أكثر المحطات التي اثرت على مسارها وكان التأثير فيها كبيرا جدا ما رفع من درجة التعاون في بعض الحالات ودرجة الشراسة والمصلحية في الحالات الاخرى.

المطلب الثالث: النموذج الامريكي: اختبار سيء للقيادة

تطرح العديد من التصورات والمواقف الأمريكية خاصة ما يمكن اعتباره مؤامرة صينية كانت من وراء صناعة فيروس كورونا مختبريا بهدف اعادة ترتيب النظام العالمي واضعاف القوة الامريكية خاصة امام الغموض الذي وسم طريق ظهور الفيروس في مدينة ووهان الصينية والتكاثر الذي طبع المقاربة الإعلامية حوله من جهة ومن جهة اخرى وبنفس الغموض الذي عرفه اختفاء المرض منها دون الحديث عن طرق العلاج وسبل المواجهة ما عدا الحديث عن الصرامة في تنزيل تدابير الاحترازية التي تظل بالنسبة للعديد من الباحثين غير مقنعة وهذا ما يطرح التساؤل: [2]

هل تمتلك الصين الداء والدواء؟

هذا هو جوهر التصور الامريكي الذي ينبني على شيطنة الصين واعتبارها المسؤولة عن نشر الوباء الى مختلف بقاع المعمور.

وعلى نفس المنهج تعتبر الصين ان الرؤية الأمريكية مجرد مؤامرة تروم من خلالها الى عزلها دوليا والحد من النمو المتصاعد لاقتصادها وتحولها الى لاعب دولي مهيمن وقطب منافس قادر على فرض التعددية القطبية ما يهدد نجم الولايات المتحدة الأمريكية ونجاحاتها في مختلف المجالات الحيوية؛ بالتالي تحاول امريكا حسب التصور الصيني زرع العديد من العوائق والهواجس امام التوغل والتمدد الصيني الناعم من خلال عدة اجراءات على راسها: فرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية كألية للحد من قدراتها التنافسية ومحاولاتها استثمار ظهور الفيروس على اراضيها لتسييج التحرك الصيني والحد من السفر منها واليها ما من شانه الاضرار بالاقتصاد الصيني وعزلها دوليا.[3]

ومن نتائج الازمة الكونية رغم عدم اكتمال الصورة بعد نجد ان النموذج الغربي بنزعته الليبرالية يتجه نحو التراجع ان لم يكن اتجاه الفشل ما يتساءل عن اثبات نظرية **نهاية التاريخ لفوكوياما** .

---

[1] **ما الذي يبرر سياسة الصين لمكافحة فيروس كورونا المستجد؟** 18 ماي2022 متواجدة على الرابط:
https://www.google.com/uhttps://www.project-syndicate.org/ shanghai-lockdown-why-china-keeps-its-zero-covid-strategy-by-zhang-jun-2022-05/arabic&ved=2ahUKEwjB_

[2] زهير لعميم؛ النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة؛ مرجع سابق الذكر ص298.

[3] المكان نفسه.

ويـرى الملاحظـون ان الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لم تفلح في ادارة ازمـة كورونـا بالطريقـة المناسبة والفعالية المطلوبة ويعوز فشلها في التعامل مع الجائحة الى جملة من الاسباب اهمها:

1. سوء تقدير الإرادة السياسية:

صرح الرئيس ترامب في بداية الامر الى انه لا وجود لازمة بل هي مجرد انفلـونزا عاديـة وبـدا متفـائلا محاولا تهدئة الوضع وزرع الاطمئنان في نفوس مواطنيه عندما قال بان الوباء سيكون مآله الزوال؛ لكن سرعان مـا غير رايـه نتيجـة انتشـاره في واشـنطن وولايـات اخـرى حينهـا اقـر بـان الولايـات المتحـدة الأمريكية في مواجهة عدو غير مرئي يمكن ان يجر بلاده الى حالة ركـود غـير مسـبوقة مـا دفـع بـه الى اتخاذ اجراءات من قبيل اعلان حالة الطوارئ في بعض الولايات مركزا عن البعد الاقتصـادي من خلال طرحه لحزمة تحفيز اقتصادي بنحو تريليوني دولار.[1]

2. استجابة في الوقت بدل ضائع:[2]

تباطأت الإدارة الأمريكية وتأخرت كثيرا في اتخـاذ الاجـراءات الضـرورية لمواجهـة الوبـاء فعلى الرغم من ان تاريخ الاعلان عن تسجيل اول حالـة اصـابة مؤكـدة بـالفيروس يعـود ذلـك الى 21 جـانفي 2020 لم يتم اتخاذهـا حـتى 16 مـارس 2020 مـا ادى الى انتشـار الفـيروس على نطـاق واسـع في الولايات المتحدة الأمريكية ما جعلها الطرف الاكثر تضررا في العالم.

وقد افاد **انتوني فاوتشي** مدير المعهد القومي الامـريكي للأمـراض المعديـة والحساسـية انـه لـو تم اتباع الارشادات في وقتها على تم انقاذ الكثير من الارواح.

3. عدم قدرة النظام الصحي على مواكبة الحدث:

اثبت الفـيروس اللثـام عن عـورة النظـام الصـحي الامـريكي إذ اعـترف الامريكيـون بعـدم قـدرة نظـامهم الصحي على مواكبة الحدث على راسهم **لاري هوجان** حاكم ولاية ماريلاند بقوله:

"ليس لدينا ما يكفي من وحدات الاختبـار وليس لـدى ايـة ولايـة اخـرى ولا للحكومـة الفيدراليـة إجابـة مفيدة.....".

وهذا ما يطرح تساؤل جوهري: كيف تعجز أكبر دولـة في العـالم ان تـوفر كمامـات عازلـة للعـاملين في الحقل الطبي؟

ومنه نستنتج الى ان الطريقة التي تعاملت بها ادارة ترامب مع ازمة كورونا مثلت اسوء فشل استخباري في تاريخ البلاد وهو ما يبين عدم كفاءة قياداتها في التعاطي معها على الرغم من كونها القوة الاقوى في النظام الدولي.

[1] بلخيرة محمد؛ تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟؛ مرجع سابق الذكر ص 292.

[2] المكان نفسه.

المبحث الثاني: الصين والقوى الصاعدة بين التقارب والتنافس الدولي: دراسة في البريكس

شهدت نهاية القرن العشرين تحولا في المشهد الاقتصادي العالمي الذي سيطرت عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مراكز القوى الرأسمالية؛ لكن مع بداية الألفية الثالثة برزت على المسرح الاقتصادي العالمي مجموعة من الاقتصاديات الناشئة التي أطلق عليها بالقوى الصاعدة التي تحاول تعزيز دورها وايجاد مكانة لها بين القوى الكبرى تتناسب وعناصر قوتها عن طريق المشاركة في صناعة القرار العالمي؛ ولعل مجموعة دول البريكس النموذج الامثل للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية.

حيث يتجه العالم نحو ترتيبات اقليمية جديدة تسعى لتغيير موازين القوى للعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي عن طريق انشاء تكتلات دولية فاعلة بين الوحدات الدولية تتناسب وامكانياتها بما يمكنها من اداء دور رئيسي اعتمادا على ما تملكه من مقومات القوة والنهوض بإمكانات طبيعية وبشرية ومادية هائلة تجعلها تنحو بمسارات واتجاهات ديناميكية للحصول على المكانة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وتحقيق اهدافها متخذة من التعددية السياسية والاقتصادية مقدمة للتعددية القطبية في ضوء التفرد القطبي بالقرارات الدولية للولايات المتحدة الامريكية.

بذلك أصبحت مجموعة البريكس أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم نظرا لأرقام النمو التي باتت تحققها دول هذا التكتل مع توالي السنوات مما جعلها محط اهتمام العديد من الدول الأخرى التي ما فتئت ترغب في الانضمام إلى التكتل.

المطلب الاول: ماهية البريكس

تشكل البرازيل؛ روسيا والهند؛ الصين وجنوب افريقيا مجتمعة اكثر من 40% من سكان العالم وكان وزنها الاقتصادي المشترك عام 2015 يعادل ثلث الناتج المحلي الاجمالي العالمي تقريبا من حيث تعادل القوة الشرائية لذا تبرز دول ليست فقط رائدة في انتاج مجموعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات العالمية لكنها ايضا تلعب دور محوري وحيوي في التجارة العالمية على الصعيد الداخلي والخارجي[1] كما تؤثر من خلال مؤسساتها سياسيا على الساحة العالمية اضف الى ذلك دورها المحوري في ادارة الازمات السياسية العالمية والقضايا الامنية باعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام الدولي.

الفرع الاول: تأصيل نشأة مفهوم البريكس:

- التعريف بالمصطلح:

البريكس هو اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الاولى للكلمة الانجليزية BRICs وهي مكونة من الاحرف الاولى لأسماء خمسة دول صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي وبترتيب الحروف: البرازيل؛ روسيا؛ الهند؛ الصين وجنوب افريقيا؛ عبارة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستوى الاقليمي والدولي؛ اذ تضم نصف سكان العالم ومجموع الناتج المحلي الاجمالي لها يعادل الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

وتوضح الخريطة المرفقة أدناه الدول الاعضاء في تكتل البريكس.

خريطة: توضح الدول المنضمة لمجموعة دول البريكس

المصدر: الخريطة على موقع الويكيبيديا في الموقع الالكتروني: https://barakanews.dz/posts/albryks-byn-alnsho-oalfgo

ظهر مصطلح البريكس في ذروة انتشار العولمة وفي اعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001 مباشرة ثم تحول الى واقع بانعقاد اول اجتماع على مستوى القمة عام 2009 وانضمت جنوب افريقيا ليتحول الى تجمع البريكس رسميا عام 2011؛ ونجد ان هذه الدول الخمسة تأتي من قارات مختلفة ما يدل على ان هنالك اختلافات متعددة فيما بينها.

[1] معلم ام البنين؛ **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية؛ جامعة الحاج لخضر باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ 2021/2022 ص 152.

كان الاستخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 اشارة الى الدول الصاعدة اقتصاديا ومع نشؤها زادت التنبؤات بانها ستتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الاول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع في منتصف القرن ومع اندلاع الازمة المالية في 2008 اكدت صدق هذه المقولة فقد تغلب دول المجموعة على الاحداث التي عصفت بالاقتصاد العالمي فظهرت اصوات تتنبأ بزعامة البريكس للعالم بحلول عام 2030.

ولقد صاغ هذا المصطلح الباحث الاقتصادي بمؤسسة **جولدمان ساكس للأبحاث الاقتصادية "جيم اونيل" JimONeiL** وهو التكتل الذي حل منذ بداية عام 2011 محل مجموعة البريك كما سبق وانت تم توضيحه من قبل بانضمام جنوب افريقيا الى هذه المجموعة بعد مساعي مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة للانضمام اليها حيث نجحت في الانضمام رسميا عام 2010 وبتوسيع البريكس لتصبح خمسة دول فان هذا يعني ان المجموعة في طريقها الى تكوين تكتل اقتصادي-سياسي على شاكلة الاتحاد الاوروبي او تجمع الاسيان.[1]

يعد تجمع دولي مختلف بشكل كبير عن بقية اشكال التحالفات والمؤسسات التي شهدها النسق الدولي من قبل فلا يربطها نطاق جغرافي او اقليمي وعلى الرغم من تباين درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية الا انها استطاعت ان تجد الكثير مما تتفق عليه رغم الاختلاف الطبيعي فيما بينها سواء العرقي او اللغوي.[2]

رسم تخطيطي: تطور معدل نمو الاقتصادي في دول البريكس للفترة ما بين 1991-2021

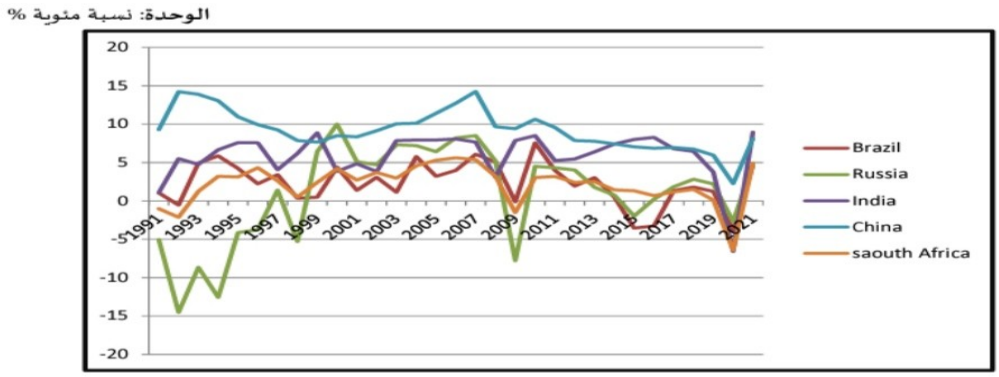

المصدر: وليد عابي واخرون 2022؛ **واقع وافاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس: دراسة تحليلية 1991-2021**؛ الجزائر؛ مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 6 العدد 2 ص158.

[1] ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ **الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية**؛ جامعة بن سويف؛ كلية السياسة والاقتصاد؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد؛ العدد 20 اكتوبر 2023 ص88.

[2] ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية؛ مرجع سابق الذكر ص85.

رسم تخطيطي: يوضح توقعات دول البريكس وفق معيار الناتج المحلي الاجمالي

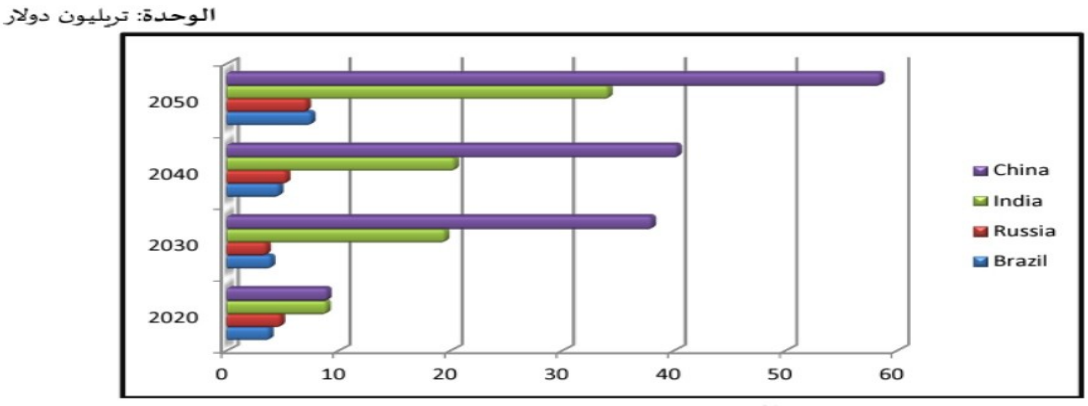

المصدر: وليد عابي واخرون 2022؛ واقع وافاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس: دراسة تحليلية 1991-2021؛ مرجع سابق الذكر ص 173.

يوضح المنحنى البياني تطور معدل النمو الاقتصادي في دول البريكس في الفترة ما بين 1991 إلى 2021 اين سجلت تفوق الصين من حيث النمو الاقتصادي بأعلى النسب رغم التذبذب الذي شهدته مختلف الدول وهذا يدل على قوة الاقتصاد الصيني وقدرته على المحافظة والثبات على سيرورة النمو رغم التحولات والتغيرات الدولية.

وتمثل الوثيقة الثانية مخطط أعمدة لتوقعات دول البريكس وفق معيار الناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ ان التوقعات في الأعوام 2020-2050 تحسب لصالح الصين مقارنة بالهند وروسيا والبرازيل اذ تم توقع ان الصين ستكون في المركز الاولى من حيث الناتج المحلي ويعود ذلك الى قدرة الاقتصاد الصيني على التطور والحفاظ على استراتيجيات تساعده على النمو والرفع من الإنتاجية في المستقبل.

ومنه نستنتج، ان الاقتصاد الصيني قوي وكفء في التعامل مع التحولات الدولية ويستند النجاح الاقتصادي لها على تنوع قطاعاتها الاقتصادية وتوجهها نحو السوق العالمية والاستثمار في البنية التحتية والسياسة الصناعية القوية التي تعزز الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية الدولية المستمرة والتوترات التجارية العالمية قد تؤثر على الاقتصاد الصيني في المستقبل.

ومن هنا بدا الحديث عن امكانية ان تمارس دول البريكس مجتمعة نفوذا جيوستراتيجيا عالميا؛[1]

وهذا انعكاس للمساعي الطموحة والجادة التي تقوم بها هذه الدول من اجل صياغة نسق دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم؛ اذ تحاول لعب دور أكثر نشاطا في السياسة الدولية هادفة الى مواجهة الهيمنة الأمريكية وتكريس مبدا السيادة واستقلال القرار الوطني.[2]

[1] ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية؛ المكان نفسه.

[2] فتيحة بلطرش؛ **مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي: دراسة حالة البرازيل 2002-2020**؛ مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات اقليمية؛ جامعة مولود معمري-تيزي وزو؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ قسم العلوم السياسية 2019/2020 ص50.

وتظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام بسبب عدة عوامل اسهمت في ذلك اهمها:

- طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردة قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة.
- ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات ما أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع.

ومنه فالتكامل بين هذه الدول في عدة ميادين مختلفة رغم البعد الجغرافي هو محاولة جيدة لإعادة النظر في توزيع القوى في العالم بهدف كسر الهيمنة الغربية على النسق الدولي ورسم معالم نسق متعدد الاقطاب تستطيع دول المجموعة التموقع فيها بارتياح.

نشأة البريكس:

لم تنشا مجموعة دول البريكس بالصدفة حيث تعود بدايات التقارب بين دول المجموعة الى خمسينات القرن الماضي بين كل من الصين وروسيا المسماة في الاتحاد السوفياتي حيث ساعدت الى اقامة شراكة استراتيجية من اجل زيادة قوتها للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية وحاولت فيما بعد ضم الهند.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من تحول جذري في هيكلة النظام الدولي من وضعية والتي انبثقت عنها ردود افعال من قوى اخرى فحاولت روسيا والصين توطيد علاقتهما مع قوى اخرى تشاطرها نفس التصور المتمثل في انشاء نظام دولي متعدد الاقطاب كالهند وهو ما اصطلح عليه **بالمثلث الاستراتيجي** ويعتبر **يفكيني ماكسيموفتش بريماكوف** مؤسس هذا المصطلح الهادف الى ايجاد نظام دولي اقتصادي وسياسي عادل ومستقر في عالم متعدد الاقطاب.

وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2006 بنيويورك اجتمع لأول مرة وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين لإعلان بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول كانت تسمى "البريك" (BRIC) وهي البرازيل وروسيا والهند والصين.

وفي يونيو 2009عقد رؤساء هذه الدول وهم البرازيلي **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا**، والروسي **ديمتري ميدفيديف**، والهندي **مانموهان سينغ**، والصيني **هو جينتاو**، اجتماعهم الأول بمدينة يكاترينبورغ في روسيا ورفعوا درجة تعاون دول البريكس إلى مستوى القمة.[1]

ثم أعلن الرؤساء تأسيس تكتل اقتصادي عالمي من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الواحد الذي تتزعمه أميركا وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية وكذلك مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل في المستقبل.

ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعي بمناسبة القمة الثالثة للمجموعة التي عقدت في الصين يوم 14 أبريل 2011غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "البريكس" عوضا عن "بريك".

[1] « **بريكس ».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي** موجود على الموقع: https://www.google.com/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/%25D8%25A8%25D8%25B1%25D9%258A%25D9%2583%==2ahUKEwie2NqQ2J6FAxVCTaQEHbqkB0cQFnoECB0QAQ&usg=AOvVaw2mIIzysObmyjUUhTAPhtRY

فعند زيارة رئيس الوزراء الروسي الاسبق **يفكيني ماكسيموفتش بريماكوف** الى الهند في 1998 صرح عن رغبته في انشاء تحالف مع الصين والهند من اجل تغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والامن الدولي الهادف الى احداث توازن في العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار كما لعب الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** دورا كبيرا في تحسين العلاقات بين الهند والصين بعد اقناعها بوقف تعاونها العسكري مع باكستان العدو التقليدي للهند.[1]

اول من استخدم مصطلح البريكس هو الاقتصادي البريطاني **جيم اونيل** رئيس احد اكبر بنوك التجارة في العالم غولدمان ساكس Goldman Sachs عام 2001؛ وتحديدا في 20 نوفمبر 2001 قدم تعريفا لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي نشره البنك بعنوان: " العالم يحتاج الى المزيد من ابواب القرميد" والتي اظهر من خلالها ان هنالك قوة عالمية اقتصادية تنمو وتستمر بنفس الوتيرة السريعة جدا وهذا وفقا للإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالناتج القومي والمؤشرات الاقتصادية الاخرى اضافة الى القدرات الاقتصادية الهائلة فقد عمد اونيل الى التلاعب بتعبير Bric الشباب للتعبير الانجليزي Kcrib التي تعني طابوق او قرميد وهي اشارة الى الكتلة الدولية الصاعدة المتمثلة في اقتصاديات البرازيل؛ روسيا؛ الهند والصين هذه الدول صاحبة اسرع نمو اقتصادي في العالم.[2]

وقد استخدم اونيل مصطلح البريكس كرمز انتقال القوة الاقتصادية بعيدا عن مجموعة السبع الصناعية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بريطانيا؛ ألمانيا؛ فرنسا اليابان؛ كندا وايطاليا ولم يمض وقت طويل حتى تحققت افتراضاته حيث لعبت دول البربكس دورا هاما خلال الازمة المالية في 2008 وتمكنت من انتشال الاقتصاد العالمي من الركود مقابل تراجع مكانة القوى الرأسمالية وهذا ما يشكل رهانا للمستقبل.[3]

ومن هنا بدا التفاوض من اجل انشاء المجموعة في 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك اين اجتمع وزراء الخارجية الدول الثلاث: البرازيل؛ الصين وروسيا بالإضافة الى وزير الدفاع الهندي ذلك باقتراح من الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** وقد تم الاتفاق على زيادة التعاون متعدد الاطراف وعقد سلسلة من الاجتماعات كل وفق فحواه.

وبعد انضمام جنوب افريقيا الى المجموعة بشكل رسمي في 24 ديسمبر 2010 اخذت دول البريكس تنفذ خطتها الاقتصادية الكبرى وقد صرح **سيرجي لافروف** وزير الخارجية الروسي رغبته في تنفيذ الاتفاقيات الملزمة للأطراف الحاليين دون خطة لتوسيع المجموعة في الوقت الحالي فقد اعطى انضمام جنوب افريقيا بعدا أكبر لهذه المجموعة في رقعتها الجغرافية العالمية.[4]

وكان من أبرز القمم التي عقدها هذا التكتل منذ نشأته ما يلي: [5]

1. القمة الاولى في 16 جوان 2009: عقدت في روسيا شارك فيها رؤساء الاتحاد الروسي والهند والصين والبرازيل تم فيها الاعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع تطوير للنظام العالمي واصلاح المؤسسات المالية وكيفية مواجهة الازمات العالمية وتداعياتها خاصة في ظل اعلانها عن الحاجة لعملة احتياط جديدة بدلا من الدولار الامريكي تكون اكثر استقرارا على مستوى العالم.

[1] فتيحة بلطرش؛ مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي: دراسة حالة البرازيل 2002-2020؛ مرجع سابق الذكر ص48-49.
[2] لمكان نفسه.
[3] مرجع سابق الذكر ص50.
[4] فالمكان نفسه.
[5] ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية؛ مرجع سابق الذكر ص 87-88.

2. القمة الثانية في 15 افريل 2010: عقدت في البرازيل واكدت على استمرار التنسيق بين دول التكتل لإصلاح المؤسسات المالية والعمل على ازالة اثار الازمة المالية العالمية في 2008 وفي نفس العام انضمت جنوب افريقيا الى التكتل وتغير اسمه الى البريكس.

3. القمة الثالثة في 14 افريل 2011: عقدت في الصين وركزت على اصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية مع التعاون بين بنوك الدول الاعضاء في شتى المجالات.

4. القمة الرابعة في29 مارس 2012: عقدت في الهند واكدت على اقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية كما اقترح الرئيس الروسي ديمتري مديفيد بضم كل من البرازيل والهند وجنوب افريقيا الى مجلس الامن الدولي كأعضاء دائمين.

5. القمة الخامسة في26و27 مارس 2013:- عقدت في جنوب افريقيا وتناولت ملفات عدة منها الملف الايراني النووي والازمة السورية.

6. القمة السادسة في 15و16 جويلية 2014: عقدت في البرازيل واكدت على استمرار التعاون بين الاعضاء في مجال الاستثمار والتجارة والتمويل كما اتفقت على إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الأفريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر.

7. القمة السابعة في9 جويلية 2015: عقدت في روسيا وركزت على انشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصصة للطوارئ مع الدعوة لمواجهة جميع اشكال الحمائية التجارية وتامين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع تنويع وتوسيع مشاركة دول البريكس في التجارة الدولية.

8. القمة الثامنة في 15و16 اكتوبر 2016: عقدت في الهند واكدت على محاربة الارهاب والحد من الجريمة المنظمة مع الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات الابحاث الزراعية واقامة شبكة السكك الحديدية بينها مع اقامة المجالس الرياضية.

9. القمة التاسعة في4 سبتمبر 2017:- عقدت في الصين وركزت على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاونا.

10. القمة العاشرة في 27 جويلية 2018: عقدت في جوهانسبرج بجنوب افريقيا وتمحورت اعمال هذه القمة حول اقامة تعاون اقتصادي متزايد في بيئة اقتصادية دولية متغيرة على خلفية الاخفاق الذي عرفته قمة مجموعة السبع الصناعية الكبرى.

11. القمة الحادية عشر في 13و14 نوفمبر 2019:- عقد مؤتمر القمة في العاصمة البرازيلية برازيليا وعرفت مناقشة التطورات في مجالات العلوم والابتكار لدول البريكس وكذا تطوير التكنولوجيا والعملة الرقمية وقد ابرمت في هذه القمة اتفاقيات متبادلة للمساعدة في وقف الجريمة المنظمة وأعلن بيانها الختامي الالتزام بتعددية الاطراف وتعاون الدول ذات السيادة من اجل تعزيز الامن والسلام على مستوى العالم.

12. القمة الثانية عشر في 17 نوفمبر 2020: عقدت في سان بطرسبورغ في روسيا بالشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون عبر تقنية التناظر المرئي اثناء جائحه كورونا وناقشت هذه القمة اتفاقا متبادلا حول مساعدة الدول الاعضاء لمجموعة البريكس من اجل مستويات معيشية أفضل وتحسين مسار حياة شعوبها.

13. القمة الثالثة عشر في 2021: عقد مؤتمر القمة في نيودلهي بالهند عن طريق تقنية التناظر المرئي.

14. القمة الرابعة عشر في 2022: وعقدت في بكين بالصين

جدول 02: ملخص لأبرز القمم التي عقدتها دول البريكس منذ نشأتها (2009-2020)

القمة	شعارها	تاريخ انعقادها	مكان انعقادها	أهم ماميزها
الاولى		16جوان 2009	بيكاترينبرغ بروسيا الاتحادية	أول اجتماع قمة رسمي لدول البريك تناول دراسة كيفية تحسين الوضع الاقتصادي بعد الازمة المالية 2008 .
الثانية		15 أفريل 2010	برازيليا بالبرازيل	خلق نظام عالمي جديد متعدد القطبية
الثالثة	رؤية واسعة ورخاء مشترك	14 أفريل 2011	سانيا بالصين	تحول التكتل من البريك إلى البريكس بعد انضمام جنوب إفريقيا
الرابعة	شراكة البريكس من أجل الإستقرار العالمي والامن والإزدهار	29 مارس 2012	نيودلهي بالهند	إنشاء كابل ضوئي لربط دول البريكس وتفادي التنصت الأمريكي
الخامسة	بريكسوإفريقيا :شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع	27 مارس 2013	ديربان بجنوب إفريقيا	إقامة عدة اتفاقيات شراكة مع دول من إفريقيا
السادسة	النمو الشامل والحلول المستدامة	15 جويلية2014	فورتاليزا بالبرازيل	الإعلان عن إنشاء مؤسستي البريكس وهما بنك التنمية الجديد و صندوق احتياطات البريكس
السابعة	شراكة البريكس عاملا قويا للتنمية العالمية	9 جويلية 2015	أوفا في روسيا الاتحادية	مواجهة كل أشكال الحمائيةالتجارية والقيود المفروضة على التجارة
الثامنة	بناء الحلول الشاملة والمستجيبة والجماعية	15-16 أكتوبر 2016	غوا بالهند	
التاسعة	شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا	3-5 سبتمبر 2017	شيامن بالصين	تعزيز الحوكمة العالمية من أجل المزيد من الإنفتاح على الاقتصاد العالمي
العاشرة	قمة التحدي والمواجهة	27 جويلية 2018	جوهنسبورغ بجنوب إفريقيا	انعقدت القمة تزامنا مع ميلاد الرئيس الراحل نيلسون مانديلا
الحادية عشر	بريكس نمو إقتصادي من أجل مستقبل ابتكاري	13 و14 نوفمبر 2019	برازيليا في البرازيل	اقتراح بانشاء مكتب إقليمي لتنمية مشاريع دول الاعضاءللبريكس
الثانية عشر	شراكة بريكس لصالح الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر	17 نوفمبر2020	رئاسة روسية	في ظل الوضع العالمي الذي تعاني منه دول العالم إثر جائحة كورونا سيتم عقد الاجتماع بتقنية الفيديو لمناقشة الأوضاع الصحية

قمة البريكس: توجهات نحو نظام مدفوعات وطني: تقرير مركز سينا 18 نوفمبر 2019؛ النص الكامل لإعلان موسكو لقمة البريكس يمكن الاطلاع عليها على الموقع: htpp://Arabic.cgtm.com

الفرع الثاني: اهداف مجموعة دول البريكس:

يهدف تكتل البريكس الى ان يكون تجمع استراتيجي يتبنى رؤية بديلة للنظام الدولي واضعا مجموعة من المبادئ من اجل خدمة مصالح العالم النامي من خلال ابراز احترام سيادة كل دولة والمساواة في حقها في ادارة النظام الدولي.[1]

وتشكّل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو 40% من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40% من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية وهي بذلك

[1] علاء الدين محمد الجعبري؛ **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**؛ قدمت هذه الرسالة استكمالا للمتطلبات الحصول على درجة الماجستر في العلوم السياسية؛ جامعة الازهار غزة؛ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 2018 ص 33.

تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة "مجموعة السبع" (G7) التي تستحوذ على 60% من الثروة العالمية.[1]

حيث انطلقت مجموعة البريكس من اهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزا لتماسك هذه المجموعة متخذين من الاتحاد الاوروبي نموذجا في ذلك ويرجع السبب الى ان معظم الدول مختلفة عن بعضها البعض في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية.

إلى جانب ذلك تعمل مجموعة البريكس على تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الاقتصادي بين الدول الخمس وهو ما من شأنه أن يسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية عبر كسر هيمنة الغرب بزعامة أميركا بحلول عام 2050.

وقد ركزت اهم اهدافها على:

- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق التكامل اقتصادي خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية وقد اشار الباحث في اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبيرغ **ستيفن جيلد** في هذا المضمار ان هذا لن يكون الاهتمام الوحيد لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق اهدافها الاخرى.[2]
- ضرورة اصلاح مؤسسات التمويل الدولية من اجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية " الصندوق والبنك الدوليين".
- محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الامريكي في المدفوعات الدولية حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض او منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس اليات جديدة.
- الاهتمام بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجال الطاقات المتجددة وتحسين استخدامها لا سيما وان البرازيل كونها واحدة من بين الدول الرائدة في هذا المجال.
- الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلها مجموعة جيوسياسية وجواقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الامني فيما بينها.
- العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية مع العمل على اصلاح المؤسسات السياسية الدولية وتحديدا الامم المتحدة ومجلس الامن.
- السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها اذ يمكن الانفتاح على العالم الاسلامي لا سيما الدول الرئيسية فيه مثل إيران تركيا وماليزيا.[3]

---

[1] بريكس ».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي؛ موجود على الموقع: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/%25D8%25A8%25D8%25B1%25D9%258A%25D9%2583%25D8%25B3-%25D8%25AA%25D9%2583%25D8%25AA%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF%25D9%258A-%25D9%258A%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2589-%25D9%2584%25D9%2583%25D8%25B3%25D8%25B1-%25D9%2587%25D9%258A%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25A9&ved=2ahUKEwie2NqQ2J6FAxVCTaQEHbqkB0cQFnoECB0QAQ&usg=AOvVaw2mIIzysObmyjUUhTAPhtRY

[2] ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية؛ مرجع سابق الذكر ص 89.

كما تتمثل الأهداف الرئيسية الأخرى للمجموعة رغبة القوى الخمس الناشئة في تعزيز مكانتها على مستوى العالم من خلال التعاون النشط فيما بينها وذلك من خلال:[1]

- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل بهدف القضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.
- السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة البريكس.
- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي.
- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
- العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.
- السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية.
- تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.
- التعاون بين دول البريكس في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.

وتتوقع الدول الأعضاء للمجموعة أن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يعطي زخما جديدا للتعاون الاقتصادي على مستوى العالم.

الفرع الثالث: الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس:

تختلف دول البريكس اختلافا كبيرا سواء من حيث مواردها او من حيث قيمها واهدافها وهذا لا يعني انه لا توجد ميزات رئيسية مشتركة فيما بينها وتتمثل بما يلي: [2]

- تستحوذ دول البريكس على أكثر من 25% من مساحة اليابسة في العالم 40% من سكان العالم.
- جميع دول البريكس اعضاء في مجموعة G20 من بين عشرين اقتصادا رئيسيا.
- حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز 1 تريليون دولار امريكي.
- _بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس 17 تريليون دولار في عام 2014 وهو ما يمثل اقل بقليل من 22% من الاقتصاد العالمي.

[3] وسن احسان عبد المنعم؛ **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية: تكتل البريكس انموذجا**؛ جامعة النهرين؛ العدد 58 السنة 2020 ص164.

[1] بريكس ».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي: الاحالة الى الموقع سابق الذكر.

[2] معلم ام البنين؛ دور تكتل البريكس في النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 95.

- تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية تمثل حوالي 40% من الإجمالي العالمي.
- تقوم دول البريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها.
- غيرت دول البريكس انظمتها السياسية لاحتضان الرأسمالية العالمية.
- ادى التعاون السياسي بين دول البريكس الى انشاء تجمع عالمي جديد.

وكذا من بين الخصائص والمبادئ التي تتميز بها دول البريكس:

1. النمو الاقتصادي: تتمتع دول البريكس بنمو اقتصادي قوي وسريع وتعد هذه الدول من أكبر الاقتصادات في العالم وتسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي العالمي.
2. السوق الكبيرة: تجمع دول البريكس معًا نحو 40٪ من سكان العالم وتشكل حوالي 25٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ تمثل هذه السوق الكبيرة فرصًا هامة للتجارة والاستثمار.
3. التعاون الاقتصادي: تهدف دول البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بينها وتعزيز التجارة والاستثمارات المشتركة حيث تم إنشاء مصرف تنمية البريكس لتمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية في الدول الأعضاء.
4. السيادة والمساواة: تركز دول البريكس على مفهوم السيادة الوطنية والمساواة بين الدول؛ اذ تعمل على تعزيز العلاقات الدبلوماسية المتبادلة وتبادل المصالح الاقتصادية والثقافية.
5. التعاون في المنظمات الدولية: تسعى دول البريكس لتعزيز التعاون والتنسيق في إطار المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
6. التنمية المستدامة: تولي دول البريكس اهتمامًا كبيرًا بالتنمية المستدامة وحماية البيئة حيث تعمل على تعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتنمية موارد الطاقة المتجددة ومكافحة تغير المناخ.

كما اتفقت دول البريكس على أربع نقاط بشأن التعاون فيما بينها من اجل ادارة مختلف القضايا بشكل تشاركي يمكن اجمالها فيما يلي:[1]

- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.
- التعامل المتبادل ووضع الاسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.
- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

المطلب الثاني: اجهزة وهيكلة مجموعة دول البريكس

يتكون تكتل البريكس من خمس دول أعضاء رئيسية وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وتعتبر هذه الدول أكبر اقتصادات ناشئة في العالم وتمثل مجموعة مهمة في السياق الاقتصادي والسياسي العالمي.

ويستند التكتل في طريقة ادائه لوظائفه ومهامه تحقيقا لأهدافه الى مجموعة من الاجهزة والهياكل يمكن ايجازها فيما يلي:

[1] علاء الدين محمد الجعبري؛ واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص34.

1. القمم والاجتماعات الرئاسية: تُعقد قمم دورية لقادة البريكس، حيث يجتمع رؤساء الدول الأعضاء لمناقشة القضايا الهامة واتخاذ القرارات السياسية كما تُعقد أيضًا اجتماعات وزاريات لرؤساء البنوك المركزية وغيرها من الفعاليات الرسمية.
2. المجموعة العملية: تشكل المجموعة العملية للبريكس هيكلاً هامًا في تطوير التعاون بين الدول الأعضاء؛ اذ تعقد اللجان والاجتماعات التقنية والمنتديات الاقتصادية والتجارية للتعاون في مجالات مثل التجارة والاستثمار والمالية والتنمية المستدامة.
3. البنك الجديد للتنمية: تأسس البنك الجديد للتنمية (NDB) بواسطة البريكس لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة في الدول الأعضاء وغيرها من الدول النامية؛ يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتقديم الدعم المالي للمشاريع البنية التحتية والطاقة والصناعة والزراعة وغيرها.
4. صندوق الاحتياطي الاستراتيجي للبريكس: يهدف صندوق الاحتياطي الاستراتيجي للبريكس إلى تعزيز الاستقرار المالي للدول الأعضاء؛ يتم تمويل الصندوق من خلال اشتراكات الدول الأعضاء ويستخدم لتقديم القروض الطارئة والدعم المالي للدول في حالة الأزمات المالية.

وتعمل هذه الآليات على تعزيز التعاون والتنمية المشتركة بين الدول الأعضاء وتحقيق أهدافها المشتركة في مجالات متعددة.

المطلب الثالث: التاثير الجيوسياسي لدول البريكس في النظام الدولي واهم المعيقات التي تواجه

"تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة وابراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في اعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالا للشك ان الصين اصبحت اليوم واحدة من اقوى الدول الاقتصادية..... ".[1]

ازداد تأثير دول البريكس كمجموعة في السياسة الدولية ما دفع هذه الدول الى السعي لمشاركة أكبر بالحوكمة الدولية من خلال الترويج النشط للتغيرات والاصلاحات بالنظام الدولي بما في ذلك انشاء مؤسسات تكميلية ولكن بديلة عند الضرورة بالإضافة الى تسوية النزاعات الدولية وغيرها من القضايا الاقليمية.[2]

وبحكم الأهمية الاقتصادية لبلدان البريكس وحجم السكان في هذه البلدان والوزن الذي تكتسبه مما لديها على المستوى الدولي خلق نوع من البديل للنموذج الغربي لما بعد الحرب العالمية الثانية اذ يمثل نموذج جديد للتنمية على المستوى العالمي؛ علاوة عن ذلك تقدم المؤسسات المالية لدول البريكس صورة لعالم متعدد الاقطاب ولكن قبل كل شيء يمكن ان تمثل لحظة تغيير وهذا ما قاله **روبرت غيليبين:**

"مع اكتساب الدول الجديدة القوة الاقتصادية وزيادة قدراتها وطموحاتها لتغيير التوازن المؤسسي الحالي تظهر فترة من عدم التوازن تليها توازن جديد في ظل الدول المسيطرة حديثا".[3]

[1] الطيف عبد الكريم؛ **دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**؛ جامعة محمد بوقرة؛ بومرداس؛ مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 30 عام 2014 ص 17
[2] معلم ام البنين؛ دور تكتل البريكس في النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 203.
[3] ص 204.

الفرع الاول: الأهمية السياسية والاقتصادية لتكتل دول البريكس في النظام الدولي:

الأهمية السياسية لتكتل دول البريكس:

ان السياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت فعملية ضم جنوب افريقيا مثلا قد خضعت لاعتبارات سياسية اكثر من كونها اقتصادية وتجارية فبعد انضمامها للمجموعة اوائل عام 2011 ابدا **جيم اونيل** ملاحظة ساخرة قال فيها: " عندما وضعت مصطلح بريك لم اتوقع ان يتكون تكتل سياسي من الدول الأربعة نتيجة لذلك" حيث كان واثقا من انه لن تتطور حتى الى مجرد تكتل اقتصادي او تجاري على شاكلة الاتحاد الاوروبي او تجمع الاسيان كخطوة نحو التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس لكن الصين رات ضرورة ضم دولة افريقية الى المجموعة باعتبارها الشريك التجاري الاول لجنوب افريقيا ولتكون **بريتوريا** [1] بوابة البريك الى القارة الافريقية في ظل التنافس الامريكي -الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة علاوة على ان المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة.

ولم تغب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية عن اجتماعات القمة للمجموعة فقد حرصت على اظهار وحدة صفها بشان القضايا الدولية الكبرى واثبات وزنها المتزايد في العالم خاصة في ظل ما يجري في المنطقة العربية [2] على سبيل المثال.

بذلك تمتلك دول البريكس عدة مقدرات تشكل اللبنات الداعمة لكيان قوي ومترابط يؤهلها للعب ادوار رئيسية في القضايا المركزية فنجد داخل هذا التجمع دولتين دائمتي العضوية في مجلس الامن هما روسيا والصين وظهر جليا نفوذهما السياسي مؤخرا في العديد من القضايا كالأزمة السورية ونظيرتها الأوكرانية كما تتوفر على قدرة عسكرية هائلة اذ نجد ان هنالك دول من تجمع البريكس تصنف من بين العشر جيوش الاوائل في العالم من حيث التعداد؛ المصروفات ونوعية السلاح وهي الصين؛ روسيا والهند ويصف الرئيس الصيني **لي جينيتاو** دول البريكس بانها المدافع عن مصالح الدول النامية وانها قوة من اجل السلام العالمي.[3]

وتسعى دول البريكس الى اقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب بعيدا عن الأحادية القطبية التي يعيشها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والامكانيات المتاحة على نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل المعايير والمقاييس عن بقية الوحدات الاخرى في النظام الدولي.

أهمية دول البريكس في الاقتصاد العالمي:

تمثل دول البريكس أكبر الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي نادي الاغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة وبالرغم من انها مجموعة لا تتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجوسياسي مثل الاتحاد الاوروبي الا انها تملك من المؤشرات الاقتصادية ما يجعل لها دور ومكانة في الاقتصاد العالمي وهي:[4]

- الوزن الديموغرافي ومستوى تطور التنمية البشرية: اذ يقدر عدد سكان دول البريكس حاليا حوالي 3 مليار نسمة وهو ما يعادل تقريبا 45% من سكان العالم وبالتالي يمثل قوة بشرية هائلة ويرجع ذلك اساسا الى التعداد السكاني الكبير جدا لكل من الصين والهند خاصة.

---

[1] وسن احسان عبد المنعم؛ ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية: تكتل البريكس انموذجا؛ مرجع سابق الذكر ص169.
[2] المكان نفسه.
[3] علاء الدين محمد الجعبري؛ واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص40.
[4] مرجع سابق الذكر ص170.

- نصيب دول البريكس من الناتج المحلي الاجمالي العالمي: على الرغم من انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول البريكس مقارنة بالاقتصادات الغنية الا ان نسبة مساهمتها من GDP العالمي قد ارتفعت من 6% عام 1995 الى 14% عام 2008 متجاوزة 20% مقارنة بتراجع حصة الاقتصادات الغنية خاصة في اليابان والاتحاد الاوروبي فهي كتكتل تعتبر قوة اقتصادية كبيرة وهامة على الصعيد الدولي.[1]
- نصيبها من التجارة الدولية: تمتلك دول البريكس علاقات تجارية متميزة مع جميع دول العالم من جهة وفيما بينها من جهة اخرى فتجارة البرازيل هي الاكثر انتشارا من بين دول البريكس عبر كل القارات لكن في الوقت نفسه يعد اقتصاد البرازيل الاكثر انغلاقا من حيث التحرر التجاري خاصة في العقدين الاخيرين من القرن 20 ويعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي والصين الشركاء الرئيسيين كما تعد المعادن والوقود والسلع الزراعية اهم ما يصدره الاقتصاد البرازيلي.

اما الاقتصاد الروسي فعل العكس يعد الاقل تنوعا من حيث الشراكات التجارية بين دول البريكس فاتجاه تجارته بشكل اساسي نحو الاتحاد الاوروبي حيث تجاوزت النسبة 50% كما تجدر الإشارة الى ان روسيا هي البلد الوحيد الغير منتمي الى منظمة التجارة العالمية وتعد المصادر الطبيعية والوقود المصادر الأساسية لتجارتها الخارجية.[2]

وعلى هذا الاساس وانطلاقا مما تم معالجته تشير التوقعات الى استمرار نمو البريكس حتى تسهم بنسبة 50% من اجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول 2030 بالإضافة الى تحسين اليات التشاور والالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك فبالرغم من التفاوت الجلي بين دول البريكس الا ان المحصلة تبقى تكاملية إضافة الى ان فكرة توحيد البلدان الأربعة في عبارة واحدة وتجمع واحد كانت في حد ذاتها ابداعية وبعيدة النظر فعلى الرغم من الاختلافات التاريخية الجغرافية؛ الثقافية؛ الدينية وحتى اللغوية لكنها ترتبط بكونها بلدان تطور اقتصادي سريع وتمتلك نظرة مشتركة حول نظام عالمي اكثر عدالة[3]وهو ما يعد من بين نقاط التعاون و التكامل بين الدول المنضوية فيه.

الفرع الثاني: تكتل مجموعة دول البريكس: مقومات القوة وعناصر الضعف:

➢ مقومات القوة لدى تكتل دول البريكس:

- تشترك دول بريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت الا انها تمتاز عن بعضها بمقومات جعلت منها الانطلاقة الأساسية ازاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في مقومات القوة ويمكن ادراج أبرزها حسب كل دولة كالاتي:

البرازيل: وتعد من اهم القوى الصاعدة في امريكا الجنوبية والقوة الاولى في كافة المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وتفصيلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة تحديد الارجنتين وفنزويلا والتشيلي ويعتبر اقتصادها من اهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي؛ والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية كما وتملك شركات متعددة الجنسيات في الزراعة والطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة صناعة

[1] مرجع سابق الذكر ص171.
[2] مرجع سابق الذكر ص181.
[3] علاء الدين محمد الجعبري؛ واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص39.

الطائرات وتشكل اكبر مولد ومخزون للأكسجين فوق الكرة الارضية كما وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان.[1]

روسيا الاتحادية: تركز مقومات القوة الاقتصادية فيها عن المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الاكبر على مستوى العالم فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية كما وتمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة حيث تعد روسيا الدولة الاولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي كما وتحوي على عدد متنوع ومختلف من التضاريس؛ ولقد بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر بمصالحها الوطنية فقد وضع **بوتين** برنامجها على اساس التحديث الداخلي والبراغماتية من خلال ربط اتصالها باقتصاد السوق الهادف الى ضمان التنافسية والابتكار التكنولوجي حتى اصبح ذلك سبيلا لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولة عظمى وهو ما يتطلب تحول اقتصادي والانفتاح امام العالم الخارجي.

لذا يمكن القول ان روسيا هي راس هذه المجموعة من الناحية السياسية والصين من الناحية الاقتصادية والبقية أطراف للمجموعة.[2]

الهند: تمتلك الهند سوقا واسعا ونظام مالي متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات ويعد القطاع الزراعي المركز الرئيسي في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي 70% من مجموعة القوى العاملة ويسهم بأكثر من 40% من مجموع الناتج المحلي الصافي والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تمد الملايين بالغذاء كما انها مصدر للعديد من المواد الأولية التي تقوم بها صناعات الهندية ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان التحدي كبير لها على اعتبار ان غالبيتهم من سكان الارياف غير ان ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات والخدمات الموجهة للتصدير.[3]

الصين: تتمتع الصين بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم سواء البرية منها او البحرية وتعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي كونها تعد من اكبر دول العالم اقتصادا فضلا عن انها تفرض نفسها بمرور الوقت كقوة مالية وعسكرية وثقافية اذ اصبحت واحدة من اكبر المراكز المالية في العالم وكذا الامر بالنسبة للصناعة في العالم؛ كما امتدت دبلوماسيتها لتشمل كل قارات العالم وهو ما يؤكد ان الاقتصاد العالمي بصدد تغيير جذري لصالح الصعود الصيني؛ لذا نستنتج ان الصين هي الفاعل الاقتصادي لهذه المجموعة.

جنوب افريقيا: تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم وتعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن حيث تمثل وحدها اكثر من 20% من الناتج الاقتصادي للقارة الأفريقية ويقوم اقتصادها على ثلاث محاور اساسية وهي الصناعة والتجارة والتعدين ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد الذي يشهد تطور تكنولوجي خاصة في مجال الطاقة والتعليم وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائض غذائي باستثناء العجز في سلعة الذرة ورغم هذه المقومات الا انه لا يشكل انضمامها لدول البريكس الا تمثيلا للقارة الأفريقية وفقا للمقومات التي تتميز بها الدول قياسا بجنوب افريقيا.[4]

---

[1] وسن احسان عبد المنعم؛ ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية: تكتل البريكس انموذجا؛ مرجع سابق الذكر ص165.
[2] سحب فتاح زيدان؛ **دراسة في أبرز الافكار السياسية لمجموعة البريكس**؛ مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 14 عام 2018 ص8
[3] مرجع سابق الذكر ص167.
[4] مرجع سابق الذكر ص168.

وعليه يظهر التعاون بين الصين والقوى الصاعدة من خلال الطموحات والتطلعات والتقاء المصالح بين دول البريكس واهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو ارساء دعائم لنسق دولي متعدد الاقطاب؛ إضافة الى انها اصبحت تشارك بشكل فعال في الاقتصاد العالمي بعدما كانت مهمشة في الماضي اين اضحت تتولى الدور الرائد والمحرك للإنعاش الاقتصادي العالمي في ظل الازمة الاقتصادية والمالية العالمية.

➢ عناصر الضعف لدى دول تكتل البريكس:

تواجه هذه الدول عدد من مواطن ضعف التي قد تكون كوابح بوجه تحقيق اهدافها اهمها:

- تعاني دول البريكس بالعموم من مشكلة الموارد المحدودة التي تواجه اقتصاداتها حيث تواجه الهند والصين نقص في المياه والطاقة التي تتزامن مع ثبات نمو انتاج المحاصيل الزراعية وهو ما يثير مخاوف من تفاقم الوضع الغذائي في الاعوام القادمة على الرغم من ان للدولتين نوعا من الاكتفاء الذاتي في الغذاء في الوقت الحاضر.
- ما زالت بعض السياسات التجارية غير منسقة بين دول المجموعة فهنالك سياسات اغراق متبعة منها اغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية وجنوب افريقيا بالملابس الصينية حيث واجهت صناعة النسيج ضربة كبيرة في جنوب افريقيا بسبب المنتوجات الصناعية كما فرضت الهند رسوما على بعض السلع الصينية وحصل خلاف بين بكين وموسكو حول تسعير النفط الروسي.[1]
- من المشاكل التي تواجهها المجموعة انها تجمع او تكتل يختلف بشكل كبير عن بقية التجمعات التي شهدتها الساحة الدولية حيث لا يوجد رابط سياسي او ثقافي واضح كما لا يربطها رابط جغرافي والاقليمي كونها تنتمي الى أربع قارات مختلفة.
- تعتبر هذه المجموعة غير متوازنة اقتصاديا فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الانتاج او التجارة الخارجية او الاستثمار؛ بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا الاتحادية لذلك يصنف البعض البريكس بجسد راسه روسيا وجسد راسه الصين اين تحاول الهيمنة على المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وتطلعاتها على المستوى الدولي.

كما تجدر الإشارة الى بعض النقاط الاخرى لمكامن الضعف لدى تكتل البريكس وهي:

1. التحديات الداخلية: تواجه دول البريكس تحديات داخلية مثل الفقر والعدالة الاجتماعية والفساد ونقص البنية التحتية؛ هذه التحديات قد تعيق قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
2. الاختلافات الثقافية والسياسية: تتمتع دول البريكس بتنوع ثقافي وسياسي كبير، وهذا قد يؤدي إلى اختلافات وتوترات بينها في بعض الأحيان؛ كما يمكن أن تؤثر هذه الاخيرة في قدرتها على التوصل إلى اتفاقات مشتركة وتنسيق السياسات فيما بينها.
3. التباينات الاقتصادية: على الرغم من حجم الاقتصادات الكبيرة في دول البريكس إلا أنها تواجه تباينات كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية؛ فالبعض منها يواجه تحديات اقتصادية وهيكلية تعيق قدرتها على تحقيق النمو والازدهار بنفس مستوى الدول الأخرى في التكتل.
4. التباين في الأجندات السياسية: لدى دول البريكس أجندات سياسية مختلفة وأولويات متباينة في بعض الأحيان؛ هذا يمكن أن يؤثر على قدرتها على التوصل إلى اتفاقات وتنسيق السياسات في المنتديات الدولية.

[1] مرجع سابق الذكر ص169.

لكن يجب الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من هذه النقاط الضعف التي يعاني منها تكتل البريكس الا انه لا يزال يتمتع بتأثير كبير في الشؤون العالمية ويمثل قوة اقتصادية وسياسية مهمة؛ حيث تشترك دولة في رغبتها لتعزيز التعاون الجنوب-جنوب وإصلاح النظام الدولي ليكون أكثر عدالة ومواءمة مع مصالح الدول الناشئة.

الفرع الثالث: المعيقات التي تواجه تكتل البريكس:

تعاني دول البريكس كغيرها من التكتلات مشاكل متعددة تؤثر على مسيرتها الاقتصادية ونموها المتوقع من بينها:

- الازمة الاقتصادية اثرت بشكل واضح على مستويات نمو البريكس فالأزمة المالية العالمية تؤثر على كافة الدول بنسب متفاوتة.
- لا تملك لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري فيما بينها كما انه يصعب عليها التعامل مع دول الخارج واسواقه.
- يعاني بعضها مشاكل امنية داخلية ناتجة عن التعددية الأثنية والدينية في مجتمعاتها اضطرابات موسمية تؤثر على النمو والاقتصاد وغيرها من العوامل الضرورية في عمليات التطور وارتفاع الدخل القومي.
- الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لن تسلم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على هيكلة النظام العالمي الاقتصادي والسياسي والعسكري او تتخلى عنه ولعل في تنايا الازمة السورية الحالية وتطوراتها وكذا تداعياتها كما في بعض الدول الأسيوية والافريقية وامريكا الجنوبية ومواقف دول البريكس المتناقضة والغير منسجمة مع توجهات الغربية إرهاصات محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام وربما اعادة احترام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واحترام الشعوب وحقها.[1]
- تواجه دول البريكس التحديات الجيوسياسية المتعددة مثل التوترات الحدودية والنزاعات الإقليمية وقد تؤثر هذه التوترات في القدرة على تحقيق التعاون والتوافق بين الدول الأعضاء.

إن التغلب على هذه المعيقات يتطلب تنسيق وتعاون قوي بين الدول الأعضاء وكذا التفاوض والتوافق على القضايا المشتركة وتبني استراتيجيات مشتركة تعزز التعاون وتحقق التنمية المستدامة للمنطقة.

- الصين والقوى الصاعدة في تكتل البريكس:

تعتبر الصين واحدة من القوى الصاعدة الرئيسية في الساحة الدولية، وتواجه تقاربًا وتنافسًا في نفس الوقت في العديد من المجالات مع القوى الصاعدة الأخرى.

ويعتبر تأثيرها في تكتل البريكس مهمًا ومتعدد الجوانب؛ اذ نجد منها ما هو تعاوني تكاملي ومنها ما هو تنافسي تصادمي؛ ومن بين اهم نقاط التوافق والتعاون فيما بينها نجد:

1. التجارة والاستثمار: تعتبر الصين ودول البريكس شركاء تجاريين رئيسيين؛ اذ هناك جهود لتعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بينهم؛ حيث تم توقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية لتسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار بين الصين ودول البريكس.

[1] علاء الدين محمد الجعبري؛ واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص42.

2. التعاون الاقتصادي: تسعى الصين ودول البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة؛ حيث تعقد اتفاقيات تجارية واقتصادية مع دول مثل الهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا وغيرها لتعزيز التجارة والاستثمار المتبادل؛ ويتمثل هذا التعاون في مجالات متعددة مثل البنية التحتية، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والتكنولوجيا، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، وغيرها.

3. التعاون السياسي: تبحث الصين ودول البريكس عن تعزيز التعاون السياسي والتنسيق في المنتديات الدولية؛ حيث تُعقد قمم واجتماعات بين الصين ودول أخرى مثل الهند وروسيا والبرازيل للبحث في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك؛ كما تتعاون الدول في المواقف السياسية وتبادل الآراء في القضايا الدولية المشتركة.

4. التعاون الثقافي والشعبي: تسعى الصين لتعزيز التبادل الثقافي والشعبي مع القوى الصاعدة الأخرى من خلال تبادل الفنون والثقافات والتعليم والطلاب والمنح الدراسية والرحلات الثقافية بهدف تعميق الفهم المتبادل وتعزيز العلاقات الشعبية.

بالمقابل وعلى الرغم من وجود بعض نقاط التقارب والالتقاء بين الصين والقوى الصاعدة الاخرى الا ان هنالك بعض النقاط الحاسمة التي تؤدي لتدعيم التنافس والصدام فيما بينها:

1. القوة والنفوذ الاقتصادي: تعتبر الصين واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم وتتمتع بنفوذ اقتصادي كبير؛ قد تؤدي هذه القوة إلى منافسة في بعض الصناعات والأسواق بين الصين ودول البريكس؛ حيث تسعى لتحقيق التفوق في المجالات الصناعية والتكنولوجية والتجارية؛ اذ تتنافس مع الهند وروسيا والبرازيل وغيرها في جذب الاستثمارات وتعزيز الصادرات وتطوير الصناعات التكنولوجية.

2. النفوذ السياسي: تسعى الصين لتعزيز نفوذها السياسي في تكتل البريكس والمنتديات الدولية الأخرى؛ قد ينشأ بعض التوترات أو المنافسات بين الصين والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالتأثير السياسي واتخاذ القرارات؛ اذ تسعى لتعزيز دورها السياسي والدبلوماسي وزيادة تمثيلها في المؤسسات الدولية.

3. السوق والمنافسة التجارية: تعتبر الصين ودول البريكس سوقًا هامة للمنتجات والخدمات ويمكن أن يحدث التنافس بينهم في بعض القطاعات والصناعات وقد يؤثر ذلك على الشركات والصناعات المحلية.

4. - المنافسة التكنولوجية: تتنافس الصين مع القوى الصاعدة الأخرى في مجال التكنولوجيا والابتكار؛ اذ تسعى للتقدم في مجالات عدة مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطيران والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة؛ كما تتنافس مع الهند وروسيا والبرازيل وغيرها في تطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة.

5. - المنافسة الإقليمية: تتنافس الصين مع القوى الصاعدة الأخرى في المنطقة الجغرافية المحيطة مثل الهند في قضية الحدود المتنازع عليها في جبال الهيمالايا، وروسيا في المنطقة الاوراسية، والبرازيل في منطقة أمريكا اللاتينية؛ هذه المنافسات يمكن أن تؤثر على الديناميات الإقليمية وتوازن القوى في تلك المناطق.

ومن خلال النقاط التي تم التطرق لها سلفا نجد ان تأثير الصين في تكتل البريكس يتسم بالتعاون والتنافس في آن واحد؛ اذ تعمل الدول المنضوية فيه على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي، وفي الوقت نفسه، تواجه تحديات متعلقة بالتنافس والتأثير الاقتصادي والسياسي؛ وتبقى العلاقة بين الصين

ودول البريكس متدرجة بين التعاون والتنافس وتعتمد على المصالح المشتركة والتفاهم المتبادل بين الأطراف المعنية.

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني

مع بداية القرن الواحد والعشرين شهد النظام الدولي تغيرات جوهرية ونوعية في تركيبته ادت بمجملها الى اعادة ترتيب توازنات وعلاقات القوى والتفاعل فيما بينها اتسمت بانها فاصلة وتأسيسية اين يكون النظام الدولي فيها على ابواب مرحلة جديدة ذات خصائص مستحدثة من خلال بروز قوى صاعدة اصبحت منافسة للقوى المهيمنة على راسها الصين اين صعدت الى مصاف القوى الكبرى وطرحت العديد من التساؤلات حول تأثير هذا الوضع الذي استحدثه صعود هذه القوة على المستوى الاقليمي والدولي؛ فخصائص هذه المرحلة هي موطن لتباين شديد في تصورات مختلف الباحثين.

هذا التغيير حسب **بيير هاسنير** ادى الى طرح العديد من التساؤلات حول المبادئ التي ارساها كل من نظام ويستفاليا؛ اتفاقيات فيرساي (الحدود)؛ ونظام يالطا (تكريس الثنائية القطبية)؛ بالإضافة الى اتفاقية مالطا (نهاية الحرب الباردة)[1]. كما يرى ريتشارد هاس ان الميزة الأساسية للعلاقات الدولية في الوقت الحالي انه في حال تحول نحو اللاقطبية بمعنى عالم يخضع لسيطرة مجموعة من الفواعل تمتلك وتمارس اشكال متنوعة من القوة. [2]

فالتغيرات التي احدثتها نهاية الحرب الباردة ادت الى تغيير الخريطة السياسية للعالم أبرزها: [3]

- تراجع أهمية التحالفات الموروثة عن زمن الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بدور القيادة والدولة العظمى الوحيدة في النظام الدولي.
- تراجع دور الدولة التقليدي.
- تراجع مفهوم السيادة.
- تحول طبيعة النزاعات الدولية.

وكذا الامر ذاته بالنسبة لتحول القوة في النظام الدولي لصالح قوى صاعدة فرضت تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي على راسها الصين وروسيا وتتميز بمجموعة من الخصائص أبرزها: [4]

- نسب عالية من النمو الاقتصادي.
- القدرة على تأثير الاقتصادي ضمن النطاق الاقليمي والدولي.
- القدرة على التكيف مع مختلف تغيرات الحاصلة في النظام الدولي "الليبرالية وعولمة النظام الدولي".
- ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- سعي هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية أبرزها تجمع دول البريكس.
- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا. [5]

اضافة الى التغير في مفهوم القوة وتحول تمركزها من الغرب الى شرق تدريجيا الامر الذي جعل مختلف المفكرين والمستشرقين يثبتون وجود مسار انتقالي للزعامة من الدول الغربية الى القوى

---

[1] علي لطرش؛ **مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية**؛ ألمانيا برلين؛ اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2022 ص118.

[2] توفيق حكيمي؛ **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014/ 2015 ص 143.

[3] علي لطرش؛ مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية؛ مرجع سابق الذكر ص 17

[4] عادل جارش؛ **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**؛ الجزائر العاصمة؛ المركز الديمقراطي العربي؛ 23 اكتوبر 2016.

[5] علي لطرش ؛ مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى : رؤية استشرافية؛ المكان نفسه

الصاعدة شيئا فشيئا لقدرتها الكبيرة على التكيف وجذب الاستثمارات واستيعاب التكنولوجيا ما يجعلها ذات تأثير اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية. [1]

ويعد الصعود الصيني على مستوى النظام العالمي لاسيما خلال العقد الاخير مسألة جدلية اثارت العديد من التساؤلات عن الكيفية التي يؤثر بها هذا الصعود على النظام الدولي وهل الصين دولة تسعى لتغيير هذا النظام ام الى التعايش معه؟ بمعنى هل هي دولة مجددة للنظام العالمي ام متأقلمة معه؟

وبالحديث عن الصين الصاعدة؛ فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية كانت تنظر بعين الشك والريبة للمؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية فقبولها لهذه الأخيرة كان محدودا في الشكل وسلبيا من حيث طبيعته ونتيجة لذلك فقد اكتسبت آنذاك صفة **المقاوم المعادي** للنظام الدولي [2] وربما كان المعيار الدولي الوحيد الذي قبلته بشكل مباشر هو مبدا السيادة الوطنية ليس بسبب سياستها الخارجية فقط وانما بدافع القلق على وحدة وسلامة اراضيها. [3]

فغالبا ما كان يتم تأطير العلاقة بين الصين والنظام الدولي في سياق الإجابة عن اسئلة: هل ستتحد الصين النظام الدولي؟ هل ستعدله ام تندمج فيه؟ ويرتبط النقاش حول دور الصين الصاعدة في النظام الدولي بموضوع المسؤوليات الدولية التي ينبغي عليها تحملها لا سيما في ظل اعترافها بالاستفادة من النظام القائم لتحقيق الصعود السريع على المستوى العالمي.

وفي المقابل يرى المسؤولون الصينيون بان الصين تتصرف بالفعل بمسؤولية ولا تحتاج ان يذكرها أحد بمسؤولياتها في النظام الدولي المتمحور حول مبادئ الامم المتحدة التي اسهمت في صنعها وتفعيلها.

هذا الكلام يعبر بشكل دقيق وواضح عن طبيعة رؤية الصين الصاعدة للنظام الدولي في ظل مسؤوليتها الدولية المرتبطة بالإدارة التشاركية للنظام العالمي حيث تأتي في سياق منظم ومتسلسل في نفس الوقت لتعطي رسائل واضحة عن طبيعة موقفها والتي يمكن ايجازها بما يلي: [4]

- النظام العالمي الحالي هو نظام غربي في الاساس ولا يلبي حاجات العالم الذي لا يمكن حصره في الغرب بطبيعة الحال.
- النظام العالمي الحالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بأجندة ذاتية شكلت الركائز الثلاث له القيمية والعسكرية والاقتصادية ولا تأخذ بعين الاعتبار الاخرين بنفس الدرجة التي يتمتع بها حلفائها
- استفادت الصين من الفرص التي يقدمها هذا النظام وحققت قفزات اقتصادية كبيرة وهنالك عدد اخر من الدول النامية التي تتجه لتحقيق نفس الامر.
- صحيح ان النظام العالمي كان له ايجابيات ملموسة في بعض النواحي الا ان له سلبيات في نواحي اخرى وهو يعجز الان عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل والتحديات التي تواجهه في ظل تراجع القيادة الأمريكية للعالم.

---

[1] عادل جارش؛ القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات؛ المكان نفسه.

[2] سعاد رحايلي ؛ **الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**؛ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص ،: دراسات امنية و استراتيجية ؛ جامعة 8 ماي 1945 قالمة ؛ كلية الحقوق و العلوم السياسية 2018/2019 ص65.ص 146.

[3] Zhongqi pan ; Defining china's Role in the international system ; ISPI ; analysis No 55May 2011 P3

[4] علي حسين محمود باكير؛ مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة! مرجع سابق الذكر ص 199.

وهذا ما يؤكد عليه الوزير الخارجية الصينية وانغ يي بالقول ان الصين تنوي ان تستمر في ان تكرس نفسها كمدافع عن قضايا السلام العالمي وتامين اهدافها ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وان تعارض التدخل الاجنبي الخارجي في الشؤون الداخلية للدول خاصة الصغيرة والمتوسطة منها. [1]

ويختصر وزير الخارجية الصينية وانغ بي دور الصين في النظام الدولي بثلاثة مصطلحات وهي المشاركة والتسهيل والمساهمة وهو يشير الى ان الصين ساهمت في تبني النظام الذي يتمحور حول الامم المتحدة وبعدها تأسيس هذا النظام فقامت بالتركيز على تكوين نفسها ولكنها لم تسمح لنفسها بتجاهل مسؤوليتها الدولية الواجبة فلعبت دورا بناء في الحفاظ على الامن والسلم الدولي وروجت للتنمية وحملت وطورت النظام الدولي. [2]

فبكين تعمل على نقل الفكرة القائلة بان الصين الصاعدة لا تحتاج بالضرورة الى تعطيل النظام الدولي الحالي فقبول الوضع الراهن هو مفتاح صعود الصين السلمي الذي يشكل له فرصا وليس تهديدا؛ الوضع الراهن وليس التغيير؛ الازدهار والتقدم المشترك بدلا من عدم الاستقرار او الانحدار وهذا هو مفهومها للصعود السلمي حيث تؤكد الصين على استعدادها لقبول الوضع الراهن الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية والعمل ضمن النظام الدولي القائم والمساهمة في تشكيله. [3]

وفي الاخير يمكن القول وفق ما اشار اليه **فريد زكريا** في كتابه: «عالم ما بعد امريكا" ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة العظمى على الصعيد العسكري والسياسي ولكن على الصعيد المالي والتعليمي والاجتماعي تتحول بعيدا عن الهيمنة الأمريكية هذا لا يعني اننا ندخل في عالم مناهض للولايات المتحدة الأمريكية وانما نتحرك في **عالم ما بعد امريكا.** [4]

ومن اجل اثبات صحة هذا الاستنتاج سيتم تقصي أبرز السيناريوهات والمشاهد المستقبلية المحتملة للنظام الدولي في ظل الصعود الصيني.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي:

افرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في الخريطة الجيوستراتيجية العالمية بتزايد الصراع بين الدول وما عمق من هذا التنافس دور القوى الصاعدة التي تزاحم القوة المهيمنة في النفوذ والمبادرة لصنع القرار الدولي كالصين؛ الهند؛ دول جنوب شرق اسيا؛ روسيا والبرازيل.

هذه التغيرات اثرت على الوضع التقليدي للنظام الدولي خاصة مع تبني هذه الدول لسياسة تقوم على ربط التحالفات والحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية في اقاليم مختلفة من العالم هذا لضمانها لحصتها من السوق العالمية ما ادى لحدوث جدل حول طبيعة توزيع القوى في النظام الدولي. [5]

حيث يبدي العديد من المختصين عن قناعاتهم بان النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة مجرد مرحلة انتقالية تفصل بين سقوط النظام السابق القائم على القطبية الثنائية الى نظام اخر في سياق

---

[1] Timothy R.Heath ; china's Emerging Vision for world order ; the National interest ; 21 May 2015 ; available on : Https:// google/dvxTn4

[2] Speech for Wang yi under title : china's Role in the Global and Regional order : participant ; facilitator and contributor ; world peace forum 27 June 2015 ; available on : www.frmprc.gov.cn/ mfa-eng/zxxx-662805/t1276595.shtml.

[3] سليم قسوم؛ **التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني**؛ اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية؛ فرع علاقات دولية؛ جامعة الحاج لخضر باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2021/2022.ص200.

[4] فريد زكريا؛ **عالم ما بعد امريكا** ترجمة بسلام شبحا؛ بيروت؛ الدار العربية للعلوم ناشرون ص4-5.

[5] علاء عبد الحفيظ؛ **السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي**؛ مجلة النهضة المجلد 3 عام 2011 ص 1.

التشكيل ورغم ان النظام الجديد لم يكشف عن كل معالمه حتى الان الا ان ملامحه توحي بسيادة نظام دولي متعدد الاقطاب تتوازن فيها القوى بين القوة المهيمنة الأمريكية والقوى المتحدية الصاعدة.

ولاستشراف مستقبل النظام الدولي وتحديد ملامح القوى العالمية يمكننا صياغة ثلاثة **سيناريوهات** وهي:

المطلب الاول: سيناريو استمرار القطبية الأحادية في النظام الدولي: [1]

منطق هذا التصور هو ان انهيار الاتحاد السوفياتي فتح المجال امام الولايات المتحدة الأمريكية لترقى لمرتبة القوة العظمى نظرا لما تملكه من قوة ومكانة بالتالي مركزا للقوة العالمية قادرة على استخدام وتوظيف ما تملكه من عناصر للقوة لتحقيق وفائها بمسؤولياتها في تنظيم وادارة الشؤون الدولية دونما منافسة حقيقية او تحدي جوهري من اي قوى دولية. [2]

اذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة الشاملة ما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الاخرى وبما يحقق اهدافها ومصالحها الاستراتيجية؛ فالقدرة التأثيرية لها تتمثل فيما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية ضخمة وقاعدة واسعة للمعرفة والقدرات التكنولوجية. [3]

ويرى جانب كبير من الواقعيين ان مواجهة الهيمنة الأمريكية ليس اختيارا سهلا او هينا بل تكاد تكون من المستحيلات خاصة في ظل استمرار حالة الضعف التي تعانيها بقية القوى الدولية الاخرى الامر الذي يؤكد على استمرار الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاعظم الموجودة على هذا الكوكب حيث تتطلع الى ان يكون القرن الواحد والعشرين هو الاخر **امريكيا** [4] بكل ما تمتلكه من مصادر القوة المختلفة؛ وفق سيناريو خطي يكرس استمرار الهيمنة الأمريكية المرنة.

وفي هذا الصدد يقول **جوزيف ناي وبريجنسكي** وغيرها بان:" الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبقى قوه عظمى وحيدة خلال هذا القرن على المستوى العسكري والسياسي فبامتلاكها القيادة العسكرية والهيمنة الاقتصادية والتفوق العسكري والنووي ستعمل على ترسيخ تفوقها على باقي القوى في النظام الدولي وتحاول قدر الامكان منع وجود منافسين او شركاء محتملين معها طوال القرن الحادي والعشرين". [5]

وعلى الرغم من تركيز هذا الاتجاه على الطبيعة الأحادية للنظام الدولي الحالي الا انهم لا ينكرون تنامي دور القوى الصاعدة على الصعيد الدولي.

كما يفترض هذا السيناريو استمرار الأحادية القطبية بالنظر الى الواقع الحالي للعلاقات والتفاعلات الدولية؛ ففي مطلع التسعينات نشر تشارلز كوروثامر في مقالة هامة بعنوان: «لحظة الأحادية القطبية" اين أكد على ان الهيمنة الأحادية الأمريكية اضحت واقعا قائما لا يهدده اي تحدي خارجي وما يعزز هذا الاحتمال الوقائع التالية: [6]

- الهيمنة الأمريكية الكاملة على النسق الدولي.
- قدرتها على انشاء تحالفات دولية تحت قيادتها.

---

[1] المكان نفسه.
[2] توفيق حكيمي؛ مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص 148.
[3] بوزازي خلفية؛ **النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة**؛ ألمانيا برلين؛ اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية؛ ص 285.
[4] مرجع سابق الذكر ص286.
[5] المكان نفسه.
[6] سعاد رحايلي ؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 147

- القوة العسكرية الفائقة واحتفاظها بفجوة تكنولوجية كبيرة بينها وبين باقي الدول العالم.
- الانتشار الواسع للقواعد العسكرية الأمريكية في العالم وقدرته على تطبيق الحرب الاستباقية والضربة الوقائية ما يمكنها من استخدام القوة ضد اي تهديد تتوقع حدوثه. [1]

حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية في انشاء وتشكيل نظام دولي جديد والحفاظ عليه وسيلة مهمة لتعزيز مصالحها في مواجهة المشكلات والتحديات العالمية وكذا المحافظة على توزيع القوة القائم على استقرار الوضع القائم عبر انماط التفاعلات الدولية بين الدول العظمى من خلال الأحادية القطبية بدلا التعددية القطبية[2] حتى تتمكن من الحفاظ على استدامة مصالحها في القرن الواحد والعشرين خاصة في ظل بروز قوى دولية فاعلة على راسها الصين الذي اخذ دورها يتزايد ويصبح اكثر فعالية في العالم لخلق توازن دولي جديد ينافس الهيمنة الأمريكية ما يخلق نوع من حالة لا توازن الذي قد يؤثر على مكانة امريكا في السياسة الدولية.

هذا السيناريو وانا كان طرح بشدة من طرف الاوساط الأكاديمية المتخصصة بالنظر لما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة الا انه يخالف الواقع الحالي حيث ان النظام الدولي سيتحول في يوم من الايام من الأحادية الى مرحلة اخرى غير واضحة المعالم ويبقى هذا الاخير في طور التكوين لم تستقر دعاماته ولم تتضح خصائصه في شكل نظام متكامل المعالم ومحدد القواعد بعد.

المطلب الثاني: سيناريو الثنائية القطبية في النظام الدولي

"دعوا التنين نائما لأنه حين يستيقظ سيرج العالم"[3]

هذه هي الكلمات التي قالها القائد الفرنسي نابليون بونابرت عن الصين منذ أكثر من قرنين في 1815 التي تعبر بالتأكيد عن قوتها الكامنة ممتلكة العناصر الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤهلها للعب دورا كبير ومؤثر في السياسة الدولية.

تعد الصين المنافس الاقوى والمحتمل لمقارعة القوة الامريكية والتفوق عليها على الصعيد الدولي وهي من ستنهي القرن الامريكي كونها اكبر دول العالم اقتصادا وقوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التاثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من اي بلد اخر؛ فاذا كانت الصين مثل كل القوى العظمى السابقة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية فان تحديدها لمصالحها الحيوية يزداد كلما تزداد قوتها[4] كما ستستخدم عضلاتها المتنامية لحماية نطاقها الممتد من النفوذ.

وقد اعلنت الصين رؤيتها الجديدة للنسق الدولي الجديد في شكل بيان رسمي صدر في 18 اغسطس 2003 اكدت فيها عن ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولها مواقف حاسمة في هذا الشأن وغيرها من القضايا الخاصة بحقوق الانسان والعولمة والاصلاح وادارة الصراعات بشكل سلمي ومعارضة استخدام القوة او التهديد بها ودعم مفهوم

---

[1] المكان نفسه.
[2] بوزازي خلفية؛ النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتلامي الدول الصاعدة؛ مرجع سابق الذكر ص294.
[3] صفاء خليفة محمدين؛ **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)**؛ الاسكندرية؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثالث عشر؛ يناير 2022 ص159.
[4] سعاد رحايلي؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص 149.

جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة بين الدول أيا كانت ظروفها السياسية والاقتصادية وتحقيق التعامل المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول. [1]

حيث تشير استطلاعات الراي التي اجريت في تسعينات القرن العشرين بان نصف الامريكيين يتوقعون ان تكون الصين هي المنافس الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين وهذا ما اكد عليه المؤرخ **نيال فيرغسون** بقوله: " ان القرن الواحد والعشرين سيكون القرن الصيني"[2] وهذا ما يطرح جدلية نهاية العالم الغربي وولادة نظام عالمي جديد ام بقاء الهيمنة الأمريكية المرنة.

ويشير **جون ميرشايمر** الى انه في حال حافظت الصين على نموها الاقتصادي المبهر خلال العقود القادمة فان ذلك سيدخلها في منافسة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي سيدفعها لدعم وتطوير قطاعها العسكري ما يضمن لها القدرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في اقليمها بالتالي سيطرته على منطقة شرق اسيا وابعاد الهيمنة الأمريكية عليها.[3]

وفي هذا السياق يرى **مارتن جاك** ان: [4]

"القوى الصاعدة تستخدم مع مرور الوقت قوتها الاقتصادية المكتشفة حديثا لغايات سياسية وثقافية وعسكرية واسعة وهذا ما تفعله القوى المهيمنة وسوف تكون الصين بكل تأكيد احداها....".

كما يفترض هذا السيناريو ان ما مر به النظام الدولي خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا لا يمكن ان يقوم الان في هذه المرحلة لعدم وجود قطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية وان يؤدي دور المنافس الحقيقي لها فقط على انه مطلب امتلاك هذا القطب لعقيدة أيديولوجية وهي ما لم تتوفر في اي قطب من الاقطاب الصاعدة اليوم.

وباستشراف المستقبل يتنبأ المتخصصون بصراع وشيك مع تنامي القوة الصينية وسعيها لطرد الولايات المتحدة الأمريكية وازاحتها من قمة الهرم الدولي وهذا ما يؤكد بداية نهاية القرن الامريكي؛ وقد كتب بان شيوتنغ عن الكيفية التي يمكن للصين ان تهزم بها امريكا قائلا: [5]

'لكي **تشكل بكين بيئة صديقة لصعودها تحتاج الى تطوير علاقاتها سياسية وعسكرية بصورة أرقي من واشنطن فلا يمكن لاي قوة رائدة ان تكون لها علاقة ودية مع كل الدول في العالم بهذا فجوهر التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيكون من منهما لديه اصدقاء من الطراز الاول...."**.

وفي هذه النقطة فالولايات المتحدة الأمريكية في موقع أفضل للاستفادة من هذه الشبكات والتحالفات اذ لدى واشنطن ما يقارب 60 معاهدة تحالف في حين لا تملك الصين الا القليل منها.

وعليه يعتمد هذا السيناريو على بروز قوى صاعدة غير راضية بالتهميش في الدور والتأثير الدولي ورغباتها في ممارسة دور عالمي يتسق ولتطلعاتها العالمية استنادا لمقتدرات القوة التي تمتلكها ما

---

[1] سليم قسوم؛ التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص210.
[2] جوزيف ناي؛ ترجمة محمد ابراهيم العبد الله؛ **هل انتهى القرن الامريكي؟**؛ الرياض؛ العبيكان للنشر؛ 2016 ص 47.
[3] مرجع سابق الذكر ص48.
[4] مرجع سابق الذكر ص61-62.
[5] مرجع سابق الذكر ص 65.

يدفع بالقوة المهيمنة لمحاولة استيعاب هذه القوى وتأثيرها ما يفسح المجال لها بالقيام بأدوار قيادية او تعاونية مكملة للدور العالمي الامريكي عن طريق التكتلات او الشراكات.

المطلب الثالث: سيناريو التعددية القطبية للنظام الدولي

يعد مبدا النسق الدولي متعدد القطبية مبدا رئيسي في تفاعلات السياسة الخارجية الصينية حيث اتضحت معالم عالميته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وقد دعمت الصين مبدا عالم متعدد الاقطاب يقوم على عدد من القوى الدولية التي باستطاعتها تحقيق التوازن مع التأثير العالمي للقوة الأمريكية.

وبخلاف التصور السابق يعتقد أنصار هذا الاتجاه ان التحولات التي طرأت على هيكل النظام الدولي نتيجة انهيار السوفياتي وزوال الثنائية القطبية لم تؤدي الى نظام دولي جديد الا وهو الأحادية القطبية وانما انتقل الى حالة من تعدد القوى.

منطق هذه الرؤية يستمد قوته من اوجه القصور في الاتجاهات السابقة فنظرا للتحديات التي تواجه القوة الامريكية في مرحلة انتقالية تتسم بالأزمات الاقتصادية المتنامية والتنافس الاقتصادي الحاد بين القوى الصاعدة مثل الصين الى جانب النهضة الروسية الجديدة كلها امور دعت الى اعادة النظر في شكل وطبيعة النظام الدولي فقد اخذ طريقه الى التعددية القطبية في منتصف التسعينات وان ظهر بشكل فعلي بعد عام 2003 على إثر فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل تحالف ضد العراق وغيرها من التجاذبات على الصعيد الدولي.

ويمكن تدعيم هذه الرؤية باعتبارات واقعية ومنطقية فالخبرة التاريخية المعاصرة توضح صعوبة قيام قوة وحيدة عمليا لفرض ارادتها واملاء رؤيتها بشكل مطلق بدون مساندة وتأييد من قبل قوى دولية اخرى إضافة الى القيود النظرية والحدود العملية التي تحد من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية من الاطلاع بمسؤوليات القيادة المنفردة للنظام الدولي الجديد وافتقارها للعديد من متطلبات الوفاء المنفرد بها تجاه النظام الدولي. [1]

وتشكل التعددية القطبية من وجهة النظر الصينية اساسا هام لتحقيق سلام دائم في العالم حيث انها ستؤدي الى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل وستضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيا من خلال تعزيز التبادلات والتعاون لذلك يصبح اعضائه متساوون في المجتمع الدولي دون الهيمنة مع اتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار من الثقة المتبادلة والمساواة وحسن الجوار ومحاولة تسوية النزاعات من خلال سبل سلمية وهو الناجي الذي تمسكت به الصين. [2]

وترى ان التعددية القطبية تمثل قاعدة مهمة للسلام العالمي وان اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضامن اساسي لهذا السلام[3] ولابد ان تستفيد كافة الامم على قدم المساواة من الاثار الجانبية للعولمة بأبعادها المختلفة خاصة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين. [4]

وعليه في النظام الدولي في مرحلته الراهنة كما يصفه **صامويل هنتغتون** هو أحادي – متعدد الاقطاب[5] اي ان هنالك قوة عظمى واحدة مهيمنة وقوى كبرى متعددة تحاول فرض الهيمنة في حين تفضل القوى الصاعدة نظام متعدد الاقطاب تعمل فيه لتحقيق مصالحها بشكل جماعي او انفرادي دون ان

[1] توفيق حكيمي؛ مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني؛ مرجع سابق الذكر ص 149.
[2] صفاء خليفة محمدين؛ الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)؛ مرجع سابق الذكر ص159.
[3] مرجع سابق الذكر 160.
[4] المكان نفسه.
[5] سعاد رحايلي؛ الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي؛ مرجع سابق الذكر ص154

تتعرض فيه للقيود او القسوة او الضغط من جانب القوى المهيمنة الا ان هذا السيناريو بعيد في الوقت الحاضر بوصف الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة تحاول تنحية القوى الصاعدة وإزاحتها من على سلم هرمية النظام الدولي.

كما طرح **زبيغنيو بريجينسكي** في كتابه: "رؤية استراتيجية" بنية النظام الدولي القائم والقوى المركزية فيه ودور الولايات المتحدة الأمريكية المستقبلية والملامح الكبرى للعالم للفترة التي تلي سنة 2025 التي تحمل عدة **تصورات** اهمها: [1]

الطرح الاول: ان تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة على مكانتها القيادية والتفرد بالزعامة ولتحقيق ذلك عليها ان تعمل على ترتيب اوضاعها الداخلية للتمكن من التفاعل الذكي مع التحديات التي يشهدها المجتمع الدولي مع وجود العديد من العقبات التي تواجهها داخليا كالديون: 60% من الناتج المحلي- التفاوت الاجتماعي 1% يمتلكون 33.8 من الثروة القومية مقابل 50% من السكان يمتلكون 2.5% من الثروة القومية وغيرها من العقبات؛ اما على المستوى الخارجي تشهد منافسة بعض الاقطاب الكبرى لها على الزعامة العالمية إضافة الى الازمات والمشاكل التي تجد نفسها مضطرة للتفاعل معها.

الطرح الثاني: تعتبر الصين من أكثر الدول الصاعدة تسارعا في النمو الاقتصادي ما يرشحها لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية على الزعامة العالمية لكن رغم ذلك يرى الخبراء انها ليست مستعجلة لذلك ما يجعل النظام الدولي غير واضح المعالم ويرشحه للبقاء في حالة من عدم الاستقرار والتنافس المستمر.

الطرح الثالث: مع الازمات الدولية المتلاحقة وخاصة بروز روسيا كقوة ضاغطة على المستوى الدولي من خلال الازمة الأوكرانية ومحاولة لعب دور نشط فاحتمالات حدوث تغيرات في توازنات القوى العالمية وارد على الاقل على المستوى الاوروبي فقد ابرزت الازمة ضعف المنظومة الإقليمية الأوروبية لردع هذا الطموح وفرض قوته كتجمع اقليمي يضم دولا لها تأثير في السياسة العالمية.

وعليه يعتمد هذا السيناريو على تراجع الاداء الاستراتيجي الامريكي مقابل استعادة بعض القوى العالمية لمكانتها الدولية وصعود قوى تميل اعتلاء مكانة ودور يتناسب وعناصر قوتها الاستراتيجية وفق مسار ثوري؛ وان هنالك تراجع كبير في مقومات الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية مقابل تنامي دور القوى الصاعدة بالشكل الذي يميل بشكل حاد الى ترجيح التصور القائل بان النظام الدولي الحالي في مرحلة انتقالية ليأخذ بنية تعددية في المستقبل القريب.

[1].ويكن فازية؛ **ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة**؛ من مقال: مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية؛ جامعة محمد بن احمد -وهران؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ ص121.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبدو التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة كرقعة شطرنج كبرى متحركة بشكل غير متوقع؛ نتيجة تأثير مجموعة من القوى الصاعدة التعديلية التي نجحت في احداث تغيير والتأثير في السياسة العالمية مدفوعة بطموحات جيوسياسية كبيرة لمزاحمة القوى التقليدية على الموارد والمشاركة في صناعة القرار الدولي في طليعتها الصين.

وفي ظل المستجدات الدولية التي يشهدها النظام الدولي وما طرأت عليه من تغيرات ما ادى لإعادة ترتيب الاولويات واعتناق اسس جديدة تقوم على اعادة النظر في توازنات القوى ما دفع بالقائمين على البلاد وصناع القرار من اجل وضع طرق واستراتيجيات تمكنهم من السيطرة عليه والاعتماد على ما تمتلكه من مقومات وامكانيات داخلية عبر الاستغلال الامثل لها وتطبيقيه على ارض الواقع وهذا ما تم اثباته بالأدلة في النموذج الصيني.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما وفي اخر هذه الدراسة خلصنا لمجموعة من الاستنتاجات والنتائج الهامة والتي بينت لنا مكانة ودور الصين في النظام الاقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وقبل ذلك تم اختبار صحة ونفي بعض فرضيات الدراسة التي تم طرحها في المقدمة، واهمها:

- إن تحول الصين إلى قوة تعديلية قد يؤدي إلى تغييرات في البنية الاقليمية بجنوب شرق آسيا؛ نتيجة التنامي المستمر للقوة الاقتصادية والعسكرية للصين، وعليه فإن توجهها وسياساتها في المنطقة يمكن أن تؤثر على التوازنات الإقليمية والتحالفات؛ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية المركزية في موضوع دراستنا.

- تبنت الصين منظور أمنى مغاير يتوافق ويتماشى مع انخراطها الايجابي في المنظمات الاقليمية والدولية ويتماشى مع التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ فضلا عن تفعيل الحوار الدبلوماسي الفعال؛ وهي عوامل اسهمت في الاعتراف بالصين كطرف مساهم في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية القائلة بان: كلما توجهت الصين نحو تبني سياسات اقليمية سلمية كلما ساهم ذلك في قبولها كطرف مساهم في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين.

- توصلنا من خلال نتائج الدراسة الى وجود احتمالات قائمة بإمكانية انتقال الصين لقوة تعديلية، وهذا سيؤدي الى اختلال موازين القوى في منطقة جنوب شرق آسيا؛ وهذا بسبب تنامي طموحاتها الجيوبوليتيكية بالتزامن مع نمو قوتها الاقتصادية والعسكرية بشكل متطرد في العقود الاخيرة؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة القائمة على تزايد احتمالية انتقال الصين لقوة تعديلية تؤدي الى التأثير في طبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا؛ نتيجة تزايد قوتها الاقتصادية والعسكرية وطموحاتها الجيوبوليتيكية.

من خلال اختبار فرضيات الدراسة خلصنا لمجموعة من النتائج والاستنتاجات والتي يمكن عرضها كالاتي:

- استند صعود الصين كقوة اقليمية مؤثرة في الشؤون الإقليمية والدولية الى مجموعة من العوامل والمقومات المادية والثقافية، وشكلت الاصلاحات التي قادها الزعيم الصيني الاسبق «دينغ هيسياو بينغ" في 1978 الانطلاقة الفعلية لهذا الصعود، اذ التزمت الصين بتطبيق سياسة الباب المفتوح عبر تبنيها لبرنامج التحديثات الأربعة لأربعة قطعات حيوية: الزراعة-الصناعة-التجارة والدفاع.

- تعد الصين قوة جاذبة بالنظر لامتلاكها للعديد من مصادر القوة الناعمة، إذ تنفق ملايير الدولارات لتصدير ثقافتها للخارج على غرار تعليم اللغة الصينية ونشر تعاليم وقيم الكونفوشيوسية في العديد من دول العالم، الدبلوماسية الصحية وغيرها؛ وهذا بغرض توسيع نفوذها الثقافي وزيادة وزنها الاستراتيجي في النظام العالمي كقوة مؤثرة ومستقطبة ثقافيا.

- تشكل الصين قوة اقليمية مؤثرة في جنوب شرق اسيا، نتيجة تنامي قوتها الاقتصادية والعسكرية وتنامي دورها في استقرار المنطقة وتوازن القوة فيها.

- الصين الغنية ستصبح اقوى بكثير من كل جيرانها الاسيويين ما يؤهلها لبناء جيش قوي وحصري لأنها تمتلك التكنولوجيا الذاتية لذلك كما ستطور ترسانتها النووية ما يتسبب في اختلال موازين القوى في اسيا لصالحها وعليها الولايات المتحدة الأمريكية وهي مطالبة أكثر من اي وقت مضى بتطويق الصين والحيلولة دون اكتسابها لعوامل التهديد الاستراتيجي التي تمكنها من الهيمنة على المنطقة.

- اعادت الصين توجيه سياساتها الخارجية بشكل راديكالي كاستجابة لجملة من المتغيرات، منها ما ارتبط بالبنية الداخلية ومنها ما فرضته السياقات والمستجدات الاقليمية والدولية؛ وشكل الهدف الاسمى لهذا التغير تبنيها لمفهوم القوة المسؤولة، كنتيجة وانعكاس لأفكار نخبة من صناع القرار في الحكومة الصينية او ما يعبر عنه بصقور السياسة الخارجية الصينية، والتي تشير الى دبلوماسية اكثر التزاما بالمعايير والقواعد الدولية، من خلال سياسات تشجع على حسن الجوار الاقليمي، واعاده هندسة نظام امني اكثر استقرارا في جنوب شرق اسيا.

- ان التوجه الاستراتيجي الكبير للصين في سياستها الخارجية سينحو منحى تعديلي في بنية النظام الاقليمي والدولي على حد سواء فصعود الصين لن يكون صعودا سلميا فرغبتها في بسط نفوذها الإقليمي صار واضح المعالم ولن تتردد الصين كنتيجة حتمية لذلك في الثورة على النظام القائم.

- الصين مطالبة أكثر من اي وقت مضى بعدم الاكتفاء بأدوارها الاقتصادية فقط بل يجب ان تأخذ على محمل الجد الادوار الإقليمية والدولية بما تمليه عليها مسؤولياتها تجاه الاقليم والعالم بالتالي عليها المشاركة في صناعة اللعبة الدولية وعدم الاكتفاء بأدوارها الوطنية والقيمية وهذا يتماشى مع زيادة التزاماتها الدولية.

- انطلاقا من هذا المعطى استغلت الصين الاوضاع الدولية لتحقيق نظرياتها حول الصعود وفق استراتيجية القوة السلمية المسؤولة حيث استمرت في صعودها تماشيا ونمو قدراتها عبر الانخراط الايجابي في المنظمات الإقليمية كمنظمة الاسيان والتجارة الدولية ووسعت من وجودها الاقتصادي في كل منطقة في جنوب شرق اسيا.

- انطلاقا من هذا تبنت الصين فكرة الصعود السلمي تماشيا مع عناصر قوتها استهداف لتغيير قواعد اللعبة في العلاقات الدولية كما ان الصين لا تسعى لتغيير النظام الدولي بقدر ما ترغب في المساهمة في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين.

- سعت الصين لبلورة استراتيجية سلمية ترمي الى تحقيق اهداف وطموحات جيوسياسية اقليمية بشكل تدريجي، من اجل اعادة لعب دور ريادي ومركزي في النظام الإقليمي، ثم محاولة تغيير النظام الدولي من حالة الأحادية القطبية الى نظام دولي متعدد الاقطاب، تساهم فيه الصين في نظام توازن القوى.

- استغلت الصين الاوضاع الدولية القائمة لاسيما الازمات الدولية كأزمة كوفيد 19، لتحقيق اهدافها وفق استراتيجية سلمية استنادا لمسؤولياتها الدولية، اين استمرت في صعودها بشكل مضطرد عبر الانخراط الايجابي في المنظمات على غرار الأسيان ومنظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة الدولية....

- يعتبر الصعود السلمي للصين في منطقة جنوب شرق اسيا، عاملا مساهما في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال التبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة، وهذا ما ادى الى تعزيز

التنمية الاقتصادية في المنطقة عبر خلق فرص جديدة للعمل وتبادل المعرفة والتكنولوجيا ودعم المشاريع التنموية.

- الصعود الصيني لن يكون صعودا سلميا وإذا تمكن الدولة من احكام سيطرتها على محيطها اقليميا فهذا يعني انها جاهزة لتوسيع دائرة نفوذها مدفوعة ببحثها عن القوة الى ان تصل الى حدود دولة اخرى او نفوذ منطقة ما تابعة لمحيط اقليمي لدولة اخرى قوية.

- سوف تتصرف الصين بنفس الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها الطويل اين ستحاول السيطرة على منطقة جنوب شرق اسيا أكثر من الطريقة التي هيمنت بها الولايات المتحدة المجال الغربي للكرة الارضية.

- يشكل الصعود الصيني تحدي جدي للموازنة بين المسؤولية الدولية ومحاولة تحقيق طموحاتها الجيوسياسية، اذ يتوجب عليها تحمل مسؤوليتها في المنطقة دون المساس بسيادة الدول الاخرى، وهذا عبر الانخراط الايجابي في المؤسسات الدولية والاقليمية بغرض احلال الامن والسلم الدوليين.

- تشكك الولايات المتحدة الأمريكية في ان للصين نية في لعب ادوار اقليمية دون البحث عن الهيمنة والسيطرة والاخلال بالنظام التوازن الدولي؛ فالصين الصاعدة تمتلك مؤهلات اقتصادية ضخمة تسعى بكل تأكيد لتهديد الامن الدولي لان الخطوة القادمة هي دعم هذه القدرات الاقتصادية بقوة إستراتيجية وعسكرية تسمح لها بتفردها على الاقليم ثم البحث عن الهيمنة الدولية.

- توصلت الباحثة في نهاية الدراسة الى استنتاج شخصي بناء على الاوضاع والسياقات الدولية الراهنة يتمثل اساسا في: انتقال مراكز القوة في النظام الدولي من الشق الغربي للكرة الارضية نحو الشق الشرقي للكرة الارضية، وتماشيا مع ذلك فإن الصين كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة الشرقية، لن تبقى في موضع القوة الراضية بالوضع الراهن فبمجرد من ان تكتمل ملامح القوة الكافية لها ستتحول الى قوة تعديلية تسعى لقلب موازين القوى الدولية وفق ما تفتضيه قوتها ومصلحتها القومية، اذ لا تختلف الصين عن من سبقها من القوى الكبرى الصاعدة، بحيث يشهد التاريخ انه كلما امتلك طرف عناصر القوة التي تمتلكها الصين، إلا وسعى لتحويلها الى هيمنة دولية.

توصيات الدراسة:

من خلال استعراض اهم نتائج الدراسة خرجنا بمجموعة من التوصيات التي بالإمكان ان تساهم في إثراء الدراسات السابقة او تشكل استشارة لصناع القرار في الجزائر، ويمكن رصد اهمها فيما يلي:

- يمكن ان يكون التعاون الاقتصادي بين الصين ودول المنطقة طريقة مثلى لتحقيق الازدهار المشترك لكن يجب ان يتم ذلك بشكل يضمن العدالة والشفافية لجميع الاطراف.
- يتعين على الصين ودول جوار التعامل بحذر مع القضايا الجيوالسياسية المتعلقة بالمنافسة على النفوذ في المنطقة، خاصة في ظل وجود قوى دولية اخرى.
- يجب على الصين الالتزام بحل النزاعات المحتملة مع دول جنوب شرق اسيا بشكل سلمي وفقا لقواعد القانون الدولي، والعمل على تجنب التصعيد وتهديد استقرار المنطقة.
- يجب على الصين تعزيز الحوار الدبلوماسي مع دول جنوب شرق اسيا لفهم مخاوفها ومطالبها، والعمل معا على ايجاد حلول مشتركه للقضايا الإقليمية والدولية لتجاوز تلك المخاوف والخلافات.
- على الباحث في موضوع الصين وجنوب شرق آسيا القراءة الموسعة في الادبيات المتاحة حول مواضيع العلاقات الدولية عامة، والدراسات الامنية والاستراتيجية بشكل خاص تلك المتعلقة بالصين وتأثيرها في جنوب شرق اسيا، كما يتعين عليهم دراسة المراجع والتقارير التي يكون مصدرها متنوع وعدم الاكتفاء بمصدر واحد.
- الاعتماد على الابحاث والدراسات الميدانية ان أمكن لذلك، وهذا لفهم أفضل وقراءة موضوعية معمقة للقرارات السياسية المتخذة من طرف الدولة الصينية، وكذا محاولة التواصل مع الخبراء الصينين في المجال للحصول على التوجيهات والنصائح من مصدرها الاساسي.
- استخدام نظريات العلاقات الدولية الخاصة بالصين لتحليل الظواهر المرتبطة بصعودها في جنوب شرق اسيا، لفهم الخلفية النظرية لفهم ديناميكيات القوى والمصالح في المنطقة.
- تطبيق كل تلك المعارف والتحليلات في كتابة بحوث علمية او مذكرات او حتى اطروحات، تستكشف تاثير صعود الصين السلمي في جنوب شرق اسيا بين ثنائية الفرص والتحدي

قائمـــــــة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ابراهيم الاخرس؛ **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود**؛ مصر؛ ايتراك للنشر والتوزيع ؛2008.
- جوزيف ناي ؛ **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**؛ ؛ ترجمة محمد توفيق البجيرمي؛ السعودية؛ العبيكان النسر 2007 .
- جوزيف ناي؛ ترجمة محمد ابراهيم العبد الله؛ **هل انتهى القرن الامريكي؟**؛ الرياض؛ العبيكان للنشر؛ 2016.
- جون ميرشايمر؛ **مأساة سياسة القوى العظمى**؛ ترجمة مصطفى محمد قاسم؛ جامعة الملك سعود الرياض؛ مكتبة فلسطين للكتب المصورة؛ النشر العلمي والمطابع 2012.
- شيوي قوانع ترجمة محمد ابو جراد؛ **جغرافيا الصين**؛ بكين؛ الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية؛ دار النشر باللغات الاجنبية 1987.
- عبد القادر محمد فهمي؛ **مدخل الى دراسة الاستراتيجية**؛ المملكة الاردنية – عمان؛ دار مجدلاوي للنشر والتوزيع؛ الطبعة الأولى 2008.
- علي لطرش؛ **مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية**؛ ألمانيا برلين؛ اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2022 .
- عمار كريم حميد؛ **ديناميكية القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح**؛ بيروت؛ لبنان – مركز الوالدين الحوار – الطبعة الأولى 2021.
- فريد زكريا؛ **عالم ما بعد أمريكا**؛ ترجمة بسلام شبحا؛ بيروت؛ الدار العربية للعلوم ناشرون .
- ويكن فازية؛ **ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة**؛ من مقال: مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية؛ جامعة محمد بن احمد -وهران؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- يونس مؤيد؛ **ادوار القوى الأسيوية في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية**؛ عمان؛ الأكاديميون للنشر والتوزيع 2015.

المقالات / الدوريات:

- أحمد فاروق عباس؛ **التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات**؛ مقالة منشورة؛ جامعة الازهر ؛ كلية التجارة؛ المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تاريخ قبول النشر: 29/10/2019 .
- أحمد قاسم حسين؛ **النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الاوبئة في العلاقات الدولية**؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ سياسات عربية؛ العدد50 مايو 2021.
- اسماء باهي ورضا شوادرة ؛ **التوجه الاستراتيجي الامريكي نحو جنوب شرق أسيا ومساعي احتواء الصين**؛ مخبر دراسات وأبحث حول المجازر الاستعمارية؛ جامعة الجزائر 2 سطيف؛ المجلة الدولية القانونية والسياسية 2009/2020) تاريخ الاستلام 1/4/2020 تاريخ قبول النشر: 9/5/2022. تاريخ النشر 30/5/2022.
- امينة حلال؛ **جنوب شرق أسيا: دراسة جيوستراتيجية وامنية**؛ مقالة منشورة؛ المعهد المصري للدراسات السياسية؛ 28 سبتمبر 2022.
- ايهاب محمد ابو المجد عياد؛ **الإقليمية الجديدة واعادة التوازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس واعادة الصياغة الجيوستراتيجية**؛ جامعة بن سويف؛ كلية السياسة والاقتصاد؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد؛ العدد 20 اكتوبر 2023 .
- بلخيرة محمد؛ **تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب الى الشرق؟**؛ شلف؛ دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ المجلد 14 العدد 4 جويلية 2021 .
- بومرزاق محمد وعبادة محمد سمير؛ **الاتحاد الاوروبي وتجربة التكامل الاقليمي: المسار والتحديات**؛ جامعة ابو بكر بلقايد؛ تلمسان الجزائر؛ مجلة التكامل الاقتصادي؛ المجلة 10 العدد 3 سبتمبر 2022 تاريخ الإرسال 10/04/2022 تاريخ القبول 09/09/2022. تاريخ النشر 30/09/2022.
- جعفر عبد الرضا؛ **الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح**؛ مجلة العلوم الاقتصادية؛ العراق؛ جامعة البصرة؛ كلية الإدارة والاقتصاد؛ المجلد 4 العدد 14 ؛31 ديسمبر 2004 .
- جمال معتوق وسفيان بلمادي؛ **جيوسياسية المضائق البحرية وامن إمدادات الطاقة: مضيق ملقا وأثره على امن الطاقة الصيني انموذج**؛ مقالة منشورة جامعة البليدة؛ قسم العلوم الاجتماعية 2019.
- حكمات عبد الرحمان؛ **الصعود السلمي للصين**؛ مجلة سياسات عربية العدد 14 ؛ 2015.
- رامي عاشور ومحمد الجندي؛ **التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الاندوباسفيك**؛ معهد الدراسات السياسية؛ باريس؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 4.
- رتيبة برد؛ **الصعود السلمي الصيني والتموقع الاستراتيجي في النظام العالمي**؛ جامعة تيزي وزو؛ مجلة المعيار المجلد 12 العدد 2 ديسمبر 2021.
- زهير لعميم؛ **النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة**؛ برلين؛ اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
- سحب فتاح زيدان؛ **دراسة في أبرز الافكار السياسية لمجموعة البريكس**؛ مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 14 عام 2018 .

- سليم قسوم؛ **نظريات انتقال القوة والتغير السلمي-هل سيكون صعود الصين سلميا؟**؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ جامعة 8ماي1945 قالمة؛ العدد 13 جويلية 2018.
- شذا جمال خطيب؛ **الازمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق أسيا**؛ سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ابو ظبي؛ العدد 51 ؛2001.
- شريفة كلاع؛ **الصين بين صعود الحذر وتأكيد الذات والمكانة الدولية**؛ جامعة الجزائر 3؛ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية؛ المجلد 8 العدد 2 عام 2021 تاريخ الاستلام: 9/5/2021 تاريخ قبول النشر: 15/10/2021. تاريخ النشر: 16/12/2021.
- شريفة كلاع؛ **المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان**؛ مجلة دراسات الدفاع والاستشراف؛ جامعة الجزائر 3؛ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ العدد 17 السداسي الاول 2022.
- شريفة كلاع؛ **مركزية الصين في مجالها الحيوي الاول: جنوب شرق أسيا والبحث عن شوطين النفوذ**؛ مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية؛ المجلد 10 العدد 02؛ 2021 .
- شريفة كلاع؛ **نحو اعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الاقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور الصين في ذلك؟**؛ مجلة السياسة العالمية؛ المجلد5 العدد2 سنة 2021 .
- شيماء محمد جواد وأحمد رعد رمضان؛ **الخصائص الطبيعة للصين**؛ مجلة التربية الأساسية 23 سنة 2016.
- صفاء خليفة محمدين؛ **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الواحد والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا (2013-2021)**؛ كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية؛ مجلة كلية السياسة والاقتصاد؛ العدد 13 يناير 2022 .
- الطيف عبد الكريم؛ **دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**؛ جامعة محمد بوقرة؛ بومرداس؛ مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 30 عام 2014.
- عادل جارش؛ **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**؛ الجزائر العاصمة؛ المركز الديمقراطي العربي؛ 23 اكتوبر 2016.
- عبد العباس فضيح دعبوش و نور حسين الرشدي ,**بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية,** مصر المجلة العربية للدراسات الجغرافية ,المؤسسة العربية للتربية و العلوم و الآداب , مجلد 05 العدد 14 .
- علاء عبد الحفيظ؛ **السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي**؛ مجلة النهضة
- عمار منصور؛ **السياسة الخارجية الصينية منظار الثقافة الاستراتيجية**؛ مجلة سياسات عربية العدد 26.
- عومار بلحربي؛ **دور الصين في جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة**؛ (قسم العلوم السياسية -جامعة جيجل الجزائر – مجلة الأبحاث القانونية والسياسية؛ العدد السادس جوان 2018؛ تاريخ إرسال المقال :2/5/2018 تاريخ قبول المقال 6/9/ 2018.
- محمد محياوي ومحمد هاملي؛ **تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية**؛ جامعة تلمسان؛ المركز الجامعي مغنية؛ دفاتر السياسة والقانون؛ المجلد 13 العدد 2؛ 2021 تاريخ الإرسال: 8/9/2020. تاريخ القبول: 21/4/2021. تاريخ النشر: 15/5/2021.

- نورة التركيز؛ **امن دولي: بحر الصين الجنوبي بؤرة التوتر الدولي**؛ المركز الاوروبي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات؛ وحدة التقارير و الدراسات؛ 11 ابريل 2023.
- وسام علي كيطان؛ **الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وأثره في الملاحة البحرية**؛ مجلة كلية التربية الاساسية؛ المجلد 28 العدد 11؛ الجامعة المستنصرية بغداد؛ كلية التربية الاساسية 2021.
- وسن احسان عبد المنعم؛ **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية: تكتل البريكس انموذجا**؛ جامعة النهرين؛ العدد 58 السنة 2020.

الاطروحات:

- بحري سفيان وبرزيق بوعلام؛ **تحول موازين القوى في اسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**؛ رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية؛ جامعة محمد بوقرة بومرداس؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2016.
- بريكس ».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي؛ موجود على الموقع:
- بوراوي عمار؛ **الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في العلاقات الدولية: دراسة حالة مضيق ملقا**؛ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات استراتيجية؛ جامعة محمد الصديق بن يحي؛ قسم العلوم السياسية ؛2016/ 2017.
- توفيق حكيمي؛ **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014/ 2015.
- جلال خشيب؛ **البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني-الامريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي: دراسة نظرية لأثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي**؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات اسيوية؛ 2016/2017.
- رحايلي سعاد؛ **الصعود الاستراتيجي الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**؛ مذكرة للحصول على شهادة الماستر؛ جامعة 8 ماي 1945 قالمة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ 2018/ 2019 .
- سليم قسوم؛ **التغير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي: دراسة في الصعود الصيني**؛ اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية؛ فرع علاقات دولية؛ جامعة الحاج لخضر باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2021/2022.
- علاء الدين محمد الجعبري؛ **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**؛ قدمت هذه الرسالة استكمالا للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية؛ جامعة الازهار غزة؛ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 2018.
- علي حسين محمود باكير؛ **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**؛ اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية؛ جامعة بيروت العربية؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016.

- غطاس محمد امين وفريدة طاجين؛ **الصعود الصيني في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني "يان شوتيونغ"**؛ مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق العلوم السياسية؛ تخصص دراسات امنية واستراتيجية؛ جامعة قصدي مرباح ورقلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2021.
- فتيحة بلطرش؛ **مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي: دراسة حالة البرازيل 2002-2020**؛ مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات اقليمية؛ جامعة مولود معمري-تيزي وزو؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ قسم العلوم السياسية 2019/2020 .
- فتيحة بن شعشوع؛ **الاستراتيجية الامنية الصينية في جنوب شرق اسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة**؛ مذكرة مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية: تخصص دراسات استراتيجية وامنية؛ جامعة ورقلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2019 .
- القادر دندن؛ **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: أسيا الوسطى؛ جنوب أسيا؛ شرق و جنوب شرق أسيا**؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية؛ جامعة الجزائر 1 باتنة؛ كلية الحقوق و العلوم السياسية ؛. تاريخ ايجاز الاطروحة للمناقشة 2013 تاريخ المناقشة 28/01/2014.
- لحسن منال؛ **الاستراتيجية الصينية في ادارة جائحة كوفيد 19؛-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: تخصص دراسات استراتيجية؛ جامعة العربي التبسي؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2021/2022 .
- مروة صديقي؛ **الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة**؛ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية: تخصص استراتيجية وعلاقات دولية؛ جامعة محمد بوضياف: المسيلة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014/2015.
- معلم ام البنين؛ **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية؛ جامعة الحاج لخضر باتنة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ 2021/2022.
- نبيل بن حمزة؛ **العلاقات الدولية بين التعاون والصراع؛ دراسة في تداعيات جائحة كورونا**؛ جامعة محمد لمين دباغين سطيف؛ مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية؛ المجلد 6 العدد 01؛ 2023 تاريخ إرسال المقال: 11/01/2023. تاريخ قبول المقال: 07/02/2023.
- نور حسين فيض الرشدي ؛ **الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي –** اطروحة مقدمة لمجلس كلية التربية في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في الجغرافيا التطبيقية ؛ كلية العلوم الانسانية 2022 .

- ياسين عمار عبد الجابر الربيعي؛ **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص**؛ استكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط كلية الآداب والعلوم؛ قسم العلوم السياسية 2018.

المواقع الالكترونية:

- اسامة ابو رشيد؛ **جولة بايدن الاسيوية-احتواء الصين بوصفه هدف استراتيجي؛** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 5 يونيو2022؛ متاح عبر الرابطة: https://2u.pw/xQp1J
- امين الزعكوني؛ هكذا استطاعت الصين السيطرة على انتشار فيروس كورونا المستجد؛ عبر موقع هيسبرس الالكتروني .www.hespress.com/Un.oeil-sur-pays/463809.html
- بحر الصين الجنوبي: البيئة الاخطر للمواجهة وبؤرة الصراع القادم؛ 10 يونيو 2022 على الساعة 3:12 www.shafaqna.com

OCDE ; Real GDP Long-teram Forecast ; 2018

Https:// Doi.org,/10.178

- بريكس ».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي موجود على الموقع: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/%25D8%25A8%25D8%25B1%25D9%258A%25D9%2583%25D8%25B3-%25D8%25AA%25D9%2583%25D8%25AA%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF%25D9%258A-%25D9%258A%25D8%25B3%25D8%25B9%25D9%2589-%25D9%2584%25D9%2583%25D8%25B3%25D8%25B1-%25D9%2587%25D9%258A%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25A9&ved=2ahUKEwie2NqQ2J6FAxVCTaQEHbqkB0cQFnoECB0QAQ&usg=AOvVaw2mIIzysObmyjUUhTAPhtRY

- سعد السبيعي؛ مبادرة الحزام والطريق؛ 7افريل 2019 انظر الموقع: .https//www.makkahmews paper.com/article/61998
- سعود بن هشام جليدان؛ مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ 7افريل 2019 انظر الموقع: https//arabi21.com/story/1125057
- ما الذي يبرر سياسة الصين لمكافحة فيروس كورونا المستجد؟ 18 ماي2022 متواجدة على الرابط: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.project-syndicate.org/commentary/shanghai-lockdown-why-china-keeps-its-zero-covid-strategy-by-zhang-jun-2022-05/

arabic&ved=2ahUKEwjB_eud55qFAxWGUqQEHU2lBmgQFnoECBoQAQ&usg=AOvVaw0AHkmv0Yn6vZR47WAef7kl

- مجموعة البنك الدولي؛ تسارع وتيرة النمو الإقليمي في شرق أسيا والمحيط الهادي مع انتعاش الصين؛ (بيان صحفي في 30/03 2023 EAP /2023/056

المراجع باللغات الأجنبية:

- Bijan zheng ; china's peaceful Rise، Speeches of zheng bijian 1997-2005 ; washingaton D.c : Brookings institution press 2005.
- Cabestan jean ; La politique internationale de la chine entre intégration et volonté de puissance ; paris : presse de la fondation

Aucune source spécifiée dans le document actif.

Aucune source spécifiée dans le document actif.

- Chinas National défense in 2010 ; Beijing : informations office of the state council of the people Republic of china 2011 avalable on :Https://igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf
- Chinas National défense in 2010 ; Beijing : informations office of the state council of the people Republic of china 2011 avalable on :Https://igcc.ucsd.edu/assets/001/502348.pdf.
- Speech for Wang yi under title : china's Role in the Global and Regional order : participant ; facilitator and contributor ; world peace forum 27 June 2015 ; available on : www.frmprc.gov.cn/ mfa-eng/zxxx-662805/t1276595.shtml.
- Timothy R.Heath ; china's Emerging Vision for world order ; the National interest ; 21 May 2015 ; available on : Https:// google/dvxTn4 .
- Zhongqi pan ; Defining china's Role in the international system ; ISPI ; analysis No 55May 2011 P3.

فهرس الخرائط والجداول والاشكال

الخرائط

الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1): توضح دول جنوب شرق اسيا	ص23
الخريطة رقم (2): توضح جغرافيا منطقة جنوب شرق اسيا	ص24
الخريطة رقم (3): توضح مضيق ملقا	ص28
الخريطة رقم (4): توضح مضيق سنغافورة	ص29
الخريطة رقم (5): توضح مضيق سوندا	ص30
الخريطة رقم (6): توضح مضيق لومبوك	ص31
الخريطة رقم (7): توضح الحدود التي تطالب بها الصين في بحر الصين الجنوبي	ص38
لخريطة رقم (8): توضح المناطق التي تطالب بها الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي	ص39
الخريطة رقم (9): وضح اهم الجزر ومختلف النزاعات القائمة في بحر الصين الجنوبي	ص42
الخريطة رقم (10): يوضح الموقع الجغرافي وحدود الصين	ص72
الخريطة رقم (11): توضح الممرات البحرية و البرية لطريق الحزام والطريق	ص83
الخريطة رقم (12): توضح الدول المنضمة لمجموعة دول البريكس	ص112

الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1): يوضح مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومستوى دخل الفرد في الصين في الفترة ما بين 2000-2017	ص81
الجدول رقم (2): يوضح المساعدات الصينية ذات الطابع الصحي للعديد من دول العالم	ص107
الجدول رقم (3): يوضح ملخص لأبرز القمم التي عقدتها دول البريكس منذ نشأتها (2009-2020)	ص118

الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): يوضح استيعاب الصين في النظام الدولي	ص61
الشكل رقم (2): مخطط دائري يوضح نسب حجم الانفاق العسكري في الصين لعام 2020	ص91
الشكل رقم (3): رسم بياني يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في دول البريكس (1991-2021)	ص113
الشكل رقم (4): يوضح توقعات دول بريكس وفق معيار الناتج المحلي الاجمالي	ص113

الفهرس

العنوان	صفحة
مقدمة	ص10
الفصل الاول: منطقة جنوب الفصل شرق اسيا في المنظور الاستراتيجي الصيني	ص 19
تقديم	ص 20
المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب شرق اسيا	ص 21
ا لتعريف بالمنطقة واصل التسمية:	ص 22
المطلب الاول: الأهمية الجغرافية للمنطقة	ص24
اهمية المضائق البحرية	ص26
مضيق ملقا	ص27
مضيق سنغافورة	ص28
مضيق سوندا	ص29
مضيق لومبوك	ص30
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة	ص31
المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة	ص35
الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي	ص37
المبحث الثاني: الاهتمام الصيني بالمنطقة الخلفيات والابعاد	ص43
المبحث الثالث: الاهداف الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا	ص48
خلاصة الفصل الاول	ص53
الفصل الثاني: مبدأ السلمية والاعتدال في الادراك الاستراتيجي الصيني	ص54
تقديم	ص55
المبحث الاول: الصعود السلمي وفق الرؤية الصينية	ص56
المطلب الاول: اشكالية المفهوم	ص57
المطلب الثاني: الاطر النظرية المفسرة للصعود السلمي الصيني	ص62
النظرية الواقعية	ص62

نظرية الدور	ص63
نظرية انتقال القوة	ص64
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للصعودالسلمي الصيني	ص65
المبحث الثاني: عوامل الصعود الصيني	ص66
المطلب الاول: العوامل الجغرافية والطبيعية	ص67
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والثقافية	ص71
ا لعوامل الاقتصادية	ص71
ا لعوامل الثقافية والقوة الناعمة	ص81
المطلب الثالث: العوامل العسكرية والسياسية	ص83
العوامل السياسية	ص83
ا لعوامل العسكرية	ص85
المبحث الثالث: الصعود السلمي للصين وفق المنظور الامريكي	ص89
خلاصة الفصل	ص92
الفصل الثالث: الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والطموحات الجيوسياسية	ص93
تقديم	ص93
المبحث الاول: مسؤولية الصين الدولية في ظل المستجدات الدولية: ازمه كورونا: السياقات والابعاد	ص94
المطلب الاول: بداية تفاشي الوباء بالصين وكيفية احتوائه	ص95
المطلب الثاني: النموذج الصيني: اختبار جيد للقيادة على الصعيد الداخلي	ص96
المطلب الثالث: النموذج الامريكي: اختبار سيء للقيادة	ص103
المبحث الثاني: الصين والقوى الصاعدة بين التقارب والتنافس الدولي: دراسة في البريكس	ص105
المطلب الاول: ما هية البريكس	ص106
الفرع الاول: تأصيل نشأة مفهوم ا لبريكس	ص106
الفرع الثاني: اهداف مجموعة دول البريكس	ص112
الفرع الثالث: الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس	ص114

المطلب الثاني: اجهزه وهيكلة مجموعة دول البريكس	ص115
المطلب الثالث: التأثير الجيوالسياسي لدول البريكس في النظام الدولي واهم المعيقات التي تواجهه.	ص116
الفرع الاول: الأهمية السياسية والاقتصادية لتكتل دول البريكس في النظام الدولي	ص117
الفرع الثاني: تكتل مجموعة دول البريكس: مقومات القوة وعناصر الضعف	ص118
الفرع الثالث: المعيقات التي تواجه تكتل البريكس	ص121
المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني	ص123
المطلب الاول: سيناريو استمرار القطبية الأحادية في النظام الدولي	ص126
المطلب الثاني: سيناريو الثنائية القطبية في النظام الدولي	ص127
المطلب الثالث: سيناريو التعددية القطبية في النظام الدولي	ص129
خلاصة الفصل	ص131
الخاتمة	ص132
قائمة المراجع	ص136
فهرس الخرائط والجداول والاشكال	ص145
فهرس المحتويات	ص147